وزارة التعليـــــم العالـــي والبحـــث العلمـــي

جامعة يحي فارس المديـــــــة

كليـــة العلوم الاقتصادية والعلوم التجاريـــة وعلوم التســـيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضـــوع:

الاستثمار في التعليم وسوق العمل في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2022)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

من إعداد الطالبة:

- مهدي هدية

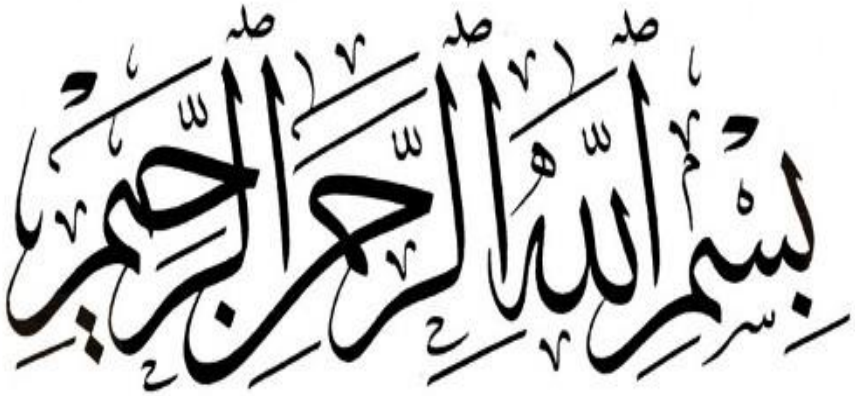
تحت إشراف الدكتور:

- تهتان موراد

أعضاء اللجنة المناقشة

د. رتيعة محمد	**رئيسا**
د. تهتان موراد	**مشرفا**
د. هدروق أحمد	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2023/2024


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

"وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"

أحمد الله أن وفقني ومنحني القوة والشجاعة والصبر على تحمل أعباء هذا العمل

اللهم لك أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت وإليك أنبت وبك خاصمت

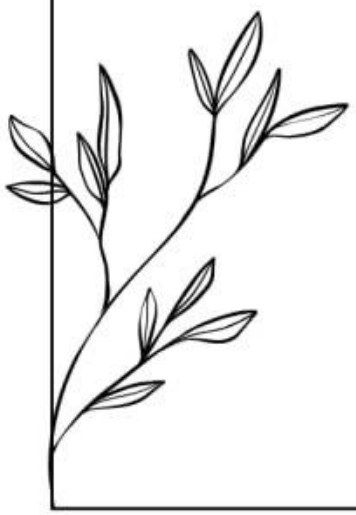
اللهم إني أحمدك حمدا كثيرا لإنجاز هذا العمل، وأسألك أن تنفعني بما علمتني وأن توفقني لما تحبه وترضاه في الدنيا والآخرة

لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع، وأخص بالذكر الأستاذ الفاضل الدكتور "تهتان موراد " على قبوله الإشراف على هذه المذكرة، بتفرغ والتزام وتواضع

وعلى منهجيته البناءة في العمل

إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد،

وختاما أسأله تعالى أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم وأن يلهمني السداد والتوفيق



الإهداء

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون،
لم يكن الحلم قريبا، لا الطريق كان محفوفاً بالتسهيلات لكني فعلتها..
فالحمد لله الذي يسر البدايات وبلغنا النهايات
أهدي ثمرة جهدي المتواضعة إلى من أحمل إسمه بكل فخر
إلى من ساندني وعلمني أن الحياة صراع وسلاحها العلم
إلى من شاب رأسه لتربيتي فخري وعزي أبي الغالي
إلى التي احتضنني قلبها قبل يدها من علمتني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر
إلى من وهبتني الحياة والأمل
إلى من وهبني الله نعمة وجودها في الحياة، من تستقبلني بابتسامة وتودعني بدعاء
براً وإحساناً لها.. أمي الغالية
إلى عضدي وحزام ظهري.. إلى من بهم يشتد ساعدي وتعلى هامتي
إلى من هم ركائز نجاحي إخوتي
إلى من ساندتني بكل حب عند ضعفي وأزاحت عن طريقي المتاعب
إلى من زرعت الثقة والاصرار بداخلي
إلى من شد الله بها عضدي فكانت خير معين وحيدتي أختي
إلى من هم الرزق الذي وهبت والفرح الذي أعطيت،
السماء التي أظلت والأرض التي أقلت
القمر الذي أشرق لي من دون الناس.... رفيقات الدرب
وأخيرا الشكر الموصول لنفسي على الصبر والإصرار من أجل الوصول....
ها أنا اليوم أتممت وأكملت أول ثمراته راجية من الله تعالى أن ينفعني بما علمني
وأن يعلمني ما أجهل ويجعله حجة لي لا علي.

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير الاستثمار في التعليم على سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، من أجل الإحاطة بهذا الموضوع تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي للاستثمار في التعليم وسوق العمل والعلاقة بينهما، ثم حاولنا بناء نموذج قياسي لسوق العمل معبرا عنه بمعدل البطالة كمتغير تابع ورأس المال الثابت ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي والتضخم بالإضافة إلى مخرجات التعليم العالي ونسب الالتحاق بالتعليم العالي كمتغيرات مستقلة لتعبير عن الاستثمار في التعليم، وقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) التي تدرس علاقة التكامل المشترك (العلاقة طويلة الأجل) بين متغيرات الدراسة للجزائر.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، حيث لاحظنا أن هناك علاقة طردية بين كل من المتغيرات المستقلة رأس المال الثابت ومخرجات التعليم العالي ونسب الالتحاق بالتعليم العالي مع المتغير التابع معدل البطالة، وعلاقة عكسية بين نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والتضخم مع معدل البطالة، وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة تم تقديم مجموعة من التوصيات من دورها تطوير الاستثمار في التعليم العالي لزيادة فرص العمل والحد من البطالة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار في التعليم، سوق العمل، البطالة، نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، الجزائر.

ABSTRACT:

This study aimed at measuring the impact of investment in education on the labor market in Algeria during the period (1990 - 2022). In order to shed light on this topic, we addressed the conceptual framework of investment in education and the labor market and the relationship between them, then we tried to build a standard model of the labor market expressed by the unemployment rate as a dependent variable, fixed capital, GDP per capita and inflation in addition to higher education outputs and higher education enrollment rates as independent variables to express investment in education, and the autoregressive distributed lag (ARDL) model was used that studies the co-integration relationship (long-term relationship) between the variables of the study for Algeria.

The study found that there is a long-term relationship between the variables of the model, where we observed that there is a direct relationship between each of the independent variables fixed capital, higher education outputs and higher education enrollment rates with the dependent variable unemployment rate, and an inverse relationship between GDP per capita and inflation with the unemployment rate, and in light of the findings of the study, a set of recommendations were made to develop investment in higher education to increase job opportunities and reduce unemployment**.**

Keywords: Investment in education, labor market, unemployment, ARDL autoregressive model , Algeria.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

شكر وتقدير

إهداء

المستخلص.....III

فهرس المحتويات..... V

فهرس الأشكال.....IX

فهرس الجداول.....XI

فهرس الملاحق.....XII

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار في التعليم

تمهيد.....2

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار 3

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأهميته 3

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار 5

المطلب الثالث: أدوات الاستثمار 7

المبحث الثاني: مفاهيم متعلقة بالاستثمار في التعليم 11

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار في التعليم وأهميته 11

المطلب الثاني: أهم عوامل الاستثمار في التعليم 16

المطلب الثالث: التعليم بين الاستثمار والاستهلاك.....18

المبحث الثالث: التعليم العالي في الجزائر، ملامحه وأبرز قضاياه.....20

المطلب الأول: تطور التعليم العالي 20

المطلب الثاني: اصلاح التعليم العالي في الجزائر في ضوء المستجدات العالمية 25

المطلب الثالث: مؤشرات التعليم العالي في الجزائر 29

خلاصة الفصل الأول.....38

الفصل الثاني: تعاريف عامة ومفاهيم أساسية حول سوق العمل

تمهيد 40

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لسوق العمل.....41

المطلب الأول: مفهوم البطالة وأنواعها 41

المطلب الثاني: مفهوم سوق العمل وخصائصه 44

المطلب الثالث: مكونات سوق العمل 47

المبحث الثاني: تحليل سوق العمل حسب المدارس الاقتصادية 56

المطلب الأول: تحليل سوق العمل عند الكلاسيك 56

المطلب الثاني: تحليل سوق العمل عند النيو كلاسيك 62

المطلب الثالث: تحليل سوق العمل عند كينز 65

المبحث الثالث: واقع سوق العمل في الجزائر 69

المطلب الأول: سياسات التشغيل في الجزائر.....69

المطلب الثاني: آليات التشغيل في الجزائر 70

المطلب الثالث: تطور مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) 78

خلاصة الفصل الثاني.....87

الفصل الثالث: دراسة قياسية لمعرفة تأثير الاستثمار في التعليم على سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

تمهيد.....89

المبحث الأول: العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر 90

المطلب الأول: النظريات الاقتصادية لتفسير العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل 90

المطلب الثاني: أهمية ربط التعليم العالي بسوق العمل 98

المطلب الثالث: أهم مشكلات التعليم العالي التي تؤثر على سوق العمل 99

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة 101

المطلب الأول: الأدبيات التجريبية للعلاقة بين الاستثمار في التعليم وسوق العمل 101

المطلب الثاني: تعريف متغيرات الدراسة 106

المطلب الثالث: تطور متغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) 107

المبحث الثالث: التحليل القياسي لأثر الاستثمار في التعليم على سوق العمل في الجزائر 115

المطلب الأول: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك 115

المطلب الثاني: تقدير وتفسير النموذج 120

المطلب الثالث: الاختبارات التشخيصية 123

خلاصة الفصل الثالث.....124

الخاتمة 128

قائمة المراجع.....134

فهرس الأشكال والجداول والملاحق

1. قائمة الأشكال:

الشكل رقم (1-1): تطور عدد الطلبة التدرج في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) .30

الشكل رقم (1-2): عدد الطلبة المتخرجين في التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 31

(2000-2017).....31

الشكل رقم (1-3): تطور الطلبة مقارنة مع تطور هيئة التدريس في الجامعة الجزائرية خلال الفترة (2004-2018) 34

الشكل رقم (1-4): تطور الكفاءة الداخلية لتعليم العالي في الجزائر خلال الفترة بين 37

(2001-2013).....37

الشكل رقم (2-1): منحنى الطلب على العمل.....48

الشكل رقم(2-2): قيد الدخل الذي يواجهه العامل 51

الشكل رقم(2-3): منحنى عرض العمل.....52

الشكل رقم(2-4): العلاقة بين كمية العمل المعروضة والأجر الحقيقي.....54

الشكل رقم (2-5): التوازن في سوق العمل 55

الشكل رقم (2-6): منحنى دالة الإنتاج عند الكلاسيك.....57

الشكل رقم (2-7): منحنى الطلب على العمل.....58

الشكل رقم (2-8): منحنى عرض العمل عند الكلاسيك.....59

الشكل رقم (2-9): توازن سوق العمل عند الكلاسيك.....60

الشكل رقم (2-10): توازن سوق العمل ودالة الإنتاج عند الكلاسيك.....62

الشكل رقم (2-11): نموذج التوازن العام وفق النظرية النيو كلاسيكية 64

الشكل رقم (2-12): منحنى التوازن في سوق العمل.....67

الشكل رقم (2-13): توزيع السكان المشتغلون خلال الفترة (2000-2018).....80

الشكل رقم (3-1): العلاقات التي شكلتها نظرية الاستثمار في رأس المال البشري 97

الشكل رقم (3-2): منحنى بياني يمثل تطور البطالة في الجزائر.....107

الشكل رقم (3-3): منحنى بياني يمثل تطور رأس المال الثابت 109

الشكل رقم (3-4): منحنى بياني يمثل تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي..... 110

الشكل رقم (3-5): يمثل تطور خريجي التعليم العالي..... 111

الشكل رقم (3-6): منحنى بياني يمثل نسب الالتحاق بمدارس التعليم العالي 112

الشكل رقم (3-7): فترات الإبطاء المثلى للنموذج 119

الشكل رقم (3-8): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Jarque_Bera..... 125

2. **قائمة الجداول:**

الجدول رقم (1-1): توزيع خريجي التعليم العالي حسب الجنس خلال الفترة (2007-2008) 32

الجدول رقم (1-2): تطور الأساتذة في قطاع التعليم العالي ومعدل التأطير خلال لفترة (2004-2014) 33

جدول رقم (1-3): تطور نسب أساتذة التعليم العالي حسب الجنسية خلال الفترة (2004-2014) 35

الجدول رقم (1-4): تطور عدد المتخرجين والطلبة الجدد في التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة (2001-2013) 36

الجدول رقم (2-1): توزيع السكان المشتغلون خلال الفترة (2000-2018)..... 79

الجدول رقم (2-2): تطور مؤشرات سوق العمل خلال الفترة (2000-2018)..... 81

جدول رقم (2-3): توزيع السكان المشتغلين والبطالين حسب الجنس والطبقة خلال الفترة (2000-2018) 83

الجدول رقم (2-4): توزيع المشتغلون حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2000-2018) 85

الجدول رقم (3-1): يمثل بيانات الإحصاء الوصفي..... 113

الجدول رقم (3-2): اختبار استقرارية النموذج باستخدام اختبار ديكي_فولر عند المستوى والفرق الأول لجميع المتغيرات..... 116

الجدول رقم (3-3): نتائج تقدير اختبار الحدود Bounds-Test 117

جدول رقم (3-4): يمثل بينات تقدير النموذج في الأجل الطويل 120

جدول رقم (3-5): يمثل بينات تقدير النموذج في الأجل القصير 122

الجدول رقم (3-6): نتائج اختبار Breusch-Godfrey..... 123

الجدول رقم (3-7): نتائج اختبار عدم تجانس وتباين الأخطاء ARCH..... 124

الجدول رقم (3-8): نتائج اختبار Ramsey..... 126

3. قائمة الملاحق:

الملحق رقم 01: جدول اختبار استقرارية لديكي فولر بالنسبة للسلسة UNT.....140

الملحق رقم 02: جدول اختبار استقرارية لديكي فولر بالنسبة للسلسة K 142

الملحق رقم 03: جدول اختبار استقرارية لديكي فولر بالنسبة للسلسة HEO 144

الملحق رقم 04: جدول اختبار استقرارية لديكي فولر بالنسبة للسلسة GDPC...146

الملحق رقم 05: جدول اختبار استقرارية لديكي فولر بالنسبة للسلسة EHES 148

الملحق رقم 06: جدول اختبار استقرارية لديكي فولر بالنسبة للسلسة INF 150

الملحق رقم 07: اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bound_Test.152

الملحق رقم 08: تقدير النموذج في الأجل الطويل.....152

الملحق رقم 09: تقدير النموذج في الأجل القصير.....153

الملحق رقم 10: بيانات ومتغيرات الدراسة.....154

مقدمة

مقدمة

الاستثمار في التعليم العالي يعتبر ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز فرص العمل والنمو الاقتصادي، فهو يعتبر جزءًا أساسيًا من التنمية الوطنية، حيث يسعى النظام التعليمي إلى توفير التعليم والتدريب على مستوى عالٍ يضمن تأهيل الخريجين وتطوير مهاراتهم ومعرفتهم بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل المتغيرة، ومع تطور الاقتصاد والتحولات الهيكلية في الجزائر، فإن الجزائر تشهد تحولات اقتصادية واجتماعية هامة، وهو ما يفرض ضرورة تطوير نظام تعليمي متطور يسهم في تأهيل الشباب وتزويدهم بالمهارات والمعارف اللازمة لمواجهة التحديات الحديثة، من جانب آخر، يتطلب الاستثمار في التعليم أيضاً تحسين بنية التعليم وتطوير مناهج دراسية تتناسب مع احتياجات سوق العمل المتغيرة، بما يشجع على تنمية المهارات والقدرات الفنية والعلمية للطلاب والطالبات.

بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز البحث العلمي والابتكار في المؤسسات التعليمية لتوفير حلول مبتكرة للتحديات التي تواجه القطاعات المختلفة في السوق، من المهم أيضًا أن يكون هناك تنسيق وتعاون بين القطاعين العام والخاص لضمان تحقيق أهداف الاستثمار في التعليم، حيث يمكن للشركات والمؤسسات الخاصة المساهمة في تطوير برامج تدريبية وتوفير فرص عمل للخريجين، مما يساهم في تخفيف البطالة وزيادة فرص التوظيف.

بالتالي، يمكن القول إن الاستثمار في التعليم في الجزائر يعتبر استثماراً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز فرص العمل ورفع مستوى المعيشة للمواطنين.

1. الإشكالية الرئيسية:

بناء على ما سبق تبرز معالم إشكالية بحثنا هذا التساؤل الرئيسي التالي:

- **ما مدى تأثير الاستثمار في التعليم العالي على تطور سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)؟**

ومن أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالاستثمار في التعليم العالي؟ وماهي أهميته من الناحية الاقتصادية والاجتماعية؟
2. ما هو واقع التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر؟
3. هل توجد علاقة طويلة المدى بين التعليم العالي ومعدل البطالة في الجزائر؟

2. فرضيات البحث:

كإجابة أولية على الأسئلة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1. الاستثمار في التعليم العالي هو استثمار في رأس المال البشري، وهو المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره وسيلة للقضاء أو التخفيف من حدة البطالة ومن ثم تحسين مستوى المعيشة.
2. وجود علاقة طويلة المدى التعليم العالي ومعدل البطالة في الجزائر.

3. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الدور الذي يلعبه التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة في مجال الاقتصاد في السوق، لذا وجب الاهتمام بالتحقيق والتنسيق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، حيث إن زيادة التنسيق يؤدي إلى تخفيض في معدلات البطالة والمساهمة في تحقيق التقدم والرقي، كما أنها تساهم في تفعيل السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من مدى صحة الفرضيات التي تم طرحها من عدمها وذلك من خلال:

1. معرفة وجود علاقة طويلة المدى التعليم العالي ومعدل البطالة في الجزائر.
2. معرفة هل توجد علاقة بين الاستثمار في التعليم وسوق العمل في الجزائر.

5. حدود الدراسة:

تضمنت الدراسة الحدود المكانية والحدود الزمانية كما يلي:

- **الحدود المكانية:** وتخص الجانب الاقتصادي لدولة الجزائر.
- **الحدود الزمانية:** تم تطبيق الدراسة القياسية بالنسبة لدولة الجزائر خلال الفترة (1990-2022).

6. منهج وأدوات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا ولاختبار صحة الفرضيات الموضوعة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي بالنسبة للجانب النظري للموضوع، أما بخصوص الجانب التطبيقي فقد استعنا بالقياس الاقتصادي من خلال نموذج الانحدار الذاتي الموزع للإبطاء ARDL، كما تمثلت أدوات الدراسة في:

- المراجع الأساسية خاصة بالموضوع: من كتب ومقالات ومجلات.
- البيانات الإحصائية: تم الحصول عليها من قاعدة البيانات للبنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، ومن الديوان الوطني للإحصائيات، ومن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- البرنامج الاحصائي المخصص Eviews12.
- الاختبار الاحصائي الخاص بأسلوب معالجة الدراسة مثل: اختبار التكامل المشترك واختبار جذر الوحدة.

7. هيكل الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع فقد قمنا بتقسيمه إلى ثلاث فصول رئيسية كما يلي:

1. الفصل الأول يتحدث عن الإطار النظري للاستثمار في التعليم عالجنا من خلاله ثلاث مباحث أردنا من خلالها التعرف على:
   - ✓ المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار
   - ✓ المبحث الثاني: مفاهيم متعلقة بالاستثمار في التعليم

- ✓ المبحث الثالث: التعليم العالي في الجزائر، ملامحه وأبرز قضاياه

2. الفصل الثاني يتحدث عن تعاريف عامة ومفاهيم أساسية حول سوق العمل عالجنا من خلاله ثلاث مباحث أردنا من خلالها التعرف على:

- ✓ المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لسوق العمل
- ✓ المبحث الثاني: تحليل سوق العمل حسب المدارس الاقتصادية
- ✓ المبحث الثالث: واقع سوق العمل في الجزائر

3. الفصل الثالث فهو عبارة عن دراسة قياسية لمعرفة تأثير الاستثمار في التعليم على سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، من خلال ثلاث مباحث:

- ✓ المبحث الأول: العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر
- ✓ المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة
- ✓ المبحث الثالث: التحليل القياسي لأثر الاستثمار في التعليم على سوق العمل في الجزائر

الفصل الأول

الإطار النظري للاستثمار في التعليم

تمهيد

الاستثمار في التعليم العالي هو استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى تعزيز التنمية البشرية والاقتصادية، كما يعتبر التعليم العالي من أهم العوامل التي تسهم في تحقيق النمو المستدام إذ يزود الأفراد بالمعرفة والمهارات اللازمة لمواكبة التطورات التقنية والصناعية.

يعد الاستثمار في التعليم العالي استثمارا في المستقبل، حيث يخلق مجتمعا معرفيا قادرا على الابتكار والتطوير المستدام.

ولفهم مانعني بالاستثمار في التعليم يمكن معالجة هذا الموضوع من خلال العناصر التالية:

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار.

المبحث الثاني: مفاهيم متعلقة بالاستثمار في التعليم.

المبحث الثالث: التعليم العالي في الجزائر، ملامحه وأبرز قضاياه.

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار

يعتبر الاستثمار أحد الوسائل المكونة لأصول المؤسسة واستخدامات أي دولة وتختلف مفاهيمه من باحث إلى آخر وذلك حسب توجهاتهم وانتماءاتهم الفكرية، ويعتبر الاستثمار من العوامل الهامة للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأهميته

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار

يعرف **الاستثمار** على أنه توظيف الأموال المتاحة في أصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل[1].

ويعرف أيضا على أن **الاستثمار** هو عملية إنفاق أو تمويل أو توظيف الأموال بغرض انتاج سلعة، أو خدمة ينتج عن تسويقها عائد أو منفعة أكبر من الانفاق على الأصول الأساسية المستثمرة في المدى المستقبلي[2].

ويأخذ مصطلح استثمار عدة تعاريف تختلف من شخص لآخر، من بينها[3]:

الاستثمار حسب GUITTON: " هو زيادة أو تنمية التجهيزات ووسائل الإنتاج والطاقات الإنتاجية، وتحسين للمستقبل مع قبول التضحية بالحاضر فهو إذن إجراء تحكيم بين الحاضر والمستقبل".

الاستثمار حسب KEYNES: " يعني الزيادة في التجهيزات الرأسمالية وهذه الزيادة تمس رأس المال الثابت والمتداول".

---

[1] درويد كامل أل شعيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، جامعة الزيتونية الأردنية، 2009، ص13.

[2] محمد ساحل، **التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية**، مركز الكتاب الأكاديمي، 2019، ص10-11.

[3] براهيمي بن حراث حياة، **مطبوعة جامعية في مادة سياسة واستراتيجية الاستثمار**، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، السنة الجامعية 2020/2019، ص8.

الاستثمار حسب VIZZAVONA: "كل اقتناء لأصل معين بهدف الحصول امتيازات مستمرة".

الاستثمار حسب BRADE: هو عملية خلق رأس المال لتحقيق منافع مختلفة ومحصلة في المستقبل.

ومهما اختلفت تعاريف الاستثمار إلا أنها تشترك في النقاط التالية:

- التضحية بأموال حالية.
- الغرض من هذه العملية الحصول على أرباح مستقبلية.
- يتم ذلك كله مقابل تحمل عامل المخاطرة.

وتأسيسا على ما سبق يمكن تعريف الاستثمار على أنه استعمال حالي للأموال بغرض الحصول على أرباح مستقبلية مقابل تحمل عامل المخاطرة.

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار

الاستثمار هو عملية اقتصادية تستخدم لتلبية الطلب الكلي نتيجة زيادة عدد السكان، وتحسين دخلهم ومستوى معيشتهم، وإشباع رغباتهم، مما يؤدي إلى اقتناء السلع الكمالية، وهذا يتطلب تحقيق المزيد من الاستثمارات لتلبية الحاجة في الطلب الكلي.

1. **بالنسبة للاقتصاد، فإن دور الاستثمار هو:**

وكعنصر من عناصر الطلب، فإن المؤسسات التي تقوم بالاستثمار تسمح للمؤسسات الأخرى بالعمل، والدخل الذي توزعه هذه المؤسسات بدوره يحفز الطلب والنشاط الاقتصادي، فمن خلال الاستثمار يحدث ما يعرف بمضاعف الاستثمار.

كما يؤثر الاستثمار على العرض، من خلال رفع مستوى الطاقات الإنتاجية وأحجام المواد الموجودة، ودمج عنصر الابتكارات ضمن نظام الإنتاج، لذا فهو عنصر مهم داخل المؤسسة من خلال رفع ميزاتها التنافسية، وحافز قوي للحركة الاقتصادية. عمليات التطوير.

2. بالنسبة للمجتمع تظهر أهمية الاستثمار خاصة في:

تشغيل فئات كبيرة من الأسر أو الأفراد العاطلين عن العمل بما يضمن توفير الدخل الفردي لهم بما في ذلك رفع مستوى الدخل القومي والاستهلاك الإجمالي، وفي هذا الصدد طوّر المفكر الاقتصادي الشهير كينز ضرورة الاستثمار لامتصاص البطالة وتحقيق الرفاه الاجتماعي[1].

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار

عرف الاستثمار تقسيمات عديدة اختلفت بحسب وجهات نظر المفكرين الاقتصاديين وبحسب المعيار المعتمد في التصنيف، ومن أهم المعايير التي تم الاعتماد عليها في تقسيم الاستثمارات نذكر:

1. بحسب أداة الاستثمار التي يختارها المستثمر

يمكن تصنيف الاستثمار إلى:

1.1. **الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي:** وهو الاستثمار في الأصول الحقيقية المفهوم الاقتصادي، أما الاستثمار المالي فهو يتعلق بالاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات وشهادات الإيداع وغيرها.

1.2. **الاستثمار طويل الأجل والاستثمار قصير الأجل:** الاستثمار طويل الأجل هو الذي يأخذ شكل الأسهم والسندات ويطلق عليه الاستثمار الرأسمالي، أما الاستثمار القصير الأجل فيتمثل بالاستثمار في الأوراق المالية التي تأخذ شكل أذونات الخزينة أو شكل شهادات الإيداع ويطلق عليه الاستثمار النقدي.

[1] براهيمي بن حراث حياة، **مطبوعة جامعية في مادة سياسة واستراتيجية الاستثمار**، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، السنة الجامعية 2019-2020، ص 09-10.

1.3. **الاستثمار المستقل والاستثمار المحفز:** الاستثمار المستقل هو الأساس في زيادة الدخل والناتج القومي من قبل قطاع الأعمال أو القطاع الحكومي أو الاستثمار الأجنبي، أما الاستثمار المحفز فهو الذي يأتي نتيجة لزيادة الدخل (العلاقة طردية بينهما).

1.4. **الاستثمار المادي والاستثمار البشري:** الاستثمار المادي هو الذي يمثل الشكل التقليدي للاستثمار أي الاستثمار الحقيقي، أما الاستثمار البشري فهو الاستثمار في القدرات الفكرية والفنية للموارد البشرية.

2. **بحسب أطراف الاستثمار:**

يقسم الاستثمار إلى:

2.1. **الاستثمار الحكومي أو العام:** وهو الاستثمار الذي تقوم به الدولة لتنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الخطط التي تخدم أهداف الدولة.

2.2. الاستثمار الخاص: وهو الاستثمار الذي يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد المستثمرين بنشاط محدود يتمثل في شركات مساهمة أو فردية من مستثمرين يمثلون شرائح مختلفة من المجتمع.

2.3. الاستثمار الأجنبي: وهو الاستثمارات الخارجية التي أصبحت في الوقت الحاضر من مصادر التمويل المهمة في المشاريع الاقتصادية للدول خاصة في الدول النامية[1].

[1] عروف راضية، **مطبوعة جامعية مدخل الاقتصاد، جامعة العربي تبسي**، تبسة، السنة الجامعية 2021-2022، ص83-84.

المطلب الثالث: أدوات الاستثمار

أداة الاستثمار هي الأصل الحقيقي أو الأصل المالي الذي يمتلكه المستثمر لقاء الأموال التي يستثمرها، ويصطلح عليها بوسائط الاستثمار والتي يمكن تقسيمها إلى:

1. الأدوات المادية للاستثمار:

وهي عديدة ومتنوعة من بينها:

1.1. المشروعات الاقتصادية: وهي من أكثر أدوات الاستثمار المادي انتشارا، وتتنوع مجالات نشاطاتها بين فلاحية وتجارية وصناعية وخدمية، ومن أهم خصائصها أنها تنتج سلعا وخدمات تحقق إشباعا لحاجات الأفراد والمجتمع.

1.2. العقارات: تحتل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني في عالم الاستثمار بعد الأوراق المالية ويتم الاستثمار فيها بشكلين:

- **مباشر:** عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي مباني أو أراضي.
- **غير مباشر:** عندما يقوم بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى المؤسسات المالية المتخصصة العقارات.

1.3. السلع: تتمتع بعض السلع بمزايا خاصة تجعلها مناسبة للاستثمار لدرجة أن تنشأ لها أسواق متخصصة (بورصات) على غرار بورصات الأوراق المالية ولذا فقد أصبحنا نسمع بوجود بورصة للقطن في نيويورك وأخرى للذهب في لندن وثالثة للبن في البرازيل ... الخ، يتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع عن طريق عقود خاصة تعرف باسم المستقبليات أو التعهدات المستقبلية وهي عقد بين طرفين هما منتج السلعة ووكيل غالبا ما يكون مكتب الوكلاء يتعهد فيه المنتج للوكيل بتسليم كمية معينة من سلعة معينة بتاريخ معين في المستقبل مقابل حصوله على تأمين أو تغطية تحدد بنسبة معينة من قيمة العقد.

2. الأدوات المالية للاستثمار:

وهي أيضا متنوعة نذكر منها ما يلي:

2.1. الأسهم: السهم هو وثيقة تسلم لشخص يمتلك حصة من رأسمال شركة تخوله الحقوق المعطاة لكل شريك ونميز بين نوعين من الأسهم العادية والممتازة.

2.1.1. الأسهم العادية: يمثل السهم العادي مستند ملكية له قيمة اسمية، وقيمة دفترية، وقيمة سوقية، أما القيمة الدفترية فتتمثل في قيمة حقوق الملكية التي لا تتضمن الأسهم الممتازة، بل تتضمن فقط الاحتياطات والأرباح المحتجزة وعلاوة الإصدار فضلا عن القيمة الاسمية للسهم وتتمثل القيمة الاسمية في القيمة المدونة على قسيمة السهم، وعادة ما يكون منصوص عليها في عقد مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة، وأخيرا تتمثل القيمة السوقية في القيمة التي يباع بها السهم في سوق رأس المال، وقد تكون هذه القيمة أكبر أو أقل من القيمة الدفترية، ويستفيد مالك السهم العادي من حصته في الأرباح التي تقرر المؤسسة توزيعها، وله حق التصويت في الجمعية العامة للمؤسسة، ولا يمكن مطالبة المؤسسة التي أصدرته باسترجاع قيمته وإنما يمكن بيعه في السوق الثانوي بقيمته السوقية[1].

2.1.2. الأسهم الممتازة: السهم الممتاز يمنح صاحبه حقوقا خاصة، كالأولوية في الحصول على الأرباح والزيادة في الربح الناتج عن التصفية، وله ثلاثة قيم مثل السهم العادي هي: القيمة الاسمية والقيمة السوقية والقيمة الدفترية، غير أن هذه الأخيرة تحسب بقسمة مجموع القيم الاسمية وعلاوات الإصدار للأسهم الممتازة على عدد الأسهم المصدرة، أي أن القيمة الدفترية للسهم الممتاز لا تتضمن الاحتياطات والأرباح المحتجزة التي قد تظهر في ميزانية المؤسسة المصدرة لهذه الأسهم.

[1] عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود المالية، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص40.

2.2. السندات: السند هو وثيقة تثبت تمتع صاحبها بحق معين سواء في ملكية شيء أو في إمكانية تمتعه بخدمات معينة أو أيضا في أن له دينا على شخص طبيعي أو معنوي، ويعرف السند أيضا بأنه مستند مديونية طويل الأجل، يعطي الحاملة الحق في الحصول على عائد على فترات دورية أو في تاريخ الاستحقاق، إضافة إلى حق حامل السند في الحصول على أصل المبلغ الذي أقرضه، وذلك عندما يحل تاريخ استحقاقه، والسندات أنواع منها السندات لحاملها والسندات الاسمية والسندات الحكومية وسندات الرهن وغيرها.

ويمكن تصنيفها من حيث الجهة التي أصدرتها إلى صنفين هما:

2.2.1 **السندات التي تصدرها الحكومة:** وتسمى بالسندات الحكومية وتمثل صكوك المديونية متوسطة وطويلة الأجل التي تصدرها الحكومة بهدف الحصول على موارد إضافية لتغطية العجز في موازنتها أو بهدف مواجهة التضخم.

2.2.2 **السندات التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية:** تعد السندات التي تصدرها منشآت الأعمال بمثابة عقد أو اتفاق بين المنشأة (المقترض) والمستثمر (المقرض)، وبمقتضى هذا الاتفاق يقرض الطرف الثاني مبلغا إلى الطرف الأول، الذي يتعهد بدوره برد أصل المبلغ وفوائد متفق عليها في تواريخ لاحق، كما قد يتضمن العقد شروطا لصالح المقترض مثل حق استدعاء السندات قبل تاريخ الاستحقاق[1].

إن مكونات الاستثمار السابق ذكرها تكون ملائمة لأغراض التحليل الاقتصادي الجزئي أما لأغراض التحليل الاقتصادي الكلي فهناك ثلاثة مكونات أساسية للاستثمار يمكن التمييز بينها:

- تكوين رأس المال الثابت ويمثل الإنفاق الاستثماري لشركات قطاع الأعمال بغرض تشييد المصانع وشراء السلع الرأسمالية مثل الآلات والمعدات.

[1] عبد الكريم بعداش، **نفس المرجع السابق**، ص41.

- التغير في المخزون ويمثل الطلب على مخزون منتجات تلك الشركات[1].

[1] عبد الكريم بعداش، **نفس المرجع السابق**، ص42.

المبحث الثاني: مفاهيم متعلقة بالاستثمار في التعليم

والغني عن القول إن الدولة لم تعد قادرة ماليا على انشاء تعليم عال الجودة، ولا على استيعاب كل الراغبين في التعليم العالي، ولذلك أصبح من الضروري في رأي الكثير من المفكرين والتربويين والاقتصاديين وحتى السياسيين مشاركة أصحاب الأعمال ومنضمات المجتمع المدني بشكل عام. المشاركة في مسؤولية إنشاء الجامعات الخاصة ومؤسسات التعليم العالي، وإدارتها والإنفاق عليها، وأن يتولى القادرون الإنفاق على تعليم أبنائهم في مؤسسات التعليم العالي الخاصة.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار في التعليم وأهميته

الفرع الأول: مفهوم التعليم العالي ومكوناته

1. مفهوم التعليم العالي:

قبل تعريف **التعليم العالي** نعرف التعليم **فالتعليم** يعرف على أنه تغير في السلوك له صفة الاستمرار وصفة بذل الجهد المتكررة حتى يصل الفرد إلى استجابة ترضى دوافعه وتحقق غاياته.

أما **التعليم العالي** فهو التعليم الذي يأتي بعد التعليم الثانوي وهو يحتوي على عدة مستويات الليسانس، دبلوم عالي الماستر (ماجستير)، الدكتوراه حيث تختلف فترة الدراسة من مستوى إلى مستوى آخر وحسب الاختصاصات العلمية والتي تمثل حاجة كبيرة من احتياجات التنمية في المجتمعات وفي مجال تطوير وتحديث التعليم العالي والبحث العلمي.

ويعرف **التعليم العالي** في الجزائر حسب الجريدة الرسمية القانون رقم (99-05 العدد 24/1999) على انه كل نمط للتكوين والبحث يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة، وهي تتكون مؤسسات التعليم العالي من الجامعات والمراكز الجامعية والمدارس

والمعاهد الخارجة عن الجامعة، كما يمكن أن تنشأ معاهد ومدارس لدى دوائر وزارية أخرى بتقرير مشترك مع الوزير المكلف بالتعليم العالي[1].

2. مكونات التعليم العالي:

إن الخدمة التعليمية التي توفرها الجامعات تعتمد على عدة عناصر والتي تسمى بمدخلات ومخرجات العملية التعليمية، وهذا لتلبية احتياجات الأطراف المستفيدين.

2.1. المدخلات:

وتتمثل المدخلات في:

2.1.1. الطلبة: وهم الطلاب الذين يلتحقون بمرحلة التدرج بالجامعة للحصول على درجة الليسانس وطلبة مرحلة ما بعد التدرج في الدراسات العليا الذين حصلوا على الشهادة الجامعية الأولى ويدرسون للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه، ويمثل الطلبة المدخل الأساسي في العملية التعليمية من خلال الاستثمار في تكوين الخريج باعتباره رأسمال بشري حاله في ذلك حال الاستثمار في تكوين رأس المال المادي.

2.1.2. هيئة التدريس: حيث تتوقف العملية التعليمية على حجم هيئة التدريس (الأساتذة) وكفاءتها فلا يزداد العدد عن الحاجة فيحدث عدم استخدام للبعض أو استخدام جزئي للبعض منهم، ما يؤدي إلى هدر وضياع للموارد التي استخدمت في تكوينهم وإعدادهم، وتقتضي تكاليف مرتفعة في الغالب، كما أن توفر عدد أقل من الأساتذة بالقياس إلى حاجة يؤدي إلى إعاقة وعرقلة العملية التعليمية وانخفاض نوعيتها بسبب ارتفاع نسبة الطلبة إلى هيئة التدريس وارتفاع عبء التدريس بالشكل الذي

[1] حمة زرقي، سمير صوالح، **دور إدارة رأس المال الفكري في تحقيق الجودة بمؤسسات التعليم العالي**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2018، ص 28.

لا يتيح لعضو هيئة التدريس الفرصة الكافية لتطوره الذاتي من ناحية، ولا يتيح له الارتفاع بنوعية العملية التعليمية من ناحية أخرى.

2.1.3. الوسائل المادية: تتمثل في الفضاءات البيداغوجية والتي تشمل المباني بكل مرافقها، يضاف إليها المكتبات والقاعات والتجهيزات والمختبرات وورش العمل التي تحتاجها المؤسسة التعليمية بدرجة أو بأخرى، هذا بالإضافة إلى الوسائل التعليمية التي تستخدم من قبل هيئة التدريس والطلبة في عملية التعليم والتعلم، وتتمثل في المطبوعات الكتب، أجهزة العرض...

2.1.4. العملية التعليمية: ويقصد بها في عمليات التدريس والتدريب والمقررات الدراسية والمناهج في المؤسسات التعليمية، ومن عناصر المنهج بمفهومه الواسع أساليب وطرق التدريس التي هي الوسائط النقل المعرفة إلى أذهان الطلبة، إضافة إلى التقويمات والاختبارات التي تتبع من أجل قياس وتقويم نمو الطلبة وتحصيلهم الدراسي.

2.2. المخرجات:

وهي النتائج النهائية للعمليات التي أجريت على المدخلات وتتمثل في إعداد المتخرجين من الطلبة الذين يجب تخريجهم من خلال تحقيق الشروط الكمية والنوعية[1].

[1] زاوي هاجر، **دراسة العلاقة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الخدمات، جامعة الجزائر 3، 2017/2016، ص37-38.

الفرع الثاني: مفهوم الاستثمار في التعليم

1. **مفهوم رأس المال البشري:**

تعريف 01: هو جميع الموارد البشرية المزودة بالمعارف والمهارات والقدرات والخصائص التي تسمح بالإبداع والابتكار وتعطيه القدرة على تحسين وزيادة الإنتاجية.

تعريف 02: هو مجموع المهارات والخيارات ومعرفة العاملين في الشركة[1].

2. **مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري:**

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رأس المال البشري بأنه: " كل ما يزيد من إنتاجية العمل والأفراد من خلال المهارات المعرفية التي يكتسبونها من خلال العلم والمعرفة".

ويعرف أيضا على أنه: " عملية إنفاق الوقت والمال والجهد على تطوير مهارات ومواهب الأفراد بطريقة تشجعهم على مضاعفة انتاجيتهم"[2].

الفرع الثالث: أهمية الاستثمار في التعليم

1. إن التنمية الاقتصادية ترتبط بتهيئة التخصصات اللازمة من الأيدي العاملة، ويشير عدد من الاقتصاديين الى أن الطاقة الاستيعابية في البلاد النامية تتأثر وتتحدد بأمور مثل ندرة بعض أنماط القوى العاملة، لذا فهم يدعون هذه الندرة بمثابة عقبة اقتصادية لابد من مواجهتها بإجراءات اقتصادية ضمن إطار برامج التنمية.
2. إن أهم مؤشرات التطور الاقتصادي هي تعقد وتشابك الهيكل الاقتصادي هي زيادة تعقد وتشابك الهيكل الاقتصادي والمستوى الفني الإنتاجي، وما يرافق ذلك من ازدياد الحاجة الى أيدي عاملة

[1] زهرة عزيزي، ليليا بن صويلح، **الاستثمار في رأس المال والبشري كخيار استراتيجي لتحقيق الجودة الشاملة**، مجلة المجتمع والرياضة، المجلد 04، العدد 02، قالمة، جوان 2021، ص244.

[2] زهرة عزيزي، ليليا بن صويلح، **نفس المرجع السابق**، ص 244.

ذات كفاءة عالية ومتخصصة في القطاعات الاقتصادية المتقدمة بالإضافة إلى زيادة الحاجة إلى مهارات والخبرات ضمن القطاعات القائمة نفسها[1].

3. يعد التعليم من أهم العوامل بناء رأس المال البشري ويؤدي التطور فيه إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحسين ومستويات المعيشة عن طريق زيادة دخل الفرد والتحفيز على العمل والتحصيل العلمي عالي المستوى.

وعليه فإن الاستثمار في التعليم يعود بفوائد عديدة على الأفراد والمجتمع بل العالم بأسره، ويعد التعليم الجيد من أقوى التدابير المعروفة بقدرتها على التخفيف من حدة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وكما هو الحاصل في دول شرق آسيا والتي وصلت إلى قمة التقدم الاقتصادي بكفاءة تعليم أبنائها وتدريبهم على أحدث مهارات العمل، ويمكن أن نوجز أهم فوائد الاستثمار في التعليم بالآتي[2]:

1. تمكين الأشخاص من التوسع في التعليم والاستيعاب المنطقي للأمور والتواصل والاختيار السليم.
2. زيادة إنتاجية الفرد وموارده التي يحصل عليها وتأثير ذلك على نوعية الحياة التي يعيشها، وقد أوضحت الدراسات بأن كل عام دراسي إضافي يزيد من مورد الفرد بمتوسط عالمي يبلغ نحو (10%).
3. بناء قوة عمل مرنة تتمتع بمهارات عالية والتي تعد العمود الفقري لأي اقتصاد ديناميكي قادر على خوض التنافس العالمي.
4. خلق المعرفة وتطبيقها ونشرها وإتاحة الفرص لأفراد المجتمع المتعلمين تعليما عاليا للابتكار والاختراع من خلال توفر الأجواء المناسبة والمستلزمات الضرورية لذلك مع إمكانية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في تلك البيئة المناسبة.

---

[1] على مزاحم حبيب السامراني، **الاستثمار في رأس المال الفكري**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2021، ص21.

[2] على مزاحم حبيب السامراني، **نفس المرجع السابق**، ص22.

5. تأثير التعلم والتعليم على المستوى الصحي إذ أثبتت الدراسات انخفاض معدلات وفيات الأطفال بمستوى صحي أفضل.
6. التعليم اليوم يعد من الأمور المهمة في نهوض البلدان النامية وتقليل حدة الفقر، وذلك نتيجة النهوض بالتنمية الاقتصادية من خلال التعليم، وتنعكس على زيادة دخل الفرد[1].

المطلب الثاني: أهم عوامل الاستثمار في التعليم

هناك عوامل ضاغطة أسهمت في نمو هذا الاتجاه من أهمها ما يأتي[2]:

1. النمو السكاني السريع والمتزايد الذي تشهده البلاد النامية، وخاصة البلاد العربية والإسلامية.
2. التزام الدولة في كثير من هذه البلدان بقدر لا بأس به من مبادئ تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي والثانوي، وهو الأمر الذي شكل ضغطا متزايدا على مؤسسات التعليم العالي.
3. القناعة المتزايدة بأن التعليم العالي هو العنصر الأساسي في عملية الحراك الاجتماعي، وفي الحصول على فرص جيدة في التوظيف والعمل.
4. القناعة المتزايدة بأن التعليم العالي هو قاطرة التقدم والنمو الحضاري للبلاد الإسلامية.
5. الأخذ بنظام الرأسمالية الليبرالية وما أفرزته من طبقات اجتماعية تتمتع بمستويات اقتصادية متميزة تبحث لأبنائها عن تعليم عال متميز، تتوافر فيه مواصفات تعليمية عالية لا تتوافر عادة في التعليم العالي الحكومي.
6. المستوى المتدني في معظم مؤسسات التعليم العالي الحكومية، نتيجة للإقبال الشديد عليه والازدحام الشديد داخل المدرجات وقاعات الدروس، وتدني المستوى المالي والإداري.

---

[1] على مزاحم حبيب السامراني، **نفس المرجع السابق** ص23.

[2] على أحمد مدكور، **الاستثمار في التعليم بين خبرات الماضي ومشكلات وتطورات المستقبل**، دار الفكر العربي، 2009، ص108.

7. رغبة الطبقة الجديدة في الإقلال من مخاطر إرسال أبنائها للدراسة خارج البلاد، وذلك بتوفير تعليم مناسب لهم في الداخل تجنبا للمخاطر وللكلفة المالية العالية أيضا.
8. رغبة الطبقة الجديدة في تأكيد وجودها السياسي والاجتماعي، من خلال تنشئة أبنائها في مؤسسات تعليمية عالية، تؤكد توجهاتهم الاقتصادية والاجتماعية، وتؤكد وجودهم كقوة سياسية تضمن مصالحهم وتصون طموحاتهم.
9. بروز قوى اجتماعية أخرى ترى أن تتولى هذه الشريحة الاجتماعية الجديدة الإنفاق على تعليم أبنائها، إذ ليس من العدل أن تنافس هذه الشريحة الغنية أبناء الطبقات الفقيرة في الحصول على الأماكن المحددة التي توفرها الدولة في جامعاتها لأبناء الشعب.
10. تزايد القناعة بأن تمويل التعليم العالي ينبغي أن يكون مسؤولية المجتمع كله، بقطاعيه العام والخاص، وليس مسؤولية الحكومة وحدها.
11. زيادة القناعة بأن التوجه نحو الخصخصة في التعليم العالي له فوائد كثيرة من أهمها:

أ- تقليص دور الحكومة في التمويل والتوظيف وتحويله إلى القطاع الخاص.

ب-تقليص تدخل الحكومات غير الديمقراطية في التعليم العالي وقولبته بما يخدم مصالحها ومصالح بقائها في الحكم.

ت- تنامي العلاقات بين التعليم العالي ومطالب مؤسسات الإنتاج، وقطاع الأعمال.

12. ضعف الثقة في كفاءة التعليم المقدم في الجامعات الحكومية، الأمر الذي أدى إلى تزايد الدعوة إلى إنشاء جامعات خاصة جديدة، يمكن أن تسهم في استيعاب أعداد جديدة من الطلاب، فتؤدي إلى القضاء تدريجيا على نظام جامعات الأعداد الكبيرة والوصول إلى نوع من التعليم العالي الذي

يمكن في ظله تمكين الطلاب من الحصول على تعليم جيد، يمكنهم من الحصول على فرصة جيدة في العمل وفي التعليم المستمر[1].

المطلب الثالث: التعليم بين الاستثمار والاستهلاك

بتطور النظرة الاجتماعية والاقتصادية للخدمة التعليمية، أصبح ينظر إلى التعليم كخدمة استهلاكية تقدمها الدولة لتحقيق الإشباع لأفرادها، ثم تطورت هذه الأخرى إلى النظر للتعليم على أنه استثمار يحقق عائدا اقتصاديا.

ونادى آدم سميث **A. Smith** بضرورة تصميم نظام تعليمي يركز بصورة أساسية على تعليم الأغنياء دون تدخل الدولة، وأما تعليم الفقراء ومحدودي الدخل فإنه يقع على عاتقها بهدف تثقيفهم ومحو أميتهم تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص التعليمية.

والتعليم كنمط استهلاكي يتميز بعدة خصائص لا تتوفر لغيره من أنماط الاستهلاك الأخرى، وهي كالتالي[2]:

- يؤثر التعليم كاستهلاك على السلوك الاستهلاكي للفرد حسب المستوى التعليمي له.
- يؤدي التعليم إلى تغيير العمل الذي يستطيع الفرد القيام به، من أعمال ذات مجهود بدني إلى أعمال تحتاج مجهودا ذهنيا.
- التعليم كاستهلاك يؤثر في شخصية الإنسان بمنحه ثقافة ومعرفة تهيئ له فرص الحياة الكريمة.

بالإضافة إلى فوائد أخرى يقوم التعليم بتوفيرها تعمل على زيادة الإنتاج وثروة المجتمع على المدى البعيد، هذا ما ساعد على ظهور نظرة جديدة للتعليم كاستثمار.

---

[1] على أحمد مدكور، **الاستثمار في التعليم بين خبرات الماضي ومشكلات وتطورات المستقبل**، دار الفكر العربي، 2009، ص108.

[2] ليلى البهنساوي، **المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل**، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد 78، العدد 1، يناير 2018، ص43.

استندت النظرة كنمط استثماري على العديد من المبررات، أهمها:

- يزيد التعليم من المقدرة الإنتاجي للفرد ومن ثم مقدرته على توليد الدخل.
- يزيد التعليم من إنتاجية المجتمع، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.
- يكشف التعليم عن استعدادات وميول الأفراد ويوجهها لخدمة الاقتصاد القومي والمجتمع.
- ينمي التعليم قدرة الفرد على البحث العلمي لحل مشكلات المجتمع وتحقيق النمو الاقتصادي.
- ينمي التعليم قدرة الفرد على التكيف مع متطلبات العمل في أي قطاع، وفي مختلف الظروف.

هذه المبررات وغيرها، تؤكد أن الانفاق على التعليم يعد استثمارا يفوق بكثير معدل العائد من الاستثمار في معظم العمارات التجارية والصناعية.

لقد أصبح التعليم الجامعي متنوعا بنمطين من التعليم، وهما:

- التعليم الجامعي أو الحكومي العام والتعليم الخاص، يلتحق بها الطلاب، ويرجع ذلك لتباين مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية[1].

[1] ليلى البهنساوي، **المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل**، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد 78، العدد 1، يناير 2018، ص44.

المبحث الثالث: التعليم العالي في الجزائر، ملامحه وأبرز قضاياه

يتميز التعليم العالي بالجزائر بتاريخ عريق، حيث تعتبر جامعة الجزائر من أقدم الجامعات في العالم العربي، ولا تزال جامعات ومؤسسات التعليم العالي بالجزائر في توسع وتطور مستمر.

المطلب الأول: تطور التعليم العالي

1. منابع نظام التعليم الجزائري:

لقد عرف نظام التعليم في الجزائر عدة تغيرات منها: التواجد العثماني، الاستعمار الفرنسي، الاستقلال، أدت إلى تطور أنظمته وهياكله كما ونوعا ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1.1 التعليم التقليدي:

قبل الاستعمار عرفت الجزائر نظام تعليم تقليدي وكان دوره الحفاظ على المبادئ الثقافية والاجتماعية التي تساعد الفرد على الانسجام في الجماعة ثم المجتمع ككل، التي كانت تتم عن طريق التلقين والحفظ أي كانت ترتكز على الذاكرة وكانت تقوم بها الأسرة، المجتمع، مجموعات صغيرة رسمية، كان هذا التعليم التقليدي يتم في:

- ✓ المدارس القرآنية كقاعدة للتعليم.
- ✓ الزوايا والمدارس والتي تضم حلقات حول الشيوخ، خاصة بالمستويات الأخرى.
- ✓ الجامعات الدينية الأزهر الزيتونة القيروان حيث كانت قبلة لطلبة العلم وتمثل أعلى مستويات التعليم.

ان افتقار الجزائر الجامعات دينية، دفع بالكثير إلى التوجه لهذه الجامعات لإكمال دراستهم في الدول الشقيقة وهذا ما يفسر نقص في الكم والنوع في العلوم الدينية، بالرغم من هذا فإن هذا النظام ساعد على ظهور وتكوين الإمام المفتي[1].

[1] نوال نمور، **كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011، ص112.

1.2 التعليم في عهد الاستعمار:

كان التعليم قبل الاحتلال الفرنسي منتشرا في الجزائر، إذ كانت تمتد على طول البلاد وعرضها شبكة واسعة من الكتاتيب والمدارس لكن السلطات الاستعمارية الوحشية استغلت الدور الخطير الذي تقوم به المدرسة في استخلاف الأجيال، فأقامت في البلاد منظومة تربوية بديلة مارست من خلالها ضغطا شديدا على عقيدة الشعب وحضاراته وأصالته وذلك يفتح مدارس للأهالي تتلخص مهمتها في تكوين المساعدين الذين يحتاج إليهم الاستعمار لخدمة أغراضه، بينما كانت مدارس الأوروبيين نسخة مطابقة للنموذج الأصلي بجميع مكوناتها العصرية خاصة جامعة الجزائر و كانت خاصة بأبناء المعمرين و القليل من أبناء الجزائريين، إذ لم يتعد عددهم 77 طالبا من مجموع 1890 طالب خلال السنة الجامعية الأولى من تأسيسها عام 1909 ، أي بنسبة 4,07% و وصل عدد الطلبة الجزائريين 557 طالبا سنة 1954 و عدد الطلبة الأوروبيين 4548 طالب، أي أن نسبة الجزائريين لم تتعدد12,24 %.

1.3 التعليم بعد الاستقلال:

قبل حصول الجزائر على استقلالها عام 1962، كانت تملك جامعة واحدة وهي جامعة الجزائر والتي تعد أول جامعة في الوطن العربي، أنشأت سنة 1877 وأعيد تنظيمها سنة 1909 من طرف سلطات المستعمر الفرنسي لتكون نسخة طبق الأصل للجامعة الفرنسية التقليدية وكانت تضم أربع كليات الآداب الحقوق العلوم والطب[1].

بعد الاستقلال مباشرة بقيت الجامعة الجزائرية تسير بالأسلوب نفسه الذي تركه الاستعمار فرنسة البرامج التعليمية وهيئة التدريس وحتى أنظمة الامتحانات والشهادات نظرا للأولويات التي وضعت كمهام للدولة الجزائرية عبر المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بإعادة الاعتبار لها وبعث ديناميكيتها وهكذا بقيت الجامعة الجزائرية ترضخ تحت تأثيرات المنظومة الفرنسية ولم يتم إدراج ملف إصلاحها إلا

[1] نوال نمور، **نفس المرجع السابق**، ص113.

عندما تقرر إصلاح الجامعة الفرنسية سنة 1965 وقامت السلطات الجزائرية بإصلاح المنظومة التربوية عموما بما في ذلك الجامعة لتستجيب لطموحات الشعب الجزائري وتدعيم استقلاله فقد شهدت الجامعة الجزائرية في عشرية الاستقلال الأولى الستينات مجموعة من الإصلاحات كإنشاء فرع الآداب باللغة العربية وارتفع عدد الطلبة من حوالي 3000 طالب سنة 1962، إلى 20.000 طالب سنة 1972.

إن أهمية قطاع التعليم العالي في تكوين الإطارات اللازمة لقيادة التنمية في الجزائر، دفع الدولة الجزائرية إلى الاهتمام به والقيام بعدة إصلاحات حيث من التعليم العالي بعدة مراحل، موضحة فيما يلي[1]:

- **المرحلة الأولى 1962-1969:**

تمتد هذه المرحلة من الاستقلال إلى تأسيس أول وزارة متخصصة في التعليم العالي والبحث العلمي وقد تميزت هذه الفترة بإنشاء جامعات في المدن الرئيسية، فبعد أن كانت هناك جامعة واحدة بالجزائر العاصمة افتتحت جامعة وهران سنة 1966، تلتها جامعة قسنطينة سنة 1967، ثم جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين بالجزائر وجامعة العلوم والتكنولوجيا محمد بوضياف بوهران وجامعة عنابة.

أما النظام البيداغوجي الذي كان متبعا فهو ما كان موروثا عن الاستعمار الفرنسي، حيث كانت الجامعة مقسمة إلى كليات وهي كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، كلية الطب وكلية العلوم الدقيقة. كما كانت الكليات بدورها مقسمة إلى عدد من الأقسام، تدرس تخصصات مختلفة وكان النظام البيداغوجي مطابقا للنظام الفرنسي، حيث كانت مراحله كما يلي:

- **مرحلة الليسانس:** وتدوم ثلاث سنوات في غالبية التخصصات، تنتهي بالحصول على شهادة ليسانس في التخصص المدروس.

[1] زبيدة مشري، شهرزاد بولحية، **التعليم العالي في الجزائر والسياسات التشغيل**، مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع، مجلد 02، العدد 01، جيجل، مارس 2019، ص 254.

- **شهادة الدراسات المعمقة:** وتدوم سنة يتم التركيز فيها على منهجية البحث، إلى جانب أطروحة مبسطة لتطبيق ما جاء بالدراسة النظرية.
- **شهادة دكتوراه الدرجة الثالثة:** وتدوم سنتان على الأقل لإنجاز البحث أطروحة علمية.
- **دكتوراه دولة:** قد تصل مدة تحضيرها إلى خمس سنوات من البحث النظري أو التطبيقي، حسب تخصصات الباحثين واهتماماتهم.

وقد كانت هذه المرحلة تهدف إلى توسيع التعليم العالي والتعريب الجزئي والجزارة مع المحافظة على نظم الدراسة الموروثة.

➢ **المرحلة الثانية 1970-1997:**

تبدأ هذه المرحلة باستحداث وزارة متخصصة بالتعليم العالي والبحث العلمي، تلاها مباشرة إصلاح التعليم العالي سنة 1971 وتمثل هذا الإصلاح في تعويض الكليات بمعاهد مستقلة تضم أقسام متجانسة واعتماد نظام السداسيات محل الشهادات السنوية.

كما أجريت التعديلات التالية على السنوات الدراسية:

- **مرحلة الليسانس:** ويطلق عليه أيضا مرحلة التدرج وتدوم أربع سنوات، أما الوحدات الدراسية فهي المقاييس السداسية.
- **مرحلة الماجستير:** وتسمى أيضا مرحلة ما بعد التدرج الأولى وتدوم سنتين على الأقل، وتنقسم إلى فترتين الفترة الأولى مجموعة من المقاييس النظرية بما فيها التعمق في منهجية البحث، أما الفترة الثانية فتستغل في إعداد بحث يقدم في صورة أطروحة للمناقشة.
- **مرحلة دكتوراه:** علوم ويطلق عليها تسمية مرحلة ما بعد التدرج الثانية وتدوم حوالي خمس سنوات من البحث العلمي[1].

[1] زبيدة مشري، شهرزاد بولحية، **نفس المرجع السابق**، ص 256.

كما أضيفت في البرامج الجامعية الأشغال الموجهة والتطبيقات الميدانية، كما عرفت هذه المرحلة فتح مجموعة من المراكز الجامعية في عدة ولايات المواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي.

وعرفت هذه المرحلة وضع الخريطة الجامعية سنة 1984، بهدف تخطيط التعليم العالي إلى آفاق سنة 2000، في ضوء احتياجات الاقتصاد بقطاعاته المختلفة، حيث أنها عمدت إلى تحديد الاحتياجات من أجل تلبيتها وتحقيق التوازن من حيث توزيع الطلبة على التخصصات التي تحتاجها السوق الوطنية للعمل كالتخصصات التقنية والتقليل من التوجيه إلى بعض التخصصات كالحقوق والطب، كما تم بموجب الخريطة الجامعية تحويل معاهد الطب إلى معاهد وطنية مستقلة[1].

- **المرحلة الثالثة 1998-2003:**

وتميزت هذه المرحلة بالتوسع التشريعي والهيكلي والإصلاح الجزئي وأهم الإجراءات التي عرفتها هذه المرحلة مايلي:

- ✓ وضع القانون التوجيهي للتعليم العالي في سبتمبر 1998.
- ✓ قرار بإعادة تنظيم الجامعة في شكل كليات.
- ✓ إنشاء سنة جذوع مشتركة للحاصلين على شهادة البكالوريا الجدد.
- ✓ إنشاء ستة مراكز جامعية في كل من ورقلة، الأغواط أم البواقي سكيكدة، جيجل وسعيدة.
- ✓ إنشاء جامعة بومرداس وتحويل المراكز الجامعية لكل من بسكرة، بجاية ومستغانم إلى جامعات.

وبحلول سنة 1999 أصبح قطاع التعليم العالي يحصى 17 جامعة 13 مركزا جامعيا، 6 مدارس عليا للأساتذة، 14 معهدا وطنيا للتعليم العالي و12 معهدا ومدرسة متخصصة، كما ظهرت بعد ذلك

[1] زبيدة مشري، **نفس المرجع السابق**، ص 256.

جامعات ومراكز جامعية أخرى وملاحق لجامعات، مما ساهم في تدعيم هياكل قطاع التعليم العالي وتجسيد ديمقراطيته[1].

- **المرحلة الرابعة وتبدأ سنة 2004:**

لقد تم في السنوات الأخيرة تنفيذ العديد من المشروعات والبرامج الهادفة الى تطوير التعليم العالي وأساليب التكوين، حيث لم يعد خافيا توجيه أنظمة التعليم العالي في العالم نحو تنظيم نمطي يتخذ شكل هيكلة تعليمية من ثلاث أطوار هي: الليسانس، الماستر، الدكتوراه، الشيء الذي يمنح مقروئية أفضل لهذه الأطوار وللشهادات المتوجه لها، على الصعيدين الوطني والدولي، ويتشكل كل طور من وحدات تعليمية موزعة على سداسيات:

- **الليسانس:** يشمل على ستة سداسيات كما يتضمن مرحلتين أولهما تكوين قاعدي متعدد التخصصات وثاني مرحلة تكوين التخصص.
- **الماستر:** ويشمل على أربعة سداسيات، يحضر هذا التكوين لمهمتين مهنية وبحثية.
- **الدكتوراه:** يضمن هذا الطور تكوينا تبلغ مدته ست سداسيات ويتوج هذا الطور من التكوين بشهادة دكتوراه بعد مناقشة الأطروحة[2].

المطلب الثاني: اصلاح التعليم العالي في الجزائر في ضوء المستجدات العالمية

يوجد مجموعة من النظم الدراسية مطبقة في معظم دول العالم، ويتوقف تطبيق أي نظام دراسي دون الأخر على الظروف الاقتصادية للبلاد، والإمكانات المالية والبشرية والإدارية المتاحة، وإن السياسات الإصلاحية التي عرفتها الفترة ما بعد 2003 على مستوى قطاع التعليم العالي في الجزائر مست جانبين

[1] زبيدة مشري، شهرزاد بولحية، **نفس المرجع السابق**، ص 256.

[2] نوال نمور، **كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011، ص114.

لهذا القطاع، وهو النظام الدراسي بحيث تحول من نظام كلاسيكي الى نظام L.M.D تدريجيا، اما الجانب الاخر هو الشروع في القيام بإصلاحات جديدة على مستوى الميزانية العامة للدولة والتي شملت كتجربة في البداية أي منذ سنة 2005 ثلاث وزارات وهي وزارة المالية، وزارة الصحة والسكان، وزارة الأشغال العمومية، وتوسعت التجربة في سنة 2006 الى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ويقصد بنظام الدراسة في التعليم العالي أسس القبول ومراحل الدراسة والدرجات والشهادات العلمية التي تمنحها الجامعة لطلابها، والأسلوب المنظم للمناهج الدراسية وطريقة توزيعها.

كما يقصد به أيضا مجموعة القوانين والقرارات والتعليمات في جامعة معينة لتنظيم العملية التعليمية بها، وطريقة الحصول على الشهادات الجامعية بمختلف الدرجات والتخصصات[1].

1. نظام الـ LMD استجابة للتوجهات العالمية في التعليم العالي:

يهدف التطوير الى تمكين النظام التعليمي من الاستجابة الى متطلبات العصر الجديد واستيعاب التطورات العلمية والتكييف مع المستجدات الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية والتكنولوجية ومواجهة التحديات التي تواجه تطور الفرد والمجتمع والتفاعل الإيجابي مع المتغيرات.

وقد عرفت منظومة التعليم العالي في الجزائر تطورا كميا لافتا ومع تطور الشبكة الجامعية الجزائرية، 83 مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على 46 ولاية عبر التراب الوطني. وتظم 35 جامعة، 15 مركزا جامعيا و16 مدرسة وطنية عليا و5 مدارس عليا للأساتذة و10 مدارس تحضيرية وقسمان تحضيريان مدمجان. وتزايد تعداد الأساتذة الى 40.140 عضو هيئة تدريس والطلبة الى 1.077.945 طالب الا مؤشرات دالة على التطور.

[1] زاوي هاجر، **دراسة العلاقة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الخدمات، جامعة الجزائر 3، 2017/2016، ص131.

2. مساعي تطبيق نظام LMD:

في ظل الاختلالات المتعددة التي سجلت في منظومة التعليم العالي، فإن الإصلاح يرمي علاوة على المرفق العمومي للتعليم العالي وتكريس ديمقراطية الالتحاق بالجامعة، إلى التكفل بالمتطلبات الجديدة التالية:

- ✓ ضمان تكوين كمي من خلال الاستجابة للطلب الاجتماعي للتعليم العالي.
- ✓ تحقيق تناغم حقيقي مع المحيط الاجتماعي، الاقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات بين الجامعة وعالم الشغل.
- ✓ تطوير آليات التكيف المستمر مع تطورات المهن.
- ✓ التفتح أكثر على التطورات العالمية خاصة تلك المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا.
- ✓ تشجيع التبادل والتعاون الدوليين وتنويعهما.
- ✓ تمكين الجامعة الجزائرية من أن تصبح قطبا للإشعاع الثقافي والعلمي على الأصعدة الوطنية، الإقليمية والدولية[1].

3. خصائص النظام الجزائري المطلوب:

إن تطبيق نظام LMD يندرج في قلب التحول والتطور الذي يعرفه نظام التعليم العالي في الجزائر، الذي يجب أن يكون:

- ✓ كفوا يجمع بين الجودة والتنافسية.
- ✓ عادل يضمن مساواة الحظوظ.

[1] زبيدة مشري، شهرزاد بولحية، **التعليم العالي في الجزائر والسياسات التشغيل**، مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع، مجلد 02، العدد 01، جيجل، مارس 2019، ص 257-258.

- ✓ قادر على توجيه البحث العلمي والتكنولوجي نحو إبداعية وابتكاريه أكثر لتوليد المعرفة وقادر على توفير منتجات جديدة ومنه تطوير العلاقة جامعة مؤسسة.
- ✓ مبدع لديناميكية تكوين المكونين والباحثين المؤهلين على مستوى عال لتلبية الاحتياجات الكبيرة لتأطير عمليات التكوين والبحث خاصة في مرحلتي الماستر والدكتوراه.
- ✓ مزود بنظام تقييم داخلي وخارجي ضروري من أجل ضمان جودة التكوينات السارية.

ويضاف إلى كل تلك المتطلبات البعد الدولي للتعليم العالي والذي يبرز من خلال:

- ✓ التفتح والتنافسية اللتان أصبحتا ميزتان لأنظمة التعليم العالي، حيث تستأثر الأنظمة الأكثر نجاعة باستقطاب أفضل الكفاءات والاستفادة منها.
- ✓ نشوء فضاءات جامعية إقليمية ودولية تسهل حركية الطلبة والأساتذة والباحثين من مختلف الأقطار ومن ثم تشجيع التبادلات العلمية والتكنولوجية والثقافية على مستوى التعليم والبحث.

فمن خلال انخراط الجامعة الجزائرية في هذه الفضاءات تتمكن من إرساء مصداقيتها على الصعيد الدولي وأن تحقق أفضل استفادة من هذه التبادلات.

4. ما يوفره نظام LMD للطالب:

يسعى إصلاح التعليم العالي على الصعيد البيداغوجي في إرساء نظام تعليمي غاياته تمكين الطالب من:

- ✓ اكتساب المعارف تعميقها وتنويعها في مجالات أساسية تتوافق مع المحيط الاجتماعي والمهني مع توسيع فرص التكوين من خلال اندماج وحدات تعليمية استكشافية وأخرى للثقافة العامة باعتبارها العناصر المكونة لمقاربة متداخلة التخصصات تتيح بصفتها تلك معابر في مختلف المراحل المشكلة للمسالك التكوينية.

- ✓ اكتساب مناهج عمل تنمي الحس النقدي القدرة على التحليل والتركيب بالإضافة إلى القدرة على التكيف.
- ✓ الاستفادة من توجيه ناجع وملائم يوفق بين رغباته واستعداداته قصد تحضيره الجيد إما للحياة العملية أو المتابعة الدراسة الجامعية[1].

المطلب الثالث: مؤشرات التعليم العالي في الجزائر

استفاد قطاع التعليم العالي من شبكة واسعة قوامها 115 مؤسسة جامعية، تتوزع حاليا على مجمل التراب الوطني، علما أن هذه الشبكة هي نتيجة طبيعية لتجسيد مبدأ ديمقراطية للالتحاق بالتعليم العالي مما يعكس مجهودات الدولة في مجال الاستثمارات المسخرة في مجال التعليم والتكوين العاليين كقطاع استراتيجي يساهم في مجهودات التنمية الوطنية .

إن هذا الكم الهائل من المرافق والهياكل، وإن كان له تأثير إيجابي للالتحاق بالتعليم العالي، إلاّ أن قدرة القطاع على تلبية احتياجاته المستقبلية سيشكل إحدى التحديات الواجب رفعها من خلال إيجاد صيغ جديدة مبتكرة، ولهذا الغرض فإنه من الحكمة، التفكير مثلا، في أنماط أخرى للاستثمار في القطاع وأنماط تكوينية حديثة على غرار التعليم عن بعد، بالإضافة لصيغ تنظيمية أخرى للمؤسسات الجامعية والبحثية كالمجمعات الرقمية والأقطاب الجامعية والتكنولوجية .صاحب هذا التوسع في الشبكة الجامعية هيئة تأطير قوامها 69916 أستاذ باحث، علما أن تعداد المستخدمين الأساتذة قد تضاعف خلال العشرين سنة الأخيرة بـ 3.5مرة، منهم37% ينتمون إلى المصف العالي، وهي نسبة في تطور مستمر بفضل الإجراءات المتخذة، لاسيما في مجال تأهيل المؤسسات الجامعية لضمان التكوين في الطور الثالث، واستحداث مخابر بحث جامعية تستوعب طلبة الدكتوراه، والمشاركة في برامج التعاون الدولي

[1] نوال نمور، **كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص118-120.

بالإضافة إلى تنظيم دورتين في السنة للجنة الجامعية الوطنية المكلفة بدراسة ملفات ترقية الأساتذة. ويشكل العنصر النسوي 66 % من إجمالي هيئة التأطير، وهو ما يبرز جليا مساهمة المرأة الجزائرية في المجهود الوطني لتكوين رأس مال بشري عالي المستوى وفائق المهارة.

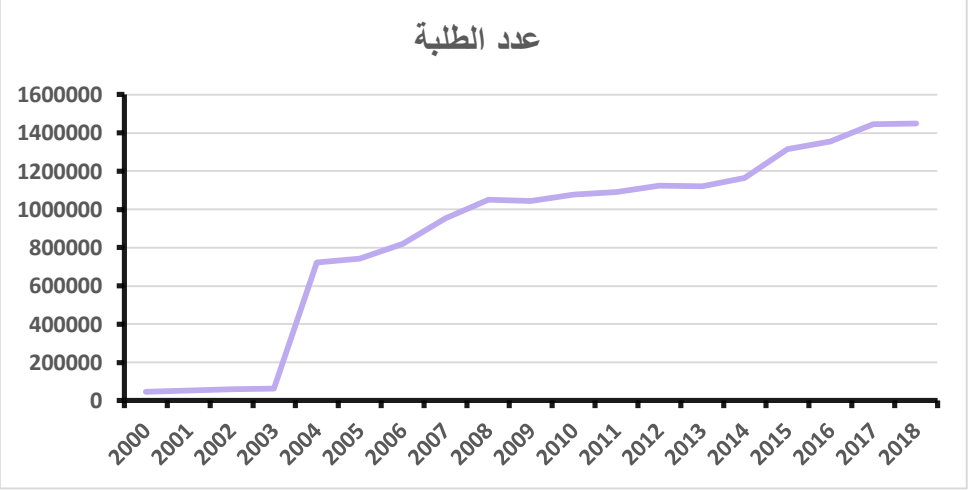
أولا: رأس المال البشري في التعليم العالي للجزائر

1. مؤشرات عدد الطلبة في التعليم العالي في الجزائر:

واصل نظام التعليم العالي تطوره الكمي في عامي 2000 و2007، حيث بلغ عدد الطلاب في مرحلة التدرج 466100 و952067 على التوالي. واعتباراً من الموسم الجامعي 2009/2008 تجاوز عدد الطلاب في مرحلة التدرج المليون طالباً، حيث بلغ في هذا الموسم 1048899 طالباً في مرحلة التدرج، وانخفض في الموسم التالي إلى 1043313 طالباً في مرحلة التدرج.

وتشير آخر الإحصائيات إلى أنه في الموسم الجامعي 2024/2023 بلغ عدد الطلاب في مرحلة التدرج 1501941 طالباً، كما شكلت نسبة الإناث النسبة الأكبر في كل السنوات، وهذا أمر طبيعي نظرا لتوزيع السكان الجزائريين حسب الجنس، حيث بلغت نسبة الإناث 60% من الطلاب، كما هو مبين في الجدول التالي:

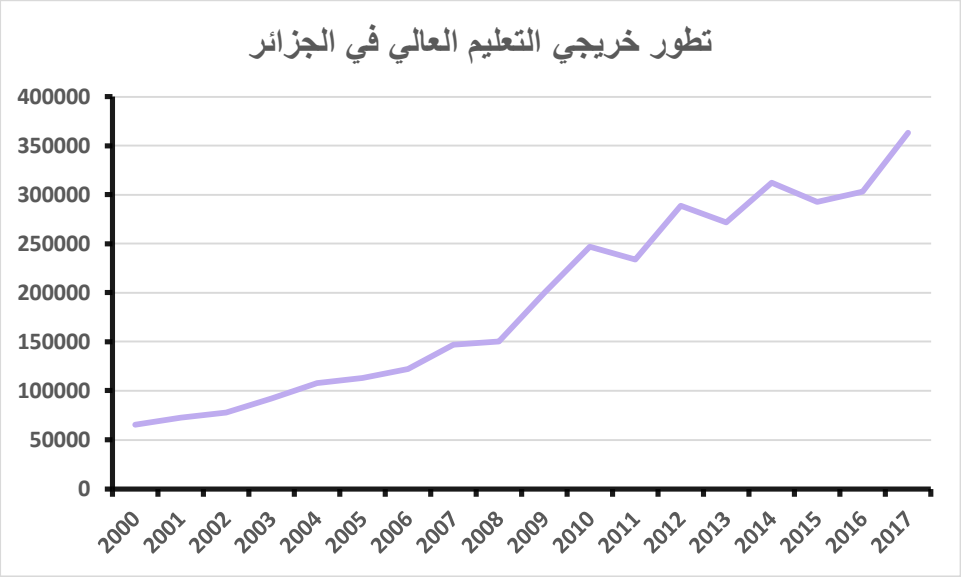
الشكل رقم (1-1): تطور عدد الطلبة التدرج في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق الديوان الوطني للإحصائيات

من الشكل أعلاه نلاحظ أن تطور عدد طلبة التدرج خلال الأعوام من 2000 إلى 2003 شهد ارتفاعا طفيفا، بينما شهد خلال عام 2004 ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالأعوام السابقة، وهذا ما يسمح بتوفير اليد العاملة المؤهلة وتجديدها، وانعكست هذه التطورات الكمية في اعداد الطلبة في مرحلة التدرج على تطور خريجي التعليم العالي، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2): عدد الطلبة المتخرجين في التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن عدد الطلبة المتخرجين من الجامعة الجزائرية بلغ 65149 سنة 2000 وشهدت تزايدا مستمرا وصلت أقصاها في سنة 2010 إلى 246743 طالبا متخرجا، ونلاحظ تذبذبا مستمرا خلال السنوات الأخيرة، وهذا يدل على عدم استقرار نسب النجاح في الجامعة الجزائرية أو أنها لا ترتبط باستراتيجية واضحة فيما يخص أعداد المتخرجين.

أما عن تطور المتخرجين حسب الجنس فالجدول التالي يوضح نسب المتخرجين حسب الجنس:

الجدول رقم (1-1): توزيع خريجي التعليم العالي حسب الجنس خلال الفترة (2007-2008)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإناث	63.4	36.6	63.4	36.6	63.4	36.6	63.4
الذكور	61.9	38.1	61.9	38.1	61.9	38.1	61.9

المصدر: زاوي هاجر، **دراسة العلاقة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2016-2017، ص139.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الإناث تقترب من ضعف نسبة الذكور في كل السنوات إذ سجلنا في السنوات 2007، 2008، 2009، إلى غاية 2013 النسب التالية 63,4 %، 61,9 %، 65 %، ثم 63,3% على التوالي وهي نسبة شبه مستقرة.

2. **مؤشرات هيئة التدريس في التعليم العالي في الجزائر:**

تشرف هيئة التدريس على تأطير الطلبة في مختلف الجامعات الجزائرية ويمثل معدل التأطير عدد الطلبة لكل أستاذ، ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل التأطير = عدد الطلبة ÷ عدد الأساتذة

الجدول رقم (1-2): تطور الأساتذة في قطاع التعليم العالي ومعدل التأطير خلال لفترة

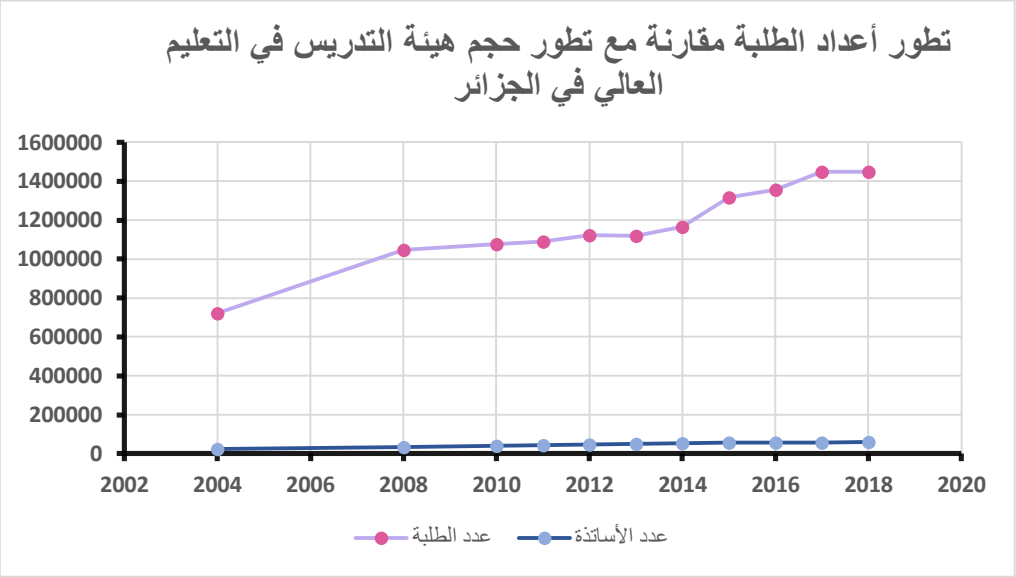
السنوات	عدد الأساتذة	عدد الطلبة	معدل التأطير
2004	25229	721833	28 .61
2008	34470	1048899	30.42
2010	40140	1077945	26.85
2011	44448	1090592	24.53
2012	48398	1124434	23.23
2013	51299	1119515	21.82
2014	53622	1165040	21.72
2015	56061	1315744	23.46
2016	57628	1356081	23.53
2017	58647	1447064	23.78
2018	60832	1449106	23.82

(2014-2004)

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق الديوان الوطني للإحصائيات

من الجدول ومن خلال حساب معدل تأطير الطلبة نجد أنه انخفض من 30.42 طالب لكل أستاذ في سنة 2008 إلى 21.72طالب لكل أستاذ في سنة 2014، ليرتفع بنسبة طفيفة خلال السنوات 2015، 2016، 2017، 2018 على التوالي وهي نسبة مقبولة مقارنة بمتوسط التأطير العالمي والذي يقدر ب 20 طالب لكل أستاذ، وهذا ما يمكنه أ، يحسن من جودة العملية التكوينية في الجامعة الجزائرية. والشكل التالي يوضح تطور أعداد الطلبة مقارنة مع تطور حجم هيئة التدريس في التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2004-2018:

الشكل رقم (1-3): تطور الطلبة مقارنة مع تطور هيئة التدريس في الجامعة الجزائرية خلال الفترة (2004-2018)



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق الديوان الوطني للإحصائيات

في حين كانت الدولة تهدف إلى الوصول إلى مشروع المليون طالب بحلول سنة 2010 وهو هدف تم تحقيقه بالنظر إلى معطيات الحالية في سنة 2008، نرى أنها لم تتوافق في التخطيط لاستيعاب هذا الكم الهائل من الطلبة كما يظهره الشكل أعلاه والذي يبرز عدم التناسب في النمو بين أعداد الطلبة وحجم هيئة التدريس.

ونلاحظ أيضا أن أعداد الطلبة المسجلين في مرحلة التزايد بوتيرة أسرع من زيادة أعضاء هيئة التدريس التي تتزايد ببطئ شديد، هذا إن لم نقل إنها تتجه نحو الاستقرار ويختلف حجم هيئة التدريس من جامعة إلى أخرى وهذا راجع إلى:

- ✓ حجم الجامعة.
- ✓ عدد الطلبة المسجلين في الجامعة.
- ✓ موقع الجامعة وأهميتها.

ويتوزع أعضاء هيئة التدريس حسب الجنسية كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (1-3): تطور نسب أساتذة التعليم العالي حسب الجنسية خلال الفترة (2004-2014)

(الوحدة: %)

السنوات	2004	2006	2008	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائريين	99.73	99.75	99.84	99.81	99.85	99.84	99.79	99.96
الأجانب	0.27	0.25	0.16	0.19	0.15	0.16	0.21	0.04

المصدر: زاوي هاجر، **دراسة العلاقة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3، 2017/2016، ص143.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة الاستعانة بالأساتذة الأجانب ضئيلة جدا تكاد تكون معدومة، إذ لا تتجاوز 0.27% مقارنة بنسبة الأساتذة الجزائريين، مما يدل على عدم الاهتمام باستقطاب الكفاءات العلمية والأجنبية والاستعانة بخبرات أجنبية في العملية التكوينية مما يعاب على منظومة التعليم العالي في الجزائر على وجه الخصوص، في ظل المتغيرات العالمية الجديدة وما يشهده مجال التعليم العالي من انفتاح وعولمة في العالم المعاصر.

ثانيا: الكفاءة الداخلية في التعليم العالي في الجزائر

كل هذه المؤشرات التي سبق ذكرها لها التأثير البالغ في الكفاءة الداخلية للتعليم العالي في الجزائر، ونقوم بحساب الكفاءة الداخلية للتعليم العالي في الجزائر من خلال المعادلة التالية:

الكفاءة الداخلية = عدد المتخرجين ÷ عدد الطلبة الجدد

علمت أنه كلمات اقتربت هذه النسبة من 100% كلما كانت الكفاءة الداخلية أفضل.

والجدول التالي يظهر تطور عدد المتخرجين والطلبة الجدد في التعليم العالي في الجزائر حلال الفترة ما بين 2001-2013:

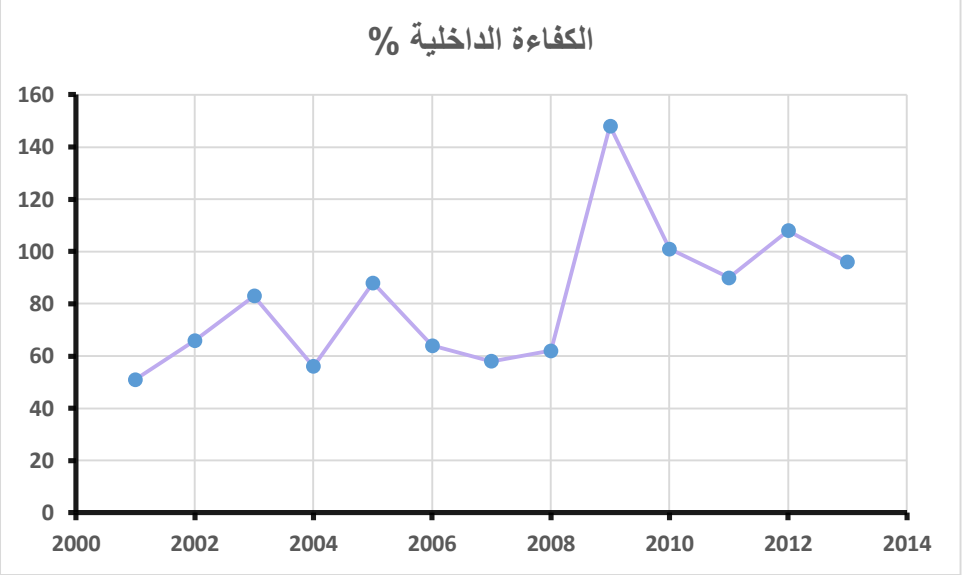
الجدول رقم (1-4): تطور عدد المتخرجين والطلبة الجدد في التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة (2001-2013)

السنوات	الطلبة الجدد	الطلبة المتخرجين	الكفاءة الداخلية %
2001	142977	72737	51
2002	118861	77972	66
2003	110959	91828	83
2004	190681	107515	56
2005	128736	112932	88
2006	190542	121905	64
2007	253308	146899	58
2008	243721	150014	62
2009	135428	199767	148
2010	243399	246743	101
2011	259390	233879	90
2012	267721	288602	108
2013	283683	271430	96

المصدر: زاوي هاجر، **دراسة العلاقة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3، 2017/2016، ص143.

من الجدول نلاحظ ان معدل الكفاءة الداخلية في التعليم العالي تأخذ قيمة مرتفعة تقترب إلى 100% بل وتتعداه في بعض السنوات إذ حققت في سنة 2009 معدل يقدر ب 148%، ولتوضيح تطور الكفاءة الداخلية لتعليم العالي في الجزائر خلال الفترة بين 2001-2013 نقوم بالرسم التالي:

الشكل رقم (1-4): تطور الكفاءة الداخلية لتعليم العالي في الجزائر خلال الفترة بين (2001-2013)



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق الديوان الوطني للإحصائيات

ونلاحظ من الشكل أن معدل الكفاءة الداخلية في التعليم العالي في الجزائر يشهد تطورا متزايدا خلال السنوات.

خلاصة الفصل:

الاستثمار في التعليم هو استثمار أساسي وضروري لتحقيق التنمية المستدامة وبناء مستقبل مزدهر للمجتمعات، كما يساهم التعليم في تمكين الأفراد ورفع مستوى معيشتهم، وتعزيز الابتكار والابداع، وتحقيق العدالة الاجتماعية، لذلك يجب على المؤسسات الخاصة والمجتمع الدولي زيادة الاستثمارات في التعليم، وتوجيهها بشكل فعال نحو تحسين جودة التعليم وتوفير فرص متساوية للجميع، ومن خلال الاستثمار في التعليم يمكننا بناء مجتمعات مستقبلية أكثر تنمية وازدهارا للجميع.

الفصل الثاني

تعاريف عامة ومفاهيم أساسية حول سوق العمل

تمهيد

يعد البحث في سوق العمل من أهم المواضيع الصعبة التي تتطور باستمرار، بالإضافة إلى اختلاف محدداته باختلاف البيئات الاقتصادية من دول نامية ودول متقدمة فالجزائر دولة كغيرها من دول العالم، تسعى إلى مواكبة هذا العصر من خلال محاولة استحواذها على تطورات وتقنيات تؤثر على سوق العمل وتزيد قدرتها التنافسية، ومن أجل هذا يرى العديد من الباحثين أنرأس المال البشري هو المحرك الأساسي لهذا السوق، فهو من المواضيع التي لها أهمية كبيرة في مختلف المجالات سواء اقتصادية أو سياسية أو حتى اجتماعية، فاستثمار هذا العنصر يكون على المدى الطويل ولا ينتهي إلا بانتهاء الفرد، وهو في زيادة مستمرة خاصة إذا خضع إلى التعليم والتدريب، فهو الأكثر طلبا وخاصة مع استمرار التطورات العلمية والتكنولوجية، وأي خلل في تكوين هذا العنصر يؤدي إلى عدم كفاءة سوق العمل ونفس الأمر بالنسبة لرأس المال البشري فهنالك علاقة متبادلة بينهما.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لسوق العمل

المبحث الثاني: تحليل سوق العمل حسب المدارس الاقتصادية

المبحث الثالث: واقع سوق العمل في الجزائر

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لسوق العمل

سوق العمل هو المكان الذي يجتمع فيه العرض والطلب على العمل، حيث يبحث أصحاب العمل عن العمالة المناسبة لتنفيذ مهام معينة، بينما يسعى الأفراد المتوفرين للعمل إلى العثور على فرص وظيفية تناسب مؤهلاتهم وتطلعاتهم، يتأثر سوق العمل بعدة عوامل منها الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، ويختلف من بلد لآخر ومن قطاع اقتصادي إلى آخر.

المطلب الأول: مفهوم البطالة وأنواعها

تمثل البطالة تحديًا اقتصاديًا واجتماعيًا كبيرًا في العديد من البلدان حول العالم، حيث تؤثر على الفرد والمجتمع بشكل شديد.

الفرع الأول: مفهوم البطالة

تعريف 01: تعرف بأنها عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم من أنهم يبحثون على عمل بشكل جدي[1].

تعريف 02: تعرف على عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه أي أنها تعني صفة العاطل عن العمل، بشكل عام يمكن القول عن الشخص العاطل أنه عاطل عن العمل إذا توفرت فيه الشرطين[2]:

- ✓ القدرة على العمل.
- ✓ البحث عن العمل.

[1] صغيري سيد علي، **دراسة تحليلية وقياسية لتأثير الاستثمار على سوق العمل**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص44.

[2] رتيعة محمد، حسيني وسام، **أثر رأس المال البشري على سوق العمل في الدول العربية**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، الجزائر، 2020، ص 144.

تعريف 03: حسب المكتب الدولي للعمل فالبطالين هم كل الأشخاص الذين تتروح أعمارهم بين 16-59 سنة وجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع في الفئات التالية: بدون عمل، متاح للعمل، يبحث عن عمل[1].

ويمكن حسابه كما يلي:

معدل البطالة = (المتعطلين / قوة العمل) ×100

الفرع الثالث: أنواع البطالة

- **البطالة المقنعة:**

هي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية العمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا، بحيث إذا ما سحبت من أماكن عملها، فان حجم الإنتاج لن ينخفض، بمعنى أن هذه الفئة من العمالة تبدو من الناحية الظاهرية أنها في حالة عمل، أي أنها تشغل وظيفة وتتقاضى عنها أجراء لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا نصيف شيئا إلى الإنتاج وهو الأمر الذي يرفع من التكلفة المتوسطة للمنتجات. وتظهر البطالة المقنعة خاصة في الدول النامية في الإنتاج الزراعي، ومؤسسات القطاع الحكومي، حيث تتكدس المكاتب الحكومية بما يزيد عن الحاجة ولكن يمكن لهذا النوع من البطالة أن ينتهي إذا ما قامت المؤسسة بعمل توسعات جديدة، أو فتح فروع أخرى تستوعب هذا الفائض من العمالة، أو القيام بأعمال أخرى تساعد على رفع إنتاجية المؤسسة[2].

[1] دادن عبد الغني، **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008**، مجلة الباحث، العدد 10، الجزائر، 2012، ص 175.

[2] محمد قادري، شروق حدوش، **تقييم فعالية سياسات سوق العمل النشطة في الحد من البطالة مقاربة نظرية**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 10 العدد 2 الجزائر، 2019، ص 199.

- **البطالة الهيكلية:**

تسمى هذه البطالة بالهيكلية لأنها ترتبط بحصول تغيير أساس في الهيكل الصناعي أي البنية الصناعية وتظهر البطالة الهيكلية كنتيجة لبعض التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد: كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل للإنتاج أكثر كفاءة، ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة. إن التغيير الهيكلي في الاقتصاد يصاحبه حالة من عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة في منطقة معينة (على سبيل المثال إذا كانت الصناعة لها قائض طلب على العمالة الماهرة في منطقة ما والصناعة "ب" لها فائض عرض على العمالة شبه الماهرة في نفس المنطقة، في هذه الحالة تظهر البطالة الهيكلية) أو عدم توازن عرض العمال والطلب عليهم بين المناطق (مثلا المنطقة "1" لها فائض طلب على نوع ما من اليد العاملة والمنطقة "ب" لها فائض عرض على نفس النوع من اليد العاملة، في هذه الحالة تظهر البطالة هيكلية) العائق، الوحيد هو ما يوصف بلزوجة العمل أو التصاقه بمكان معين أو مهارة معينة[1].

- **البطالة الموسمية:**

هذا النوع من البطالة يحدث في حالة تعطل جزء من القوة العاملة نتيجة انكماش الطلب على السلعة معينة خلال فترات معينة غير مواسم ازدهارها ونمائها ومثال على ذلك موسم معاصر الزيتون أو موسم المنتجات الصيفية أو الشتوية ففي الموسم المخصص لهذه المنتجات يزداد الطلب عليها ويزدهر الأمر الذي يزيد من حجم الطلب على القوة العاملة المستخدمة يبدو أن هذا الطلب ينحصر أو يختفي أحيانا عند انتهاء موسم الإنتاج هنا تظهر ما يسمى بالبطالة الموسمية[2].

---

[1] البشير عبد الكريم، **تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 1، الجزائر 2014، ص 153.

[2] ميثم الزغبي، **أسس ومبادئ الاقتصاد**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى، الأردن، 2000، ص 148.

- **البطالة التكنولوجية:**

تعد التكنولوجيا من أسباب رفع مستويات البطالة وخاصة في حالة ازدياد اعتماد الدول على تقنيات الإنتاج المكثفة لعنصر رأس المال على حساب التقنيات المكثفة لعنصر العمل، لان اثر التكنولوجية التقنيات الحديثة يظهر بشكل أساسي في رفع مستوى إنتاجية عنصر العمل، الأمر الذي يؤدي إمكانية الحصول على نفس الإنتاج السابق بعدد أقل من العمال ويمكن تفادي البطالة الناجمة عن التقدم التقني والتكنولوجي من خلال التوسع في قطاع الخدمات الذي يتميز بكثافة عنصر العمل على حساب كثافة عنصر رأس المال أكثر من القطاعات الاقتصادية الأخرى[1].

- **البطالة الاختيارية:**

وهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته واختياره حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل فيه، أما بعزوفه عن العمل أو تفضيله لوقت الفراغ مع وجود مصدر آخر للدخل والإشاعة، أو لأنه يبحث عن العمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أحسن فقرار الوقف عن العمل هنا اختياري لم يجبره عليه صاحب العمل فسياسات تخفيض العمالة هنا لا تؤثر عليهم، باعتبار أنه هذا تم بمحض إرادته.

المطلب الثاني: مفهوم سوق العمل وخصائصه

الفرع الأول: مفهوم سوق العمل

1. **مفهوم العمل:** يختلف تعريف العمل باختلاف العلماء وتخصصاتهم واختلاف نظرتهم لوظائف وغايات العمل، وقد تطورت مع مرور الزمن ومع تطور العمل ومكانته في المجتمع، لكنهم

[1] حدو محمد، **دور وأهمية سياسة وبرامج سوق العمل النشط والتشغيل في مكافحة البطالة تجارب دولية رائدة**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 7، العدد 1، الجزائر، 2018، ص 452.

أجمعوا على اعتباره ظاهرة عامة في حياة الانسان والمجتمع، حيث أن العمل سمة يتميز بها الانسان[1].

2. مفهوم سوق العمل:

التعريف 1: يعرف بأنه المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، أي أنه المجال الذي يتم فيه بيع الخدمات وشراءها، وبالتالي تسعير خدمات العمل[2].

التعريف 2: ويعرف أيضا حسب المنظمة العالمية للعمل هو تحديد الإطار الذي تتشكل فيه القوى العاملة، أو كما يقال هو محيط الذي تسبح فيه القوى العاملة، لكن القوى العاملة تتأثر بالضرورة باتجاهات سوق العمل (مثل العولمة)، ولا يتسم سوق العمل ومؤسساته بالحياد، بل يعكس علاقات القوة في العمل والمجتمع عموما[3].

التعرف 3: يعرف أيضا بأنه السوق المسؤول عن توزيع الوظائف والمهن والتنسيق بين القرارات التوظيف المتاحة، ومن خلال السوق يمكن التنبؤ بحجم الطلب المتوقع على الأيدي العاملة من قبل أصحاب الأعمال والمنشآت، وكذلك تقدير العرض المتاح من العمالة حسب المهن والاختصاصات المختلفة[4].

الفرع الثاني: خصائص سوق العمل

يشمل سوق العمل في الجزائر على العديد من الخصائص أهمها:

---

[1]قشار محمد، **مفهوم ومكونات العمل في المجتمع**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 02، الجزائر، 2017، ص145.

[2]حسين الحاج، **مؤشرات سوق العمل، جسر التنمية**، العدد 16، 2003، ص 4.

[3]رتيعة محمد، حسيني وسام، **أثر رأس المال البشري على سوق العمل في الدول العربية**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، الجزائر، 2020، ص 144.

[4]جغروري كمال، **سوق العمل في الجزائر الخصائص والتحديات**، المجلة الجزائرية للمناطق القاحلة JARA، الجزائر، 2023، ص 3.

1. تجزؤ سوق العمل:

ما يتعلق بتجزؤ سوق العمل فانه يمكن التمييز بين اجزاء مختلفة تكون سوق العمل في الجزائر : قطاع ريفي يشمل النشاطات الريفية، وقطاع حضري هو الآخر يتكون من قطاع غير رسمي يتكفل بجزء من التشغيل لكن في ظروف غير لائقة سواء فيما يتعلق بالأجور او ظروف العمل والحماية الاجتماعية واخر رسمي يضم القطاع العام والخاص الخاضعين لتشريع العمل. يستحوذ القطاع الريفي على حصة معتبرة من الشغل لا يمكن اهمالها، اذ امتص هذا القطاع في سنة 1997 2.72% من اليد العاملة المشتغلة، بقرابة 50% منها مصدرها الفلاحة حسب الديوان الاحصائيات قد انخفضت نسبة مساهمة القطاع الريفي في التشغيل الى حوالي 35.42% في سنة 2001 و67.34 سنة 2010 نتيجة لهجرة السكان من الريف الى المدن لأسباب عدة منها نوعية الهياكل القاعدية الاجتماعية وارتفاع الأجور في المدن، الوضع الذي أدى إلى ارتفاع البطالة في القطاع الرسمي، وبروز القطاع غير الرسمي حيث تميز الاقتصاد الجزائري إثر المرحلة الانتقالية التي مر بها بتنامي القطاع غير الرسمي التي خلق أسواقا غير رسمية منها سوق العمل غير الرسمي، لأسباب عدة منها جمود سوق العمل الرسمية وعدم قدرة المؤسسات الاقتصادية على استيعاب اليد العاملة العاطلة والطالبة للشغل وغيرها.

2. انتشار ظاهرة البطالة:

من أبرز خصائص سوق العمل في الجزائر انتشار ظاهرة البطالة فيه وذلك نتيجة لاختلال التوازن بين المناصب المعروضة ونمو الفئة النشطة بالإضافة الى لتراكمات المشاكل المرتبطة بضعف اداء المؤسسات وعدم مواكبة السياسة التعليمية والتكوينية لمتطلبات سوق العمل المتجددة ويختلف واقع

البطالة في الجزائر خلال المراحل المختلفة باختلاف الظروف الاقتصادية التي شهدتها البلاد فواقعها في عشريتي الثمانينات والتسعينات تختلف تماما عن واقعها في بداية الألفية الثالثة[1].

المطلب الثالث: مكونات سوق العمل

1. الطلب على العمل:

لا يوجد اختلاف بين دالة الطلب على العمل عند كينز ودالة الطلب على العمل عند الكلاسيكين فعند توفر حالة المنافسة التامة يتحقق شرط تحقيق أعلى الأرباح عندما يتساوى الأجر النقدي مع الإنتاجية الحدية للعمل[2]، كما يلي:

$$L^d = L^d(W) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

$$W = MP \times L \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

حيث:

W : يمثل الأجر الاسمي

MP : الإنتاجية الحدية

L : مستوى الاستخدام

وفي دالة الإنتاج عند افتراض ثبات رأس المال، يعتمد مستوى الإنتاج على كمية العمل المستخدمة.

$$Y = f(L)$$

حيث أن:

Y : حجم الإنتاج الحقيقي

L : مستوى الاستخدام

---

[1] بوشلاغم مروة، **واقع خريجي الجامعة الجزائرية في سوق العمل**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، جامعة قالمة، 2023/2022، ص60-61.

[2] صغيري سيد علي، **دراسة تحليلية وقياسية لتأثير الاستثمار على سوق العمل**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص38.

بشرط $Y'(L)>0$

$Y''(L)<0$

أي أن الإنتاجية الحدية للعمل موجبة ولكنها متناقصة، أي أن الزيادة في مستوى الاستخدام تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج، إلا أن معدل التغير يكون سالب.

1.2. الطلب الكلي على العمل:

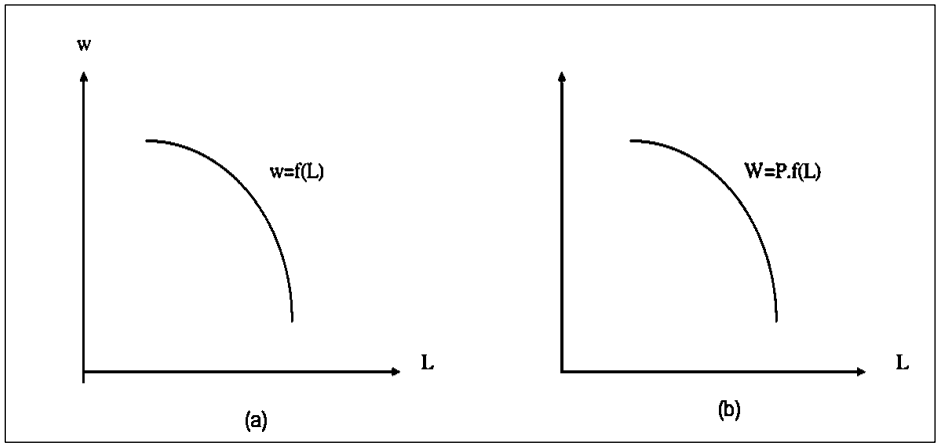
الطلب الكلي على العمل عبارة عن الجمع الأفقي لمنحنيات الطلب الفردية على العمل من قبل المؤسسات الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني، ويعبر الطلب الكلي على المعادلة التالية[1]:

$$w = \frac{W}{P} = f(L) \text{ .....(03)}$$

$$W = p \times f(L) \text{.....(04)}$$

حيث يكون منحنى الطلب على العمل سالب الميل، كما في الشكل رقم (2−1):

الشكل رقم (2−1): منحنى الطلب على العمل



المصدر: صغيري سيد علي، **دراسة تحليلية وقياسية لتأثير الاستثمار على سوق العمل**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008−2009، ص39.

ولابد من إدراك ملاحظتين حول منحنى الطلب الكلي على العمل:

[1] صغيري سيد علي، **نفس المرجع السابق**، ص39.

أ. الميل السالب لمنحنى الطلب الكلي على العمل نتيجة تناقص الإنتاجية الحدية للعمل، وفي ظل توفر شروط المنافسة التامة يكون منحنى الطلب الكلي على العمل عبارة عن مجموع الإنتاجية الحدية للعمل داخل الاقتصاد الوطني.

ب. تعمل المؤسسات على تحقيق أعلى ربح ممكن، بمعدل أجر حقيقي الذي يحصل عليه العمال، وعلى ذلك تحاول الربط بين سعر مدخلات العمل مع سعر الإنتاج في سوق السلعة، أي اعتماد مستوى السعر في إطار الأجر النقدي لدالة الإنتاج، وعلى ذلك:

$$W = p \times f(L)$$

وإن مثل هذا التعبير له أهمية عند دراسة آثار التغيرات في مستوى السعر على كل مستوى السعر على كل من مستوى الإنتاج والاستخدام وانتقال منحنيات الطلب على العمل وعرضه.

2. عرض العمل:

يعتمد قرار العمل الفردي على تفاضل العامل بين الراحة والعمل أي أن العامل يفاضل بين الدخل الحقيقي والراحة للوصول إلى أكبر إشباع ممكن، وسوف نشير إلى الدخل بالرمز (Y^S)، أي مستوى الدخل الحقيقي الذي يستلمه العامل بغض النظر عن إدراك العامل مستوى السعر السائد، كذلك نشير بالرمز (W) للتعبير عن معدل الأجر الحقيقي الذي يحصل عيه العامل، وهو عبارة عن معدل الأجر الاسمي مقسوما على معدل السعر الذي يتأثر به العامل (P^S)، وهو يختلف عن معدل الأجر الواقعي من حيث الاختلاف بين السعر الذي يتأثر به (P^S) ومعدل السعر الفعلي (P).

يفترض أن العامل يقضي بعض الساعات يومه في العمل للحصول على دخل حقيقي (Y)، وساعات أخرى للتمتع بالراحة (S)، وأن قدرة العامل على تحقيق أكبر اشباع ممكن، أو كما سنطلق عليه مفهوم المنفعة (U) يعتمد على ساعات اليوم ومعدل الأجر الحقيقي، وعلى ذلك يعبر عن دالة المنفعة بالتالي:

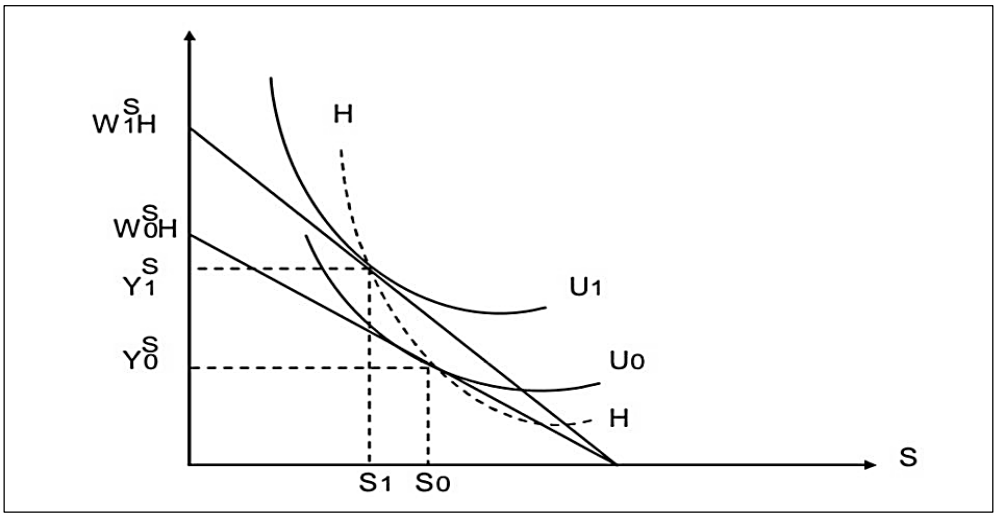
$$U = u(Y^S, S) \text{.....(05)}$$

يحاول العامل تحقيق أكبر منفعة تحت قيد أن دخله الحقيقي عبارة عن أجره الحقيقي مضروبا في عدد ساعات العمل المبذولة، ومن ثم فإن ساعات عمله (n) يساوي عدد ساعات (H) ناقص عدد الساعات التي يتمتع بها في الراحة (S)، وعلى ذلك فإن قيد الميزانية الذي يواجهه العامل:

$$Y^s = \frac{W}{P^S} \times (H - S) = w^s(H - S).....(06)$$

ويتضمن الشكل (6) التمثيل البياني للمعادلة Y^S ، إذ تشير منحنيات السواء (U)، إلى توفيقات من (S, P^S)، ذات الإشباع المتكافئ أو المنفعة، وتشير النقاط الواقعة على المنحني (U_1) إلى مستوى أعلى من منفعة النقاط الواقعة على منحنى السواء (U_0)، ويحاول العامل (المستهلك) الوصول إلى أعلى منحنى سواء ممكن، إلا أن قدرته على التحرك الشمال الشرقي مضروبا عليه بخط مستقيم، يتحدد موقعه بعدد الساعات المتوفرة أمام العامل وكذلك الأجر الحقيقي الذي يواجهه العامل وعلى ذلك إذا كان أمام العامل (H) من ساعات العمل، وأنه لا يرغب في الحصول على أي مستوى من الدخل، ففي هذه الحالة سيتمتع بمقدار (H) من ساعات الراحة، أما إذا لم يرغب في التمتع بساعات من الراحة إطلاقا وأنه يخصص كل وقته المتاح للعمل، ففي هذه الحالة، سيحصل العامل على دخل قدره (W_0, H) ، وباستطاعة العامل استبدال الراحة على طول قيد الميزانية بين نقطتين (H) ، (W_0, H) وأن جميع النقاط على أو تحت خط الميزانية تعتبر في متناول يد العامل، ولا تعتبر النقاط الواقعة فوق خط الميزانية في متناول يد العامل، ويتضح من قيد الميزانية $Y^S = W(H - S)$ ، أنه عند ثبات كل من (W)، (H) يؤدي الانخفاض في وقت الراحة (ΔS) إلى زيادة في الدخل $\Delta Y^S = -W \times \Delta S$ وعلى ذلك إن انحدار ميل خط الميزانية يساوي: $\frac{\Delta Y^S}{\Delta S} = -W$.

الشكل رقم(2-2): قيد الدخل الذي يواجهه العامل



المصدر: صغيري سيد علي، **دراسة تحليلية وقياسية لتأثير الاستثمار على سوق العمل**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص40.

وعند معدل أجر حقيقي يدركه العامل، يصل العامل إلى أعلى منفعة عند نقطة تماس الخط المستقيم مع منحنى السواء، أي عند النقطة (Y_0^S, S_0) في الشكل رقم $(2-2)$. وفي هذه الحالة يصبح منحنى السواء (U_0) أعلى منحنى سواء، ومن ثم أعلى منفعة يمكن أن يصل إليها العامل وبتغير معدل الأجر الحقيقي يتغير انحدار خط الميزانية، وعلى سبيل المثال عند زيادة معدل الأجر إلى (W_1) يتحول خط الميزانية إلى الأعلى، وليكن (W_1, H) على المحور (Y) وتحول نقطة التوازن إلى (Y_1^S, S_1).

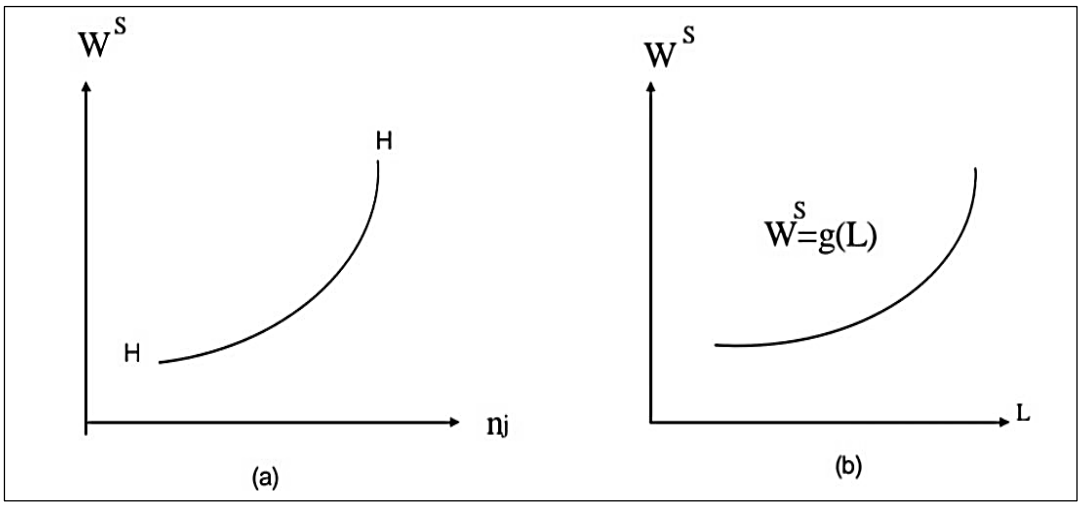
ويزداد انحدار خط الميزانية عند زيادة معدل الأجر، ويؤدي ارتفاع معدل الأجر إلى تقليل ساعات الراحة التي يتمتع بها العامل، أي زيادة عدد ساعات العمل $(n = H - S)$، وعند ربط جميع نقاط التماس بين خطوط الميزانية ومنحنيات السواء عند معدلات الأجر الحقيقي المتعدد مع ثبات (H) نحصل على منحنى عرض العمل المنقط (HH) في الشكل رقم $(2-2)$[1].

[1] صغيري سيد علي، **نفس المرجع السابق**، ص40.

2.1. منحنى عرض العمل الكلي:

طالما أن (S) عبارة عن (H) ناقص عدد الساعات المبذولة في العمل (n)، لذلك يصبح بالإمكان إعادة رسم العلاقة بين معدل الأجر الحقيقي (W) ومقدار العمل (n_j) المبذولة من قبل العامل (j)، كما في الشكل رقم (2-3-a)، وتبين هذه العلاقة أن منحني عرض العمل الفردي يأخذ في النهاية الشكل المنعكف إلى الخلف، ويشير هذا الانعكاف إلى أنه بعد بلوغ معدلات الأجر مستوى معين من الارتفاع، تؤدي الزيادة في الأجور إلى رغبة بعض العمال في التمتع بمزيد من الراحة بدلا من العمل، نظرا لأن أثر الدخل عند مستويات الأجور العالية يفوق أثر الإحلال. وعند افتراض تجانس وحدات العمل مع وجود معدل أجر واحد يدركه جميع العمال في قوة العمل، ففي هذه الحالة يصبح بالإمكان جمع منحنيات عرض العمل الفردية للحصول على منحنى عرض العمل الكلي داخل الاقتصاد، كما في الشكل رقم (2-3-b).

الشكل رقم(2-3): منحنى عرض العمل



المصدر: صغيري سيد علي، **دراسة تحليلية وقياسية لتأثير الاستثمار على سوق العمل**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 41.

ولا بد من خطوة أخرى لإيجاد منحنى عرض العمل الملائم لمنحنى الطلب على العمل الذي تم الحصول عليه مسبقا، إذ نحن بحاجة إلى منحنى عرض العمل يربط كمية العمل المعروضة مع معدل الأجر الحقيقي (W)، بدلا من معدل الأجر الحقيقي الذي يدركه العمال (W). وفي الشكل رقم (2−3) يشير منحنى عرض العمل الكلي إلى كمية الاستخدام التي ترغب قوة العمل تقديمها عند أي أجر حقيقي يدركه العمال، كما أنه يبين الأجر الحقيقي الذي تتطلبه قوة العمل لغرض أي كمية من الاستخدام، ويمكن التعبير عنه:

$$w^s = g(L)$$

أو:

$$w^s = \frac{W}{P^s} = g(L) \quad \text{.....(7a)}$$

$$W = P^s \times g(L) \quad \text{.....(7b)}$$

ويعود الفرق بين معدل الأجر الحقيقي (W) وعدل الأجر الحقيقي الذي يدركه العمال (W^s) إلى الاختلاف بين مستوى السعر الذي يواجهه العمال (P^S) ومستوى السعر الفعلي، أي أن بالإمكان كتابة النسبة بين (W) و(W^s):

$$\frac{w}{w^s} = \frac{W/P}{W/P^s} = \frac{P^s}{P}$$

$$w = \frac{P^s}{P} \times w^s$$

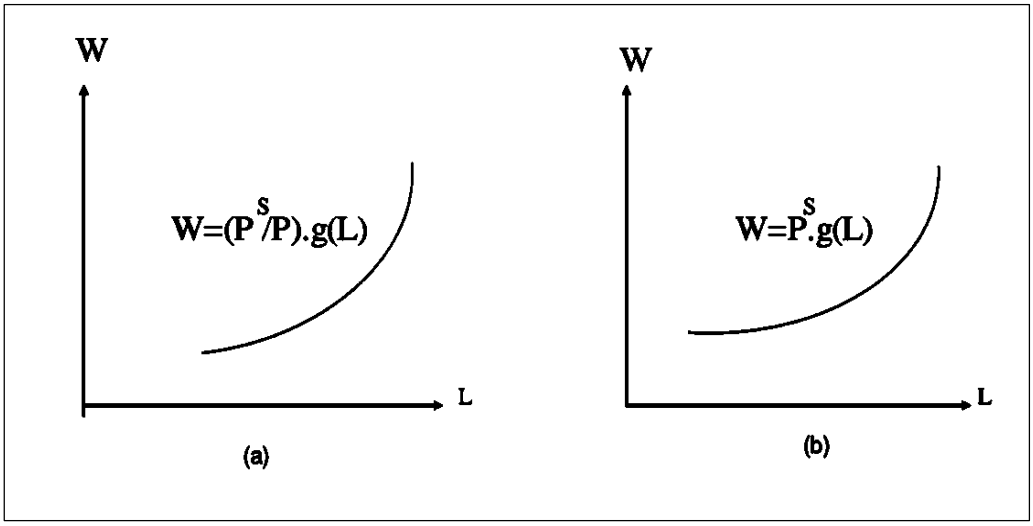
وعلى ذلك يمكن إعادة صياغة المعادلة (7a) على الشكل التالي:

$$w = \frac{P^s}{P} \times w^s = \frac{P^s}{P} \times g(L) \quad \text{.....(8a)}$$

$$W = P^S \times g(L) \quad \text{.....(8b)}$$

والمنحنيات المشار إليها في الشكل رقم (2−4) تلخص لنا ذلك، حيث نفس أسلوب التحليل المتبع في توضيح الطلب على العمل.

الشكل رقم(2−4): العلاقة بين كمية العمل المعروضة والأجر الحقيقي



المصدر: صغيري سيد علي، **دراسة تحليلية وقياسية لتأثير الاستثمار على سوق العمل**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008−2009، ص 42.

3. التوازن في سوق العمل:

من تحليل عرض العمل والطلب عليه تحصل على المعادلتين:

الطلب: $w = f(L)$ ..... (09) أو $W = P \times f(L)$

العرض: $w = P^S/P \times g(L)$ .....(10) أو $w = P^S \times g(L)$

وتحصل على شرط التوازن في سوق العمل عند وضع معادلة العمل مساوية إلى الطلب عليه:

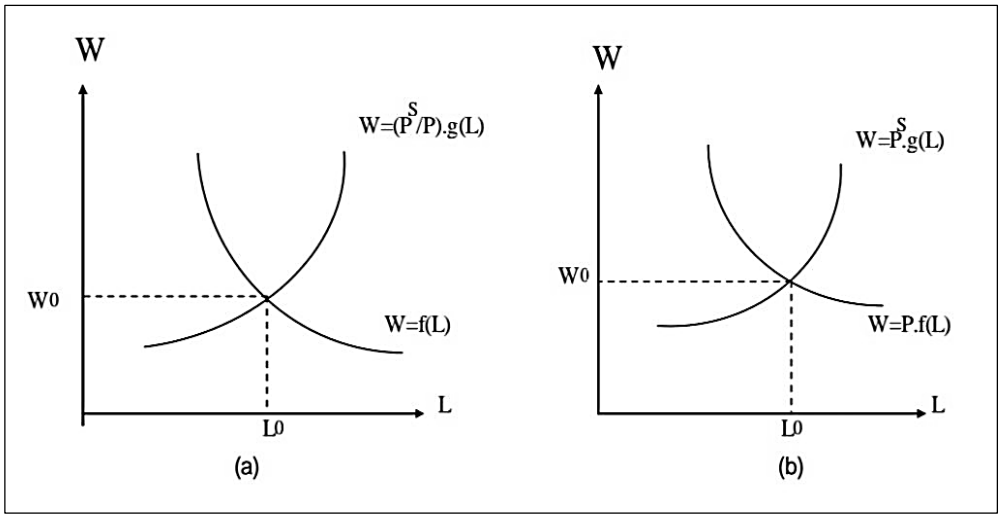
$$f(L) = (P^S/P) \times g(L) \text{.....(11a)}$$

$$P \times f(L) = P^s \times g(L) \text{.....(11b)}$$

ويتضح من أعلاه أنه عند أي مستوى سعر معين (P)، ومستوى سعر يدركه العمال (p^s)، ستتغير الأجور لتحقيق التساوي بين الطلب على العمل وعرضه وبيانيا يشير الشكل رقم (5) إلى توازن سوق العمل، إذ أنه عند مستوى معين من السعر الفعلي (P_0) ومستوى السعر الذي يدركه العمال (P^S)،

يتحقق مستوى توازن الاستخدام عند (L_0)، ومستوى كل من معدل الأجر الاسمي ومعدل الأجر الحقيقي عند (W_0)، (w_0) على التوالي[1]:

الشكل رقم (2-5): التوازن في سوق العمل



المصدر: صغيري سيد علي، **دراسة تحليلية وقياسية لتأثير الاستثمار على سوق العمل**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص43.

[1] صغيري سيد علي، **نفس المرجع السابق**، ص43.

المبحث الثاني: تحليل سوق العمل حسب المدارس الاقتصادية

تحليل سوق هو عملية تقييم ديناميكيات العرض والطلب على العمل، والتي تشمل تحليل العوامل المؤثرة على فرص التوظيف ومستويات الأجور وظروف العمل، تنظر المدارس الاقتصادية المختلفة إلى سوق العمل من زوايا متعددة ويتميز كل منها بمفاهيمه وأدواته التحليلية.

المطلب الأول: تحليل سوق العمل عند الكلاسيك

ينطلق التحليل الكلاسيكي لسوق العمل من النقاط الأربع التالية:

- حجم الإنتاج يعتمد فقط على عنصر العمل لأن التحليل يكون في الآجال القصيرة.
- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، مع حرية حركة آلية السوق التي تؤدي إلى استقرار وحدوث توازن التشغيل الكامل بصفة تلقائية ومستمرة.
- لا يوجد فائض في العرض الكلي أو عجز في الطلب الكلي للسلع والخدمات، حيث كل وحدة طلب تتشكل تلقائيا وحدة للعرض (استحالة حدوث أزمات).
- العمل متجانس، وحدات العمل من نوعية واحدة[1].

الفرع الأول: دالة الإنتاج وحجم العمل

تعتبر دالة الإنتاج علاقة مبسطة تقنية ترتبط بين حجم الإنتاج الحقيقي والمتغيرين الأساسيين العمل ورأس المال، رغم اعتراف الاقتصاديين بمتغيرات أخرى أهمها حجم التكنلوجيا، العادات، والتي يستثنونها بعبارة "مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة"، وهكذا عالج الكلاسيك دالة الإنتاج الكلية آخذين بفرضية التحليل في الآجال القصيرة التي يترتب عنها أن عنصر رأس المال سيصبح ثابتا في حين عنصر العمل يبقى متغيرا، لتصبح دالة الإنتاج دالة لمتغير واحد هو العمل: $Y = f(L)$

[1] زكريا جرفي، **أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019-2020، ص 9.

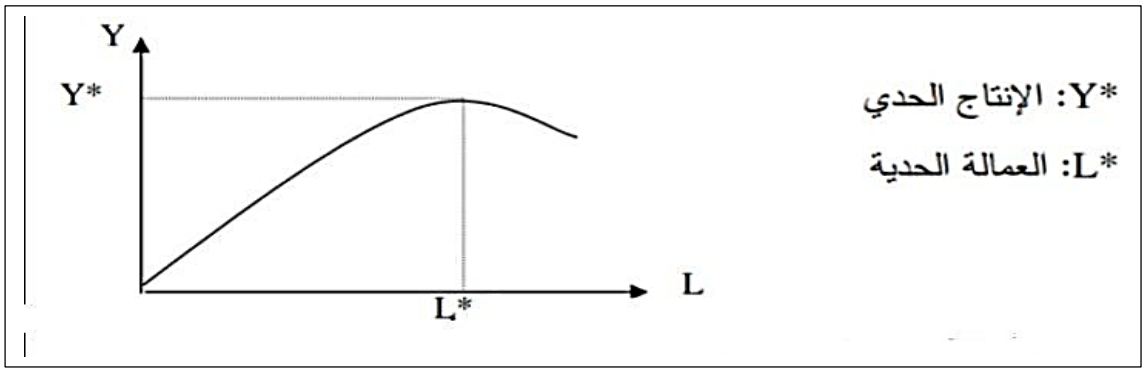
وتتمتع دالة الإنتاج بالخصائص التالية:

$Y' = \frac{\Delta Y}{\Delta L} > 0$ ، أي أن العلاقة بين الإنتاج الحقيقي والعمل علاقة طردية (إنتاجية العمل موجبة).

$Y" = \frac{d^2Y}{d^2L} < 0$، أي أن مردودية دوال الإنتاج متناقصة (الإنتاج الكلي يتزايد بمعدل متناقص).

وبهذا يكون شكل دالة الإنتاج كما يلي:

الشكل رقم (2-6): منحنى دالة الإنتاج عند الكلاسيك



المصدر: زكريا جرفي، **أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019-2020، ص 9.

الفرع الثاني: الطلب على العمل

يصدر الطلب على العمل من طرف المؤسسة التي تعمل في ظل المنافسة التامة في سوق العمل والخدمات حسب النظرية الكلاسيكية، وعليه يعتمد الطلب على العمل أساسا على الأجر الحقيقي بالعلاقة العكسية[1]، ومنه دالة الطلب على العمل تكون كما يلي:

$$L^d = f(w) \quad / \quad w = \frac{W}{P}$$

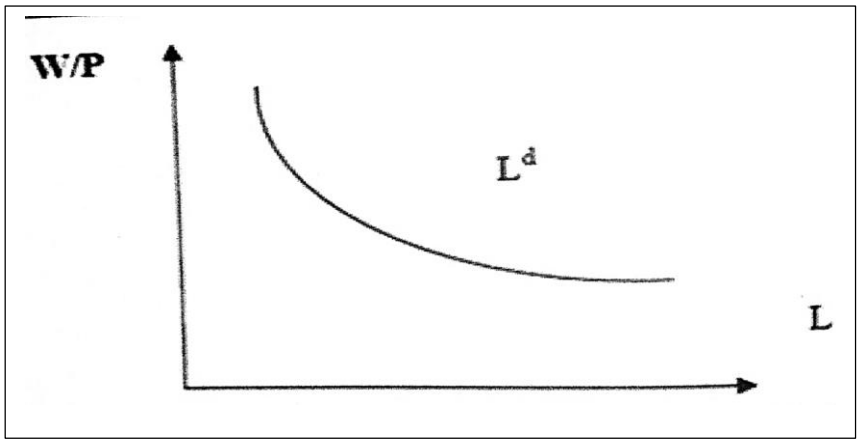
حيث:

[1] الدباغ أسامة البشير، **البطالة والتضخم**، الأهلية لنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص33.

L^d الكمية المطلوبة من العمل، w الأجر الحقيقي، W الأجر النقدي، P المستوى العام للأسعار

ويمثل الشكل رقم (11) منحنى الطلب على العمل كما يلي:

الشكل رقم (2-7): منحنى الطلب على العمل



المصدر: عمر صخري، **التحليل الاقتصاد الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2000، ص 40.

من الشكل يتبين لنا أن الزيادة في الأجور تعني الزيادة في تكاليف الإنتاج وعادة ما تؤدي هذه الزيادة إلى زيادة في أسعار المنتج النهائي.

الفرع الثالث: عرض العمل عند الكلاسيك

ما نعني بعرض العمل ليس فقط عدد العمال الراغبين في العمل بل أيضا ساعات العمل التي يقدمها العمال، يرتبط عرض العمل بعلاقة طردية بمعدل الأجر[1]، موضحة في المعادلة التالية:

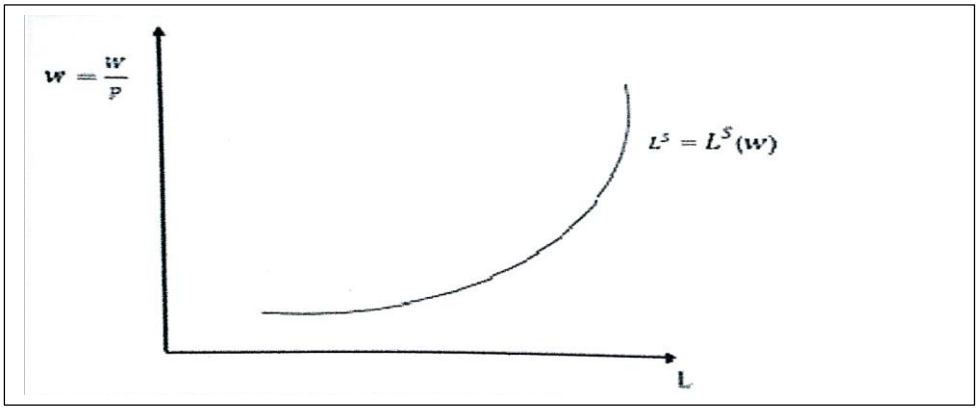
$$L_S = f(W) = \frac{w}{P} \qquad / \quad f(W) = \frac{W}{P} > 0$$

وهذه العلاقة تعني أن العمال حين يعرضون خدماتهم في سوق العمل فإنهم يبحثون عن الحصول على أكبر إيراد ممكن مقابل خدماتهم تماما كما يبحث المنتج على أكبر ربح[2].

[1] تومي صالح، **مبادئ تحليل الاقتصاد الكلي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 108.

[2] بسام الحاج، عبد الله الرزق، **الاقتصاد الكلي**، دار منهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، 2010، ص139-140.

الشكل رقم (2-8): منحنى عرض العمل عند الكلاسيك



المصدر: محمد شريف إلمان، **محاضرة في النظرية الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص95.

ما يبينه هذا الشكل أن المنحنى يضبه منحنى عرض أي سلعة معبرا عن العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة من هذه السلعة وسعرها، أي العلاقة بين كمية العمل ومعدل الأجر الحقيقي، وترتكز هذه العلاقة على فرضيتين أساسيتين[1]:

- **الفرضية الأولى:** أن العمال غير معرضين لظاهرة الخداع النقدي وهي فرضية تنبثق عن فرضية أخرى تتمثل في كون النقد حسب تصور الكلاسيك حياديا، يفهم من هذا أن تغير معدل الأجر الاسمي لا يؤثر إطلاقا في سلوك عارضي العمل إذ تغير مستوى العام للأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه وذلك لأن القوة الشرائية للدخل الجديد تظل ثابتة.
- **الفرضية الثانية:** إن العمال يعرضون خدماتهم باحثين عن تعظيم دخولهم وذلك في سوق تسوده المنافسة الحرة الكاملة، تنبثق هذه الفرضية من قاعدة تعظيم المنفعة أو الخيار بين الراحة والتفسح وبذل الجهد للحصول على دخل وبالتالي على مواد الاستهلاك وبعبارة أخرى عندما يعرض العمال خدماتهم فإنهم ينقصون من استهلاكهم لراحة من أجل الزيادة في الدخل وتطبيقا لمبدأ تناقص المنفعة

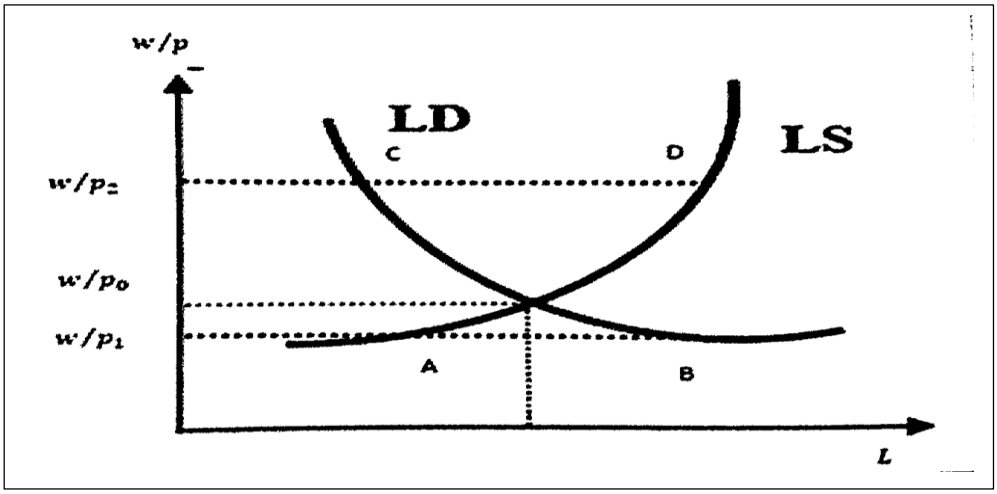
[1] محمد شريف إلمان، **محاضرة في النظرية الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص95.

الحدية سواء بالنسبة للدخل أو استهلاك الراحة من جهة ولتزايد التعب الحدي للعمل او عدم الرغبة في العمل من جهة أخرى فإن زيادة عرض العمل لا يمكن أن تحصل إلا إذا ارتفع معدل الأجر الحقيقي[1].

الفرع الرابع: توازن سوق العمل عند الكلاسيك

نحصل على التوازن في سوق العمل عندما يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه عند مستوى أجر حقيقي الذي يدركه العمال والمنتجين $L_s = L_d$ وبيانيا يضير الشكل رقم (13) إلى توازن سوق العمل عند النقطة التي تحقق السعر ومستوى الاستخدام التوازني.

الشكل رقم (2−9): توازن سوق العمل عند الكلاسيك



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، **تحليل الاقتصاد الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص44.

من خلال الشكل رقم (2−9) الخاص بتوازن سوق العمل لدى الكلاسيك الذي يبين لنا ثلاثة مراحل كالاتي:

1. عندما يكون حجم الطلب أكبر من العرض أي عند مستوى الأجر $\frac{W}{P_1}$ وهذا يعني أن سوق العمل يعاني من نقص كبير في عدد العمال القادرين والراغبين على العمل ويقدر هذا النقص بالمسافة $(A\ ,B)$ وهذا ما يؤدي في النهاية إلى رفع معدل الأجر الحقيقي بافتراض ان السعر ثابت.

[1] محمد شريف، **نفس المرجع السابق**، ص96.

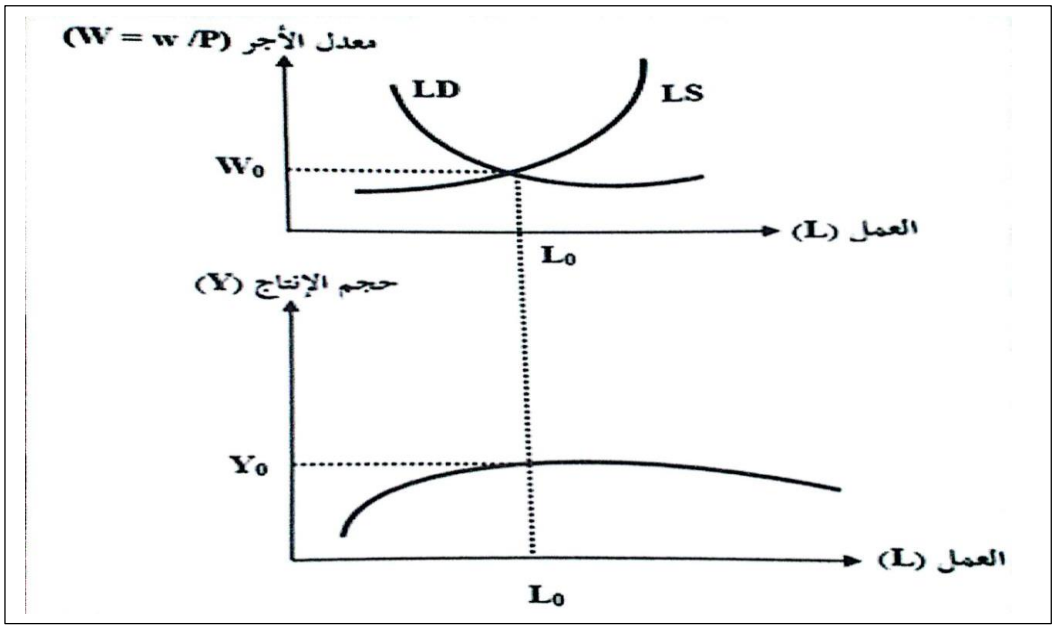
2. عندما يكون عرض العمل أكبر من الطلب على العمل، أي عندما يكون معدل الأجر السائد في السوق هو $\frac{W}{P_2}$ فنلاحظ خلق فائض في العمل أي بطالة ويقدر هذا الفائض أو البطالة بالمسافة $(C\ ,D)$ ومن أجل توظيف هذا الفائض في العمل أي من أجل القضاء على البطالة يأتي دور العمال في تحديد الأجر وذلك بأن يقبلوا بتخفيض أجورهم النقدية (بافتراض دائما أن الأسعار ثابتة)، وبذلك ينخفض معدل الأجر الحقيقي.

3. عندما يتساوى عرض العمل مع الطلب على العمل، أي عند مستوى الأجر $\frac{W}{P_0}$ وهنا نلاحظ أن هناك نقطة واحدة فقط يتم فيها تعادل الطلب على العمل مع عرض العمل تتمثل في نقطة تقاطع منحنى عرض العمل مع منحنى الطلب على العمل وتسمى هذه النقطة بنقطة توازن وبواسطة نقطة التوازن هذه يتم تحديد كل من معدل الأجر الحقيقي في التوازن وحجم العمالة في التوازن[1].

ومنه في حالة الكلاسيك يوجد دائما مستوى التشغيل الكامل معتمدين في ذلك قانون ساي للمنافذ، كما يمكن أن نستنتج أن عند تحديد حجم العمالة في سوق العمل يعطي تلقائيا حجم الإنتاج الموافق له في دالة الإنتاج كما هو موضح في الشكل الاتي:

[1] عمر الصخري، **التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية**، الطبعة الأولى، الجزائر، 2000، ص44.

الشكل رقم (2-10): توازن سوق العمل ودالة الإنتاج عند الكلاسيك



المصدر: محمد الشريف إلمان، **محاضرة في النظرية الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص96.

المطلب الثاني: تحليل سوق العمل عند النيو كلاسيك

تعد النظرية النيو كلاسيكية التي أسست من طرف كل من Walras و Marshal امتداد للفكر الكلاسيكي، وبتالي يؤمن بالحرية الاقتصادية والتوظيف الكامل للعمالة وعناصر الإنتاج وفق قانون ساي قائل بأن عرض العمل يخلق طلب مساوي له[1]، كما يظهر فيه عنصر العمل حامل لعدد من الخصائص التي تميز هذا السوق منها تباين سوق العمل ومرونة الأجور والمس أوات بين جميع الأفراد وعلمهم التام بأحوال السوق[2]، كما اعتمد التحليل النيو كلاسيكي على نظرية التوازن العام الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل نتيجة الارتباط حجم العمالة بالعرض والطلب على العمل ويرتكز هذا التحليل على بعض فرضيات المستمدة من شروط المنافسة القامة وهي:

[1]محمد قادري، شروق حدوش، **تقييم سياسة سوق العمل النشطة في الحد من البطالة –مقاربة نظرية–**، مجلة الدراسات العدد الاقتصادي، المجلد 10، العدد 2، جامعة الأغواط، الجزائر، 2019، ص197.

[2]مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار حامد لنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص273.

الفرع الأول: فرضيات سوق العمل عند النيو الكلاسيك

- تجانس وحدات العمل.
- حرية تنقل اليد العاملة.
- افتراض أن معدلات الأجور تتصف بقدرة لا نهائية على الاستجابة لتغيرات في الجانب السوق بما يضمن تحقيق التوزيع الأمثل لقوة العمل بين الأنشطة الاقتصادية.
- دور المنافسة الكاملة في شراء وبيع قوة العمل[1].

الفرع الثاني: توازن سوق العمل عند النيو كلاسيك

فحسب منطق الذي ينطلق منه فكر المدرسة النيو كلاسيك يرى أن زيادة عرض سلعة ما مع بقاء العوامل الأخرى على حالها من شأنه أن ينخفض من سعرها، مما يترتب عليه تمدد الكمية المطلوبة منها حتى تستوعب هذه الزيادة في العرض، وهذا ما ينطبق على سوق العمل فان الزيادة في عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل، مما يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي، ومن ثم تمديد الكمية المطلوبة من العمل حتى تستوعب البطالة وتحقق العمالة الكاملة وطبقا لذلك فان التوازن على المستوى الكلي يتحقق دائما[2].

ومع هذا فقد يحدث اختلال بين هيكل الإنتاج (العرض الكلي) وهيكل الإنفاق (الطلب الكلي)، إلا أن تغيرات الأسعار سواء كانت في سواق السلع أم في سوق خدمات عوامل الإنتاج التي تحدث من خلال تفاعل قوى السوق كفيلة بتصحيح هذا الاختلال بما فيها اختلال سوق العمل.

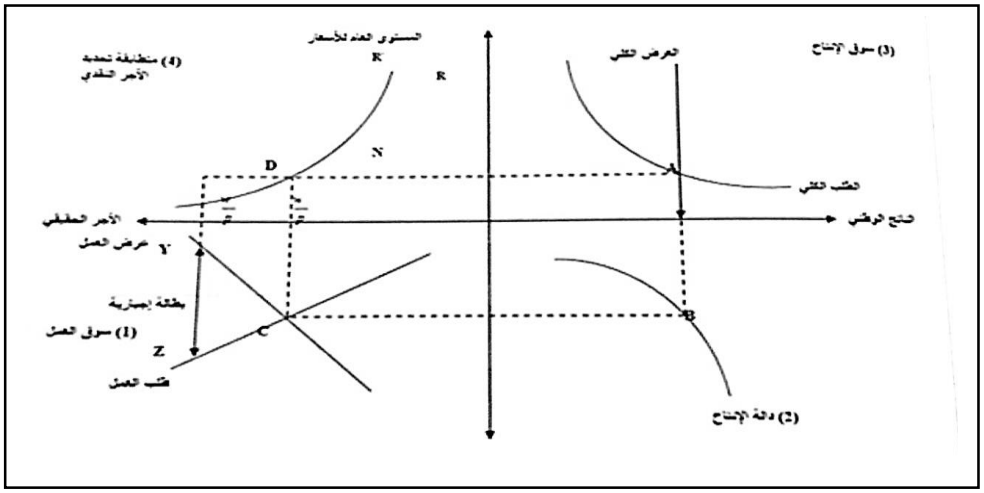
ولذا أوصى النيو كلاسيك بضرورة توفر مرونة الأجور خاصة في الاتجاه النزولي كشرط أساسي لتحقيقي هدف العمالة الكاملة ومن ثم اختفاء البطالة الإجبارية، ومنه ووفقا لهذا الفكر فان وجود البطالة

[1] وديع طوروس، **الاقتصاد الكلي**، مؤسسة الحديث للكتاب، بيروت، لبنان، 2010، ص205.

[2] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار حامد لنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص273

باستمرارها ينطبق فقد على البطالة الاختيارية، وبمعنى آخر يمكن لكل الأفراد الراغبين في العمل عند مستويات الأجور التوازنية أن يجدوا عملاً[1]، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-11): نموذج التوازن العام وفق النظرية النيو كلاسيكية



المصدر: مصطفى يوسف الكافي، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، مكتبة الاجماع العربي، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص 234.

يمكن التحدث عن اختلالات سوق العمل في حالة انحراف الاقتصاد عن المسار التوازي ABCD وذلك بسبب زيادة الأجر النقدي من (R) إلى (R)، مع ثبات العوامل الأخرى، مما يترتب عليه زيادة الأجر الحقيقي من (w/p) إلى (w1/p)، ومن ثم تواجد بطالة إجبارية تقدر بالمسافة (2)، إن مرونة الأجور تؤدي إلى انخفاض الأجر تدريجي إلى أن يعود سوق العمل إلى توازنه الأصلي عند النقطة (C) مرة أخرى، وتختفي البطالة الإجبارية في الأجل الطويل وذلك بسبب مرونة الأجور والأسعار، ومن ثم لا يترتب على التغيرات النقدية في الأجور والأسعار تغيرات حقيقية في الاقتصاد حتى في الأجل

[1]محفوظ مراد، **الخوصصة وتأثيرها على معدل البطالة –دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر 3، 2014-2013، ص162.

الطويل ذلك إن البطالة الإجبارية تختفي في الأجل الطويل إذا ما تحققت الفرضيات الخاصة بسوق العمل المذكورة سابقا[1].

فهذا الفكر ضل مسيطرا لفترة طويلة من الزمن لكنه انهار في ظل أحداث الكساد العالمي مما مهدا لظهور النظرية الكنزية.

المطلب الثالث: تحليل سوق العمل عند كينز

بمجيء كينز ومن خلال التحليلات التي قدمها في تحليله لسوق العمل، استطاع أن يجعل الفرضيات التي يستند إليها الكلاسيك تنهار، حيث قدم مجموعة من الانتقادات نلخصها فيما يلي:

1. يعتبر كينز فرضية التجانس على أنها غير صحيحة لأن سوق العمل غير متجانس لاختلاف الكفاءة والخبرة بين العارضين، بل عملية الإنتاج نفسها تستدعي التنوع في الاختصاص والتجربة المهنية.
2. سوق العمل ليس سوقا شفافا لأن المعلومة فيه غير متناظرة، ومصادرها متنوعة.
3. حركة عارضي العمل تختلف باختلاف الجنس والسن وغيرها...، كذلك باختلاف الظروف الاقتصادية بحيث تشد الحركة عند الأزمة ونقل عند التوسع.

الفرع الأول: الطلب على العمل عند كينز

لا يوجد اختلاف بين الكلاسيك وكينز في تفسيرهم لدالة الطلب على العمل، فكينز يقبل فرضية المنافسة التامة وبالتالي السعي لتعظيم الربح تحت قيد دالة الإنتاج، وقاعدة التوازن هي استمرار المنتج في إنتاج وعرض كميات إضافية من سلعته حتى تتساوى التكلفة الحدية للعمل وعند كينز نفس منحنى الطلب عند الكلاسيك، حيث:

$$L^d = L^d(W) = L^d(W/p)$$

[1] مصطفى يوسف الكافي، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، مكتبة الاجماع العربي، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص 234.

الفرع الثاني: عرض العمل عند كينز

يمكن تلخيص رأي كينز حول عرض العمل في النقطتين الأساسيتين:

1. يرى كينز أن العمال معرضون للخداع النقدي وإن سلوكهم في عرض خدماتهم يتحدد أساسا بالأجر النقدي، على خلاف الكلاسيك الذين يعتبرون الأجر الحقيقي هو المحدد لعرض العمل.
2. إن الأجر النقدي غير مرن نحو الانخفاض، أي أن هناك حد أدنى للأجر النقدي لا يمكن أن ينخفض إلى أقل منه، وأنه لا يوجد أي عامل يقبل بعرض خدماته بأقل منه، وذلك بسبب وجود الاتحادات العمالية، وعدم توافر المنافسة الكاملة في الأسواق، فعند هذا الأجر تتكسر دالة عرض العمل الكينزية، ويؤدي هذا بالطبع إلى انكسار دالة العرض الكلي في النظرية الكينزية[1].

وعليه تكون دالة عرض العمل مرتبطة بالأجر النقدي ارتباطا طرديا: $L^S = f(W)$

حيث:

L^S : الكمية المعروضة من العمل.

W : الأجر النقدي.

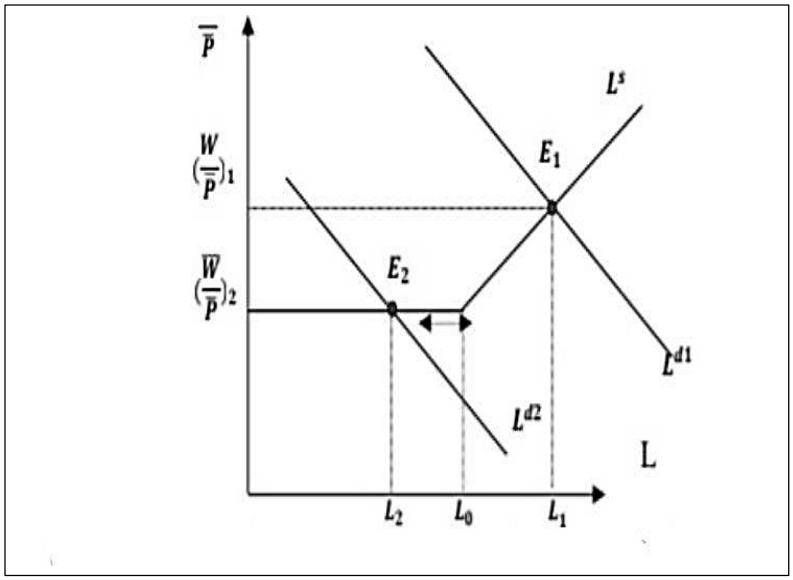
$\overline{W}$: الحد الأدنى للأجر النقدي.

الفرع الثالث: توازن سوق العمل

يحدث تقاطع منحنى عرض العمل ومنحنى الطلب على العمل التوازن في سوق العمل، ولأجل دراسة هذا التوازن في معلم واحد بمقابلة دالة الطلب ودالة العرض، نفترض ثبات المستوى العام للأسعار لنتمكن من التعبير عن هذه الأخيرة بدلالة الأجر الحقيقي، كما هو مبين في الشكل التالي:

[1] زكريا جرفي، **أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019-2020، ص13.

الشكل رقم (2-12): منحنى التوازن في سوق العمل



المصدر: زكريا جرفي، **أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019-2020، ص14.

يلاحظ من الشكل البياني أعلاه أن التقاطع بين منحنى عرض العمل وطلبه يمكن أن يعرف حالتي توازن[1]:

1. التوازن في سوق العمل عند مستوى التشغيل الكامل:

ويكون ذلك عند تقاطع منحنى الطلب على العمل مع منحنى عرض العمل في جزئه المتصاعد، أي في النقطة E_1 التي يتحدد عندها مستوى الأجر الحقيقي التوازني $\left(\frac{W}{P}\right)1$ وحجم العمل L_1.

2. التوازن في سوق العمل عند مستوى التشغيل غير الكامل:

يمكن لمنحنى الطلب على العمل أن يكون على يسار النقطة E_1 وبذلك يتقاطع مع منحنى عرض العمل في جزئه الأفقي في النقطة E_2 ومن الملاحظ أن هذا التوازن هو توازن التشغيل غير الكامل.

عند النقطة E_2 يتحدد مستوى الأجر عند $\left(\frac{W}{P}\right)2$ ومنه حجم العمل عند L_2، لكن بما أن العمال الذين يرغبون في العمل بمعدل الأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)2$ يساوي L_0 فإن المسافة بين L_0 و L_2 تقيس

[1] زكريا جرفي، **نفس المرجع السابق**، ص14.

مستوى البطالة الإجبارية والتي يرجعها كينز إلى عدم وجود فرص العمل بسبب تقلص الطلب على عنصر العمل من قبل المؤسسات الاقتصادية والتي أحجمت عن الاستثمار (الإنتاج) نظرا لتراجع تدفق الدخل إليها في شكليه الاستهلاكي والاستثماري.

المبحث الثالث: واقع سوق العمل في الجزائر

تعمل الجزائر على مواجهة تحديات سوق العمل من خلال تطبيق مجموعة من السياسات والآليات التي تهدف إلى تعزيز التشغيل والحد من البطالة.

المطلب الأول: سياسات التشغيل في الجزائر

الفرع الأول: مفهوم سياسة التشغيل

التعريف 01: تعتبر الأسلوب الذي يتبناه المجتمع لتوفير فرص العمل للقوى العاملة المتاحة في إعداد وتكوين أفرادها وفي تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين، وتعكس سياسة التشغيل إيديولوجية النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم ونظرته للعمل وحق المواطن فيه[1].

التعريف 03: تعرف بأنها مجموعة التدخلات التي تقوم بها السلطات العمومية في سوق التشغيل بغرض التحسين في أدائه، والتقليص من الاختلالات التي يمكن أن تبرز أو تظهر في هذا السوق.

الفرع الثاني: أهداف سياسة التشغيل

يمكن حصر سياسة التشغيل فيما يلي:

- توفير فرص العمل لكل مواطن او فرد من القوة العاملة الراغبة في العمل من اجل كفالة حرية الاختيار.
- الرفع من مستوى الفعالية الاقتصادية وزيادة الناتج القومي.
- الرفع المستوى المعيشي عبر زيادة دخل الفرد.

[1] بوحداجة بشرى، بورحلة حنان، **أثر سياسة التعليم العالي على سوق الشغل في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2017-2018، ص 33.

- تحقيق استقرار العامل والذي يعني دوام استخدام العامل والذي يعني دوام استخدام حماية العاملين التعسف بكل انواعه.
- ضبط أساليب ومواعيد التحسينات التقنية بشكل لا يؤثر على القوة العامة بعد تعيينها.
- تكوين واعداد القوى العاملة للتحقيق تأهيل مهني واكتساب مهارة في الأداء.
- تنظيم علاقات العمل ووضعها في الإطار القانوني والتشريعي الذي تحدده تشريعات العمل الخاصة بكل دولة[1].

المطلب الثاني: آليات التشغيل في الجزائر

1. مجهودات السلطات العمومية لتحسين مستوى العمل:

تتمثل في:

1.1. انشاء مصالح عمومية لدعم التشغيل:

بعد الاستقلال (1962) ظهرت هيئة عمومية تختص بالتشغيل تسمى بالديوان الوطني لليد العاملة **(ONAMO)**، ولم ينطلق في ممارسة وظائفه إلا في سنة 1972.

يتكون هذا الأخير من 140 مكتب لليد العاملة **(BMO)** موزعة على كامل التراب الوطني. في البداية تمثلت الوظيفة الأساسية لهذا الديوان في تنظيم ومراقبة اليد العاملة المهاجرة نحو أوروبا، ومع بداية سنة 1973 استفاد هذا الديوان بفضل زيادة إيرادات الجباية البترولية بتوسيع نشاطه.

إلا أن نشاطه لم يستمر بعد سنة 1985، وذلك نظرا للأزمة البترولية التي شهدتها الجزائر وما كان لها من انعكاسات سلبية خاصة على الإيرادات البترولية، مما أدى إلى عجز في خلق مناصب للشغل.

1.2. الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM):

[1] بوشلاغم مروة، **واقع خريجي الجامعة الجزائرية في سوق العمل**، مذكرة ماستر في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، ص 81.

مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 90/259 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 المعدل والمكمل للأمر رقم: 71/42 المؤرخ في: 17 جوان 1971 المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة المنشأ بالمرسوم رقم: 62/99 المؤرخ في: 29 نوفمبر 1962. مهمتها تنظيم سوق الشغل وتسيير العرض والطلب، فهي تقرب بين طالبي العمل وهم البطالين من كل الفئات وأصحاب العمل وهم كل المؤسسات الاقتصادية، باستثناء طبعا الإدارة العمومية التي يخضع التشغيل فيها لإجراءات أخرى تحت إشراف المديرية العامة للوظيف العمومي، وقد جاء القانون رقم: 04/90 المؤرخ في: 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة الشغل ليعزز دور الوكالة بصفتها الهيئة العمومية التي تضمن تنصيب العمال وتشغيلهم، باستثناء الأماكن التي لا توجد بها أين رخص للبلديات أن تقوم بهذا الدور في حدود اختصاصاتها الإقليمية.

1.3. مديرية التشغيل بالولاية:

أنشأت بموجب المرسوم: 02/50 المؤرخ في: 22 جانفي 2002 الذي يحدد القواعد الخاصة بتنظيم مصالح التشغيل في الولاية وعملها، تمثل وزارة التشغيل على المستوى المحلي وموجودة في كل ولاية من الولايات 48 حسب التقسيم الإداري للجزائر، تتشكل مديريات التشغيل من مصالح تتفرع عنها مكاتب مهمتها الأساسية كما جاء في المادة 03 من مرسوم انشائها، هي تطوير جميع التدابير الرامية إلى تشجيع التشغيل وترقيته وبعثه وتضعها حيز التنفيذ.

وتقوم حاليا بتنفيذ ثلاثة برامج هامة من البرامج الوطنية لترقية الشغل آلا وهي:

1.3.1. برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية:

وهو بمثابة تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهوداتها المواجهة البطالة موجه لإدماج الشباب البطال بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة الذين تتراوح أعمارهم مع ما بين 19 إلى 30 سنة في ورشات تكلف بإنجاز نشاطات تعود بالمنفعة العامة على المواطنين الإشارة إلى برنامج آخر يشبهه إلى حد كبير

هو: برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة في نظام الشبكة الاجتماعية الذي تشرف عليه مديرية النشاط الاجتماعي لحساب وكالة التنمية الاجتماعية التابعة لنفس الوزارة.

1.3.2. برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة:

وهو برنامج تشارك فيه عدة قطاعات يرمي إلى خلق مناصب شغل مؤقتة بصورة كثيفة وفي وقت سريع موجه أيضا للشباب البطال بدون مؤهلات وبالخصوص في المناطق النائية والمحرومة التي مستها البطالة أكثر.

1.3.3. برنامج عقود ما قبل التشغيل:

موجه لإدماج المتحصلين على شهادات جامعية الطالبين للعمل الأول مرة. وقد وضع البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم رقم: 98/402 المؤرخ في: 02/12/1998 ويهدف إلى زيادة عروض التشغيل وتسهيل إدماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق الشغل عن طريق عقود ما قبل التشغيل والذي يسمح لهم باكتساب خبرة تساعدهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل سواء كانوا مؤسسات عامة أو خاصة، وتتكفل الدولة بالأجور الأساسية للمدمجين.

كما تقوم مديرية التشغيل في هذا البرنامج بدور إعلامي وتوجيهي كبير سواء لدى:

أ. أصحاب العمل:

بالاتصال بكل المؤسسات التي يعنيها البرنامج وإبراز أهمية البرنامج من خلال:

- الفرصة التي يمنحها لأصحاب العمل لتدعيم وتأطير مؤسساتهم بكفاءات جامعية تتكفل بهم الدولة طيلة مدة عقد ما قبل التشغيل.
- الامتيازات الضريبية التي تستفيد منها المؤسسة في حالة الإدماج النهائي بعد فترة العقد.

ب. المترشحين الجامعيين:

باستقبالهم من طرف أعوان المديرية بصفة فردية.

3. الهيئات العمومية المساعدة لمصالح الشغل:

تهدف هذه الهيئات إلى ضمان السير الحسن للسياسات التشغيلية، نذكر منها:

أ. وكالة التنمية الاجتماعية (ADS):

يتابع نشاط هذه الهيئة وزير التشغيل والتضامن الوطني أنشئت عام 1996 في ظل تطبيق مخطط إعادة الهيكلة بالجزائر، هدفها التخفيف من حدة نتائج هذا المخطط على الفئات الاجتماعية الضعيفة وذلك بوضع تدابير وبرامج المحاربة البطالة، الفقر والتهميش.

يمكن تلخيص المهام الأساسية للوكالة في:

- ترقية واختيار وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاجة.
- تمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية واجتماعية تستعمل في انجازها يد عاملة كثيفة.

كما يرتكز دور هذه الوكالة على تنظيم حملات تحسيسية وإعلامية عامة، ثم الاتصال المباشر بالمواطن الذي يكون في معظم الحالات عن طريق الجمعيات.

أما أهم برامج هذه الهيئة فتتكون مما يلي:

- **الشبكة الاجتماعية:** تضم المنحة الجزافية للتضامن وتعويضات الأنشطة ذات المنفعة العامة، كما تقدم مساعدة شهرية للعائلات بدون دخل والأشخاص الذين يعيشون وحدهم وغير قادرين على العمل.
- **التنمية التعاونية:** تهتم بالبطالين القاطنين في المناطق المحرومة حتى يتمكنوا من رفع مستواهم المعيشي.

ب. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني أنشئت عام 1996، وتشكل جهاز دعم تشغيل الشباب أحد الحلول الملائمة المعالجة مشكل البطالة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري، وأهم أهداف هذه الوكالة:

- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.
- تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.

أما المهام الأساسية لهذه الوكالة فتتمثل في:

- تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء مؤسسات مصغرة في مختلف مراحل المشروع.
- إعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه.
- إبلاغ أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم والامتيازات المقررة في المؤسسات المصغرة. ضمان متابعة المؤسسات المصغرة خلال فترة الإنجاز وبعد الاستغلال، وحتى في حالة توسيع النشاط.

الجهاز موجه للشباب البطال من:

- أصحاب المبادرات للاستثمار في مؤسسة مصغرة الذين يظهرون استعدادا وميولا وتتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 35 سنة.
- يمتلكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية في النشاط الذي يقترحونه.
- كذلك الاستعداد للمشاركة بمساهمة شخصية في تمويل المشروع.

وتلعب الوكالة دورا توجيهيا وإعلاميا كبيرا بفضل شبكتها المتكونة من 53 فرع عبر كامل ولايات الوطن وذلك من خلال:

- حملات إعلامية وتحسيسية متواصلة.

- أسلوب المرافقة الفردية الذي انتهجته مع كل شاب مبادر.
- المجهودات التي بذلتها الوكالة لمعرفة إمكانيات كل منطقة في الجزائر.

لقد تمكنت الوكالة من تحقيق نتائج إيجابية في ظرف زمني قصير نسبيا، وكمثال على هذا النجاح نشير إلى أنه تم خلال ست سنوات انشاء أكثر من: 68.000 مؤسسة مصغرة من طرف الشباب والتي مكنت بدورها انشاء أكثر من 135.000 منصب شغل دائم بحجم استثماري إجمالي يفوق: 1.4 مليار دولار.

ج. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (22 جانفي 2004):

مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم في خلق نشاطات لحسابهم الخاص وهو موجه لفئة البطالين (18 سنة فما فوق) الذين يمتلكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين (له علاقة حتى بالعمل المنزلي).

ح. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

تعتبر مرافقة الاستثمار من أهم أهداف الدولة، على هذا الأساس تم تأسيس في عام 2001 الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار فهدفها هو تعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية عن طريق إيجاد مناخ مناسب لذلك، وعلى هذا الأساس فإن مهام الوكالة تنحصر في:

- **المعلوماتية:** استقبال المستثمرين وإعطائهم المعلومات اللازمة عن كيفية الاستثمار في الجزائر.
- **التسهيلات:** تقديم مختلف التسهيلات التي بإمكانها أن تتجاوز العقبات التي تعوق الاستثمار.
- **تشجيع الاستثمار:** عن طريق تهيئة البيئة العامة للاستثمار، لتحسين صورة الجزائر على الصعيد الدولي.
- **تقديم المساعدة:** توفير مختلف المساعدات للمستثمرين خاصة الإدارية منها.

- **التحقق من صحة الإيرادات:** التي يتحصل عليها المستثمرين من مشاريعهم والمصرح بها، بغية تحديد المشاريع التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني وبالتالي تشجيعها.
- **المتابعة:** عن طريق القيام بالمراقبة الإحصاء ومتابعة مدى تقدم المشاريع المسجلة.

خ. الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة (CNAC):

أنشأ هذا الصندوق بموجب الأمر التنفيذي رقم 04-01 الصادر بتاريخ 10 ذو القعدة 1424 والموافق لـ 3 يناير 2004، والمكمل للمرسوم التنفيذي رقم 188-94 الصادر بتاريخ 26 محرم 1415 والموافق لـ 6 جويلية 2004.

ويهدف هذا الصندوق الذي بمثابة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي إلى محاولة إعادة إدماج البطالين المسرحين من مناصبهم الأسباب اقتصادية، بالإضافة إلى دعم استحداث نشاطات البطالين أصحاب المشاريع الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و50 سنة. وقد قام هذا الصندوق منذ نشأته بدفع تعويضات للبطالين الممولة بنسبة 1.75% من مجموع 34.5% الممثلة لحصص الاشتراكات المدفوعة من طرف أصحاب العمل والعمال.

د. انشاء جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP):

يتضمن هذا الجهاز ثلاثة عقود إدماج:

1. **عقود إدماج حاملي الشهادات (CID):** موجهة لخريجي التعليم العالي (الطور القصير المدى والطور الطويل المدى)، وكذا التقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.
2. **عقود الإدماج المهني (CIP):** موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تكوينا تمهينيا.
3. **عقود تكوين / إدماج (CFT):** موجهة لطالبي الشغل بدون تكوين ولا تأهيل.

يهدف هذا الجهاز إلى:

- **معالجة البطالة معالجة فعالة:** حيث أن التكفل بتشغيل الجامعيين والتقنيين السامين يبقى من أولويات عمل الحكومة، فعدد الجامعيين يقدر بحوالي 120.000 يتوافدون سنويا على سوق العمل منذ سنة 1998 خصص لهذه الفئة جهاز عقود ما قبل التشغيل كأالية لدعم إدماجهم مهنيا.

بالنسبة لقطاع الإدارة العمومية، فإن جهاز عقود ما قبل التشغيل الذي كثر عليه الطلب، لم يعط نتائج كبيرة من حيث التوظيف بعد انتهاء فترة العقد، لكن الجديد يكمن في حجم الجامعيين المطلوب توجيههم نحو هذا القطاع، حيث سيتم ضبط عددهم وتكييفه مع تقديرات التوظيف على إثر مدة العقد، وفي هذا السياق فإن الجهاز الجديد ينص على منح الأولوية في التوظيف للجامعيين الموجودين في وضعية عقد إدماج، وذلك بموجب الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العمومية.

- **التكفل بفئات طالبي العمل الذين غادروا المنظومة التربوية في الطور الثانوي أو لديهم مؤهلات مهنية:** هذه الشريحة التي تمثل 64% من مجموع العاطلين عن العمل، كان يتم إدماجها في إطار برنامج مناصب العمل الموسمية بمبادرة محلية منذ سنة 1990.
- **منح إمكانية الإدماج المهني لطالبي العمل الذين ليس لديهم تكوين ولا تأهيل وتمكينهم من اكتساب مهارات أو تكوين مؤهل يزيد من حظوظ توظيفهم:** هذه الفئة التي يتكفل بها في إطار جهازي المناصب الموسمية وأشغال المنفعة العمومية، بدخل ضعيف وهناك صيغة أخرى من العقود المقترحة هي عقود تكوين / إدماج موجهة للتكفل بانشغالات هذه الفئة التي تمثل 22% من مجموع العاطلين عن العمل، يرتكز العقد على مقاربة جديدة أساسها:

- تنصيب طالبي العمل بدون تأهيل إما على مستوى حرفيين مؤطرين للاستفادة من تكوين مؤهل، لمدة 12 شهرا، وإما لدى الجماعات المحلية في إطار أشغال صيانة الغابات والمباني ... الخ.

- يستفيد الشاب من منحة أو تعويض[1].

المطلب الثالث: تطور مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

شهدت الجزائر ولا تزال تشهدت تحولات عميقة في على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وهذا التحول بطبيعة الحال هو نتيجة لعوامل ولتراكمات فرضت على الجزائر مجاراة متطلبات السوق العالمية خاصة على المستوى الاقتصادي الذي تعد مسالة التشغيل مرآته وحجر زاوية فيه.

[1]بلقايد ثورية، **الممارسة النسوية للقطاع غير الرسمي وتحديات سوق العمل الجزائري**، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل المؤسساتي والتنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018-2017، ص 53-58.

1. توزيع السكان المشتغلون:

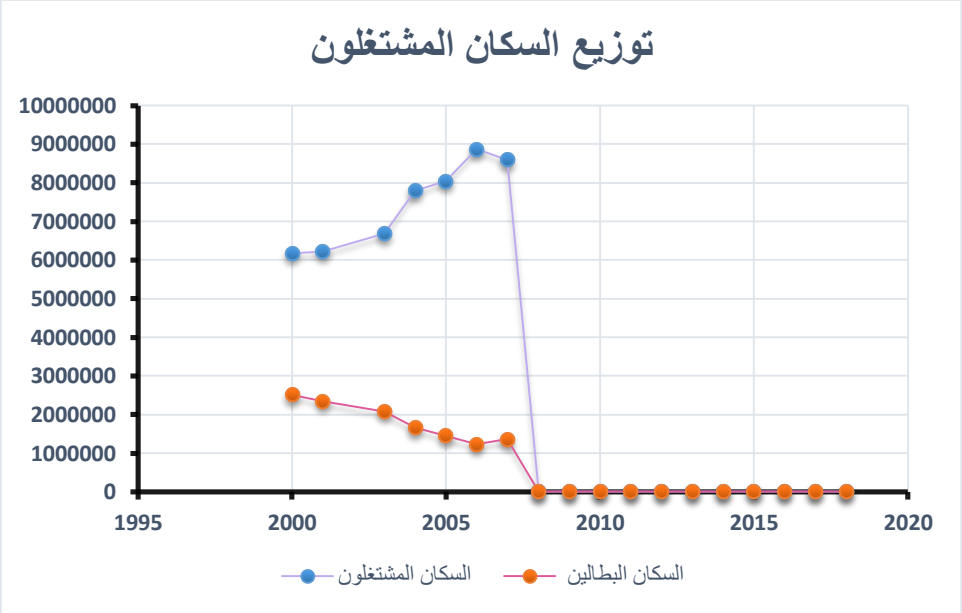
الجدول رقم (2-1): توزيع السكان المشتغلون خلال الفترة (2000-2018)

السنوات	السكان المشتغلون	السكان البطالون
2000	6179992	2510863
2001	6228772	2339449
2003	6684056	2078270
2004	7798412	1671534
2005	8044220	1448288
2006	8868804	1240841
2007	8594243	1374663
2008	9146	1169
2009	9472	1072
2010	9736	1976
2011	9599	1062
2012	10170	1253
2013	10788	1175
2014	10566	1151
2015	10239	1214
2016	10594	1337
2017	10895	1198
2018	10769	1508

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على نشرات النشاط، العمل والبطالة في الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل التالي يمثل توزيع السكان المشتغلون خلال الفترة 2000-2018:

الشكل رقم (2-13): توزيع السكان المشتغلون خلال الفترة (2000-2018)



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على نشرات النشاط، العمل والبطالة في الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات

2. تطور مؤشرات سوق العمل خلال الفترة (2000-2018):

الجدول رقم (2-2): تطور مؤشرات سوق العمل خلال الفترة (2000-2018)

السنوات	نسبة النشاط	نسبة التشغيل	نسبة البطالة
2000	40.2	30.5	28.89
2001	41	29.8	27.30
2003	39.8	30.4	23.7
2004	42.1	34.7	17.7
2005	41.0	34.7	15.3
2006	42.5	37.2	12.3
2007	40.9	35.3	13.8
2008	41.7	37.0	11.3
2009	41.4	37.2	10.2
2010	41.7	37.6	10.0
2011	40	36	.010
2012	42	37.4	11
2013	43.2	39	9.8
2014	41.5	37.5	9.8
2015	40.7	36.4	10.6
2016	41.8	37.1	11.2
2017	42	37.8	9.9
2018	42	36.8	12.3

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على نشرات النشاط، العمل والبطالة في الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدولين السابقين يتضح لنا أن تغيرات في مؤشرات سوق العمل كانت طفيفة خلال الفترة 2000-2018، لأن إجمالي السكان المشتغلين كان في تزايد سجل أعلى عدد سنة 2006 والذي

قدر ب 8868804 والذي قدر ب 37.2 %، ونلاحظ أيضا أن إجمالي السكان المشتغلين انخفض بشكل كبير خلال الفترة 2008-2018 حيث سجل أقل عدد سنة 2008 والذي قدر ب 9146 أي بنسبة 37.0%،أما فيما يخص إجمالي السكان البطالين فأعلى عدد سجل في 2000 والذي قدر بـ 2510863 أي بنسبة 28.89% أقل عدد سجل في 2011 والذي قدر بـ 1062أي بنسبة 10.0% مما يدل على سعي الحكومة الجزائرية في الحد من مشكلة البطالة، وكما توضح مؤشرات سوق العمل فإن أعلى نسبة للنشاط الاقتصادي سجلت في سنة 2006 بـ 42.5% وأقل نسبة سجلت في سنة 2003 بـ 39.8 %، في حين أعلى نسبة التشغيل سجلت في سنة 2018 بـ 36.8%.

كما أن:

نسبة النشاط الاقتصادي = إجمالي السكان الناشطين/ إجمالي السكان البالغين.

نسبة التشغيل = إجمالي السكان المشتغلين/ إجمالي السكان.

نسبة البطالة = إجمالي السكان البطالين/ إجمالي السكان الناشطين.

3. توزيع السكان المشتغلين والبطالين حسب الجنس والطبقة خلال الفترة (2000-2018):

جدول رقم (2-3): توزيع السكان المشتغلين والبطالين حسب الجنس والطبقة خلال الفترة (2000-2018)

السنوات	السكان المشتغلين				السكان البطالين			
	الحضر		الريف		الحضر		الريف	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
2000	3098380	685068	2284529	112015	1340788	236443	884357	49275
2001	2934016	656350	2411207	227199	1127763	327578	807147	76961
2003	3131144	754848	2619591	178176	995969	227150	763964	91187
2004	3606996	941048	2832162	418206	790727	203644	579688	97475
2005	3972245	853818	2898103	320054	656378	178678	542697	70535
2006	4287719	1002876	3084221	493988	588196	189170	400092	63383
2007	4244247	1044342	3003120	302534	653238	225071	418766	77588
2008	6460	1289	1258	139	741	271	127	30
2009	5460	1167	2565	280	544	249	208	71
2010	5235	1126	3027	348	494	260	234	88
2011	5062	1235	2976	326	489	257	249	67
2012	5500	1368	2893	410	625	287	263	77
2013	5789	1464	3096	440	575	289	229	82
2014	5533	1508	3070	454	594	252	231	73
2015	5528	1334	2988	389	612	274	247	81
2016	5673	1530	2987	404	683	290	271	93
2017	5721	1608	3111	454	569	310	221	98
2018	57011	1547	3063	459	707	396	283	122

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على نشرات النشاط، العمل والبطالة في الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات

تشير نتائج المسح في الجدول أعلاه إلى وجود فروق كبيرة حسب الجنس ومنطقة الإقامة، حيث تؤثر هذه العوامل بشكل رئيسي على الاندماج في سوق العمل، حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن إجمالي عدد المشتغلين في الحضر سجل أعلى عدد في فئة الذكور حيث بلغ 4,287,719 عام 2006، ثم انخفض بشكل كبير عام 2008 حيث بلغ 6,460، أقل عدد تم تسجيله في عام 2011 قدر بـ 5,062، وفي فئة الإناث قُدر أعلى رقم في عام 2007 بـ 1,044,342، أما السكان العاملون في الريف فقد سجلوا أيضاً في فئة الذكور، حيث بلغت أعلى قيمة 3,003,120 عام 2007، ثم بدأ بالانخفاض ليصل إلى 1,258 عام 2008، واستمر في الانخفاض خلال الفترة (2008–2018)، وبينما كان إجمالي عدد السكان البطالين عن العمل في الحضر أكثر منه في الريف سواء في فئة الذكور أو الإناث، ونلاحظ أن أقصى عدد وصل إليه كان في عام 2000، ويقدر بـ 1,340,788، وبدأ في الانخفاض ووصل إلى أقصاها في عام 2011، يقدر بـ 489، بينما كانت فئة الإناث في الحضر أقل من فئة الذكور، حيث وصلت إلى الحد الأقصى في عام 2001، وتقدر بـ 327.578، وبدأت في الانخفاض، وبلغ الحد الأقصى عام 2009، ويقدر بـ 249، أما في الريف، فقد بلغ إجمالي عدد السكان البطالين عن العمل من الذكور 884.357 عام 2000، ويقدر بـ 884.357، وبدأ في الانخفاض. وبلغت حدها الأقصى في عام 2008، حيث قدرت بـ 127، في حين كانت فئة الإناث أقل من فئة الذكور، إذ بلغت حدها الأقصى في عام 2004 عند 97475، وبدأت في الانخفاض. وبلغ الانخفاض الحد الأقصى في عام 2008 إلى 30.

4. توزيع المشتغلون حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2000–2018):

الجدول رقم (2-4): توزيع المشتغلون حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2000-2018)

القطاع / السنوات	الفلاحة	الصناعة	بناء وأشغال عمومية	تجارة، خدمات وإدارة
2000	872880	826060	617357	906376
2001	1312069	861119	650012	3045572
2003	1412340	804152	799914	3667650
2004	1617125	1060785	967568	4152934
2005	1380520	1058835	1212022	439843
2006	1609633	1263591	1257703	4737877
2007	1170898	1027817	1523610	4871918
2008	1252	1141	1575	5178
2009	1242	1194	1718	5318
2010	1136	1337	1886	5377
2011	1034	1367	1595	5603
2012	912	1335	1663	6260
2013	1141	1407	1791	6449
2014	899	1290	1826	6224
2015	917	1377	1776	6524
2016	865	1465	1895	6620
2017	1102	1493	1847	6417
2018	1067	1434	1774	6726

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على نشرات النشاط، العمل والبطالة في الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ توزيع المشتغلون حسب قطاع الخدمات هو أكبر قطاع يضم الأفراد العاملين حيث بلغ عدد الأفراد العاملين في هذا القطاع سنة 2007 حوالي 4871918 عامل وهو عدد جد مهمة إذ من المفروض أن يتم النظر إليها عند تحديد مسار الدراسة في التعليم العالي، ليأتي بعدها قطاع البناء وقطاع الصناعة وأخيرا قطاع الفلاحة.

خلاصة فصل:

سوق العمل يعد أهم العناصر الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد والمجتمع، ومع تطور التكنولوجيا والتغيرات الاقتصادية يتطلب سوق العمل مهارات جديدة وتكييف المستمر، وبمعرفة مفاهيم مثل البطالة، والعرض والطلب على العمل، والتوظيف نستطيع تحليل تحديات العمل وتطوير سياسات وبرامج تعزز فرص التوظيف ولازدهار الاقتصادي.

الفصل الثالث

دراسة قياسية لمعرفة تأثير الاستثمار في التعليم على سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

تمهيد

سنحاول في هذا الفصل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة المتمثلة في تحديد تأثير الاستثمار في التعليم العالي على تطور سوق العمل والحد من البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، وذلك باستخدام نماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL.

وللوصول إلى الأهداف المنشودة ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة

المبحث الثالث: التحليل القياسي لأثر الاستثمار في التعليم على سوق العمل في الجزائر

المبحث الأول: العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر

استثمار التعليم العالي في الجزائر وتوافقه مع احتياجات سوق العمل يمثل تحديًا هامًا لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، كما يعتبر التعليم العالي جزءًا أساسيًا من التنمية الوطنية، حيث يسعى النظام التعليمي إلى توفير التعليم والتدريب على مستوى عال يضمن تأهيل الخريجين وتطوير مهاراتهم ومعرفتهم بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل المتغيرة، ومع تطور الاقتصاد والتحولات الهيكلية في الجزائر، فإن تحسين جودة التعليم العالي وتوجيهه نحو تلبية احتياجات سوق العمل أصبح أمرًا حيويًا. يُعتبر ذلك تحديًا مستمرًا نظرًا لتطلعات الشباب ومتطلبات سوق العمل الديناميكي.

المطلب الأول: النظريات الاقتصادية لتفسير العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل

وينقسم إلى:

الفرع الأول: نظريات الاستثمار في رأس المال البشري

قبل ظهور مفهوم رأس المال البشري، أكد الاقتصادي ويليام بيتي في القرن السابع عشر على فكرة الاختلاف في جودة العمل. وأدرج قيمة العمال في شرح ثروة المؤسسات التي شكلت مبادئ رأس المال البشري. وبعد ذلك أشار آدم سميث عام 1776 في كتابه الشهير ثروة الأمم إلى تسليط الضوء على تأثير مهارات العمال على عملية الإنتاج وجودة المخرجات. وفي عام 1890 كان ألفرد مارشال أحد أولاً للتركيز على أهمية الاستثمار في الأفراد، قائلاً إن أثمن أنواع رأس المال البشري هو ما يتم استثماره في البشر"، لأن رأس المال البشري يتميز بخاصية تميزه عن غيره من رؤوس الأموال، وهي الإنتاجية التدريجية التي ويزداد مع زيادة مهاراته ومعارفه، وفي عام 1960 ظهر الأساس الفعلي لنظرية رأس المال البشري على يد الاقتصادي (فيشر) عندما أدخل رأس المال البشري في مفهوم رأس المال العام.

لم تتبلور نظرية الاستثمار البشري كنظرية إلا مع أبحاث شولتز، حيث أن فكرة تقييم الأفراد كأصول بشرية لم تنتشر على نطاق واسع إلا مع ظهور هذه النظرية، كما أن الجذور الحقيقية لهذه المفاهيم تعود إلى القرن الثامن عشر، كما أشار آدم سميث في كتابه الشهير ثروة الأمم (ثروة الأمم)، أشار إلى أهمية التعليم ورأى أن التعليم هو المجال الذي يمكن أن يمنع الفساد بين العمال، وأنه عنصر فعال في استقرار المجتمع اقتصاديا وسياسيا، وبعد أن كان الاقتصادي مارشال من أوائل الاقتصاديين الذين وأشار إلى القيمة الاقتصادية للتعليم، كما فعل ويليام بيتي، وحاول قياس رأس المال البشري وطالب الاقتصاديين من بعده بتخصيص رأس مال كبير للتعليم[1].

أ. نظرية شولتز 1961:

حاول شولتز إعطاء أهمية أكبر لرأس المال البشري لأن الباحثين أهملوا رأس المال البشري، مما دفعه إلى التركيز على رأس المال البشري، محاولا إعطاء تفسيرات أكثر واقعية لزيادة الدخل، انطلقت أبحاثه الأولى في المجال الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية، وأشار إلى أن إدخال رأس المال التطوير الجديد للموارد البشرية يؤدي إلى زيادة مستمرة في الإنتاجية، إن إدخال رأس المال البشري في عملية الإنتاج يعطينا تفسيرا واقعيا لسبب التفاوت في الدخل وزيادة نمو المنتجات الزراعية، ويرجع سبب التفاوت في الدخل إلى الاستثمار في رأس المال البشري، حيث أشار شولتز إلى أن الزيادة في الدخل القومي تتجاوز بكثير الزيادة في الأرض وساعات العمل ورأس المال المادي، أما أسباب زيادة نمو المنتجات الزراعية فهي ترجع إلى التعليم. إن الإنفاق على التعليم هو استثمار يعمل على تحسين إنتاجية العمال، ونتيجة لذلك يعتبر التعليم أفضل وسيلة للاستثمار في رأس المال البشري.

[1] حدادي محمد لمين، **التعليم العالي وسوق العمل في الدول المغاربية دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر والمغرب**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2021-2022، ص 49-50.

إن الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم هو تفسير منطقي لسبب زيادة نمو المنتجات الزراعية وتوزيع الدخل بشكل أكثر توازنا، إلا أن شولتز أصر على وجود نفقات أخرى غير التعليم، وهي الصحة والهجرة الداخلية، كما أكد على دور التعليم والتدريب في مكان العمل ومساهمته في زيادة إنتاجية الفرد.

وتعتبر عملية التعليم، بحسب شولتز، استثمارا ضروريا لتنمية الموارد البشرية، باعتبارها شكلا من أشكال المال، يعود بالنفع على الفرد والمجتمع، وعرف شولتز الاستثمار في رأس المال البشري بأنه المهارات والمعارف التي يكتسبها الفرد، وارتكز على ثلاثة افتراضات أساسية:

- أن النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بزيادة المدخلات المادية، يرجع بشكل رئيسي إلى زيادة المخزون المتراكم لرأس المال البشري، والذي عرفه بسبب العنصر المتبقي العامل المتبقي، ثم أصبح بعد ذلك مرادفا لعبارة الاستثمار في رأس المال البشري.
- يمكن تفسير الاختلافات في الإيرادات وفقًا للاختلافات في حجم رأس المال البشري المستثمر في الأفراد.
- يمكن تحقيق العدالة في الدخل عن طريق زيادة نسبة رأس المال البشري إلى رأس المال التقليدي.

وحدد شولتز نوعين من الموارد المرتبطة بالتعليم:

- الإيرادات المفقودة التي كان من الممكن أن يحصل عليها الفرد لو لم يلتحق بالتعليم.
- الموارد اللازمة لإتمام العملية التعليمية نفسها. وأشار إلى أن هيكل الأجور والرواتب يتحدد على المدى الطويل من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب والصحة وأيضا البحث عن معلومات حول فرص عمل أفضل.

وساهم تحليل شولتز في إضافة نوع جديد من النفقات الاستثمارية التي كانت تعتبر نفقات استهلاكية، حيث قسمها إلى خمسة أشكال: النفقات الصحية، ونفقات التدريب، ونفقات التعليم الرسمي، ونفقات تعليم

الكبار، ونفقات الهجرة والتنقل، وحدد شولتز نوعين من الموارد التي يجب أخذها بعين الاعتبار خلال العملية التعليمية، وهي الإيرادات التي يمكن أن يحصل عليها الفرد إذا التحق بالتعليم، بالإضافة إلى تكلفة التعليم التي تظهر على شكل موارد مالية التعويضات المدفوعة للمؤسسات المستخدمة في العملية التعليمية، كما يعتبر نفقات التعليم هي استثمار وليست نفقات استهلاكية، لأن التعليم يخلق قيمة إضافية اقتصاديا.

ب. نظرية مينسر لرأس المال البشري:

لعب مينسر دوراً كبيراً في تطوير نظرية رأس المال البشري، والتي تم تطبيقها على نطاق واسع في مجال قياس معدل العائد على رأس المال البشري، ولتفسير الانحرافات في توزيع الإيرادات استخدم مينسر مفهوم رأس المال البشري، حيث افترض أن الاختيار العقلاني لوظيفة معينة يتضمن معادلة القيمة الحالية للإيرادات مع العمر المتوقع للفرد في وقت العمل، فالفرد هو الذي قام بهذا الاختيار، والاختلافات بين الوظائف المختلفة تمثل، حسب نموذجه، انعكاسا للاختلاف في الطول. فترة التدريب والاختلاف في توزيع الدخل على الوظائف المختلفة، بينما تعكس الاختلافات داخل الوظيفة الواحدة نمو وتحسين الخبرة والإنتاجية مع تقدم الفرد في السن، إذ تظهر الوظائف التي تتطلب قدراً أكبر من التدريب كزيادة في الإنتاجية، ومن المهم أن نتذكر أن الحافز لتطوير نهج رأس المال البشري قد يكون محاولة لفهم الدور الذي تلعبه القرارات الفردية، المستندة إلى السلوك الاقتصادي العقلاني، في تفسير التفاوت الملحوظ في الأجور على عكس نظريات توزيع الدخل التي تعتبر مثل هذا السلوك خارج نطاق التحليل الافتراضات الأساسية لنموذج مينسر هي كما يلي:

- تعتبر فترة التدريب أو التعليم الطويلة المصدر الأساسي لدخل العمال، كما أن التدريب يزيد من إنتاجية العامل، لكن التدريب يتطلب تأجيل الدخل لفترة مقبلة.
- عند اتخاذ قرار التدريب، يتوقع الأفراد الحصول على دخل أعلى في المستقبل يعوض تكلفة التدريب.

- ومن المفترض أن تقتصر تكلفة التدريب على تكلفة الفرصة البديلة، أي الدخل الذي كان سيحصل عليه الفرد لو لم يلتحق بمؤسسات التدريب.
- من المفترض أن الأفراد لا يتخذون قرار التدريب في المستقبل بعد انتهاء فترة التدريب الأولى وأن تدفق الدخل المستقبلي بعد نهاية التدريب الأول يظل ثابتًا خلال فترة التدريب.
- يفترض أن سعر الفائدة الذي يستخدمه الأفراد لخصم التدفقات المستقبلية ثابت.

قام العديد من الباحثين بقياس معدلات العائد على التعليم والتي طورها منسر وتعرف بدالة أرباح منسيريا، والتي يكون فيها المتغير التابع هو اللوغاريتم الطبيعي للأجر، بينما تشمل المتغيرات المستقلة (الموضحة) مستوى التعليم، تم تعريفها على أنها سنوات الدراسة في الدالة المنسيرية أو كمتغيرات وهمية لمستويات التعليم المختلفة، وفي حالة استخدام الدالة الموسعة الخبرة العملية وتربيعها.

ووفقا لمينسر، توسع التدريب ليشمل التدريب الرسمي وغير الرسمي في مجال العمل، فضلا عن التعلم التجريبي. استخدم المبادئ النظرية لتحليل تكاليف التعليم لتطبيقها على تحليل تكاليف التدريب. قسم مينسر التدريب إلى نوعين هما:

- ✓ التكلفة المباشرة.
- ✓ التكلفة غير مباشرة.

ومن الاستنتاجات التي توصل إليها مينسر هو أنه كلما كان ارتفاع المستويات التعليمية للفرد يشكل دافعا قويا للحصول على مزيد من التدريب، كلما زادت فرص بقاء الفرد في المنظمة وفرص الاستقرار الوظيفي. أجرى الباحث جاكوب مانسر (1991) دراسة تحت عنوان "التعليم والبطالة" حاول فيها الباحث الكشف عن مدى تأثير مستويات التعليم العالي كدالة لاستثمار رأس المال البشري على المدة ومعدل البطالة، وذلك باستخدام بيانات طويلة المدى عن معدلات توظيف الذكور حسب منسر، وتتمثل فائدة التعليم في انخفاض خطر البطالة في مستويات التعليم الأعلى، مما يعني أن العمال الأكثر تعليما هم

أكثر جاذبية للشركات لأن معرفتهم تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وانخفاض تكاليف التدريب، حيث تزيد عملية التعليم من تنقل العمالة لأن الأفراد الأكثر تعليما أكثر كفاءة في العثور على وظائف، وكشفت الدراسة التي أجراها عن وجود علاقة سلبية بين التعليم والبطالة، أي البطالة كلما زاد عدد سنوات التعليم، انخفضت البطالة، حيث أن كل سنة إضافية من التعليم تقلل من احتمالية البطالة بنسبة 1.3%، وخلص الباحث إلى أن احتمال البطالة أكثر أهمية من مدة البطالة.

ت. نظرية بيكر:

اعتمد عمل الخبير الاقتصادي الأمريكي **(BECKER.G.S)** على عمل شولتز ومينسر في تطوير نظرية الاستثمار في رأس المال البشري، والتي تدخل ضمن الاستثمار في كافة الأنشطة التي من شأنها تنمية الموارد البشرية. وسواء كان ذلك على شكل دخل نقدي أو رضا نفسي، فإن هذه الاستثمارات تشمل التعليم والتدريب في مكان العمل والهجرة والبحث عن معلومات حول الأسعار والدخول والصحة.

تحاول نظرية استثمار رأس المال البشري تقديم تفسير علمي نظري والتحقق التجريبي من الفرضيات الملاحظات التالية[1]:

- الأجر المثالي للعامل يتناسب طرديا مع مستوى كفاءاته، ويزداد بمعدل متناقص مع تقدم العمر.
- تتناسب معدلات البطالة عكسيا مع مستوى كفاءة العامل.
- المؤسسات في البلدان المتخلفة أكثر تساهلاً مع عمالها من المؤسسات في البلدان المتقدمة.
- ويغير الشباب وظائفهم في كثير من الأحيان أكثر من كبار السن، وبالتالي يحصلون على حصة أكبر من التعليم والتدريب في مكان العمل مقارنة بكبار السن.
- ينحرف منحنى توزيع الأجور أكثر في الاتجاه الإيجابي مع العمال المحترفين والمؤهلين.

[1] حدادي محمد لمين، **نفس المرجع السابق**، ص 50-53.

- يتعلم الأفراد الموهوبون ويكتسبون أنواعًا مختلفة من التدريب أكثر من غيرهم.
- يرتبط تقسيم العمل ارتباطًا وثيقًا بحجم وقدرة سوق العمل نفسه.
- إن الاستثمار الأمثل في رأس المال البشري هو أكثر إثارة للاهتمام ويستغرق وقتا أطول من الاستثمار الأمثل وفي المقابل، في رأس المال المادي، يكون تقدير نتائجه أكثر عرضة للخطأ.

وعلى خطى بيكر من بين الباحثين الذين ساهموا بأبحاثهم في تطوير نظرية رأس المال البشري، ركز بيكر على العوامل المؤثرة على الدخل المادي وغير المادي من خلال زيادة الموارد في رأس المال البشري.

اهتم بيكر بدراسة الأشكال المختلفة للاستثمار البشري، وركز على التدريب باعتباره أحد أهم جوانبه الفعالية في رأس المال البشري، ويميز بيكر بين نوعين من التدريب:

1. التدريب العام:

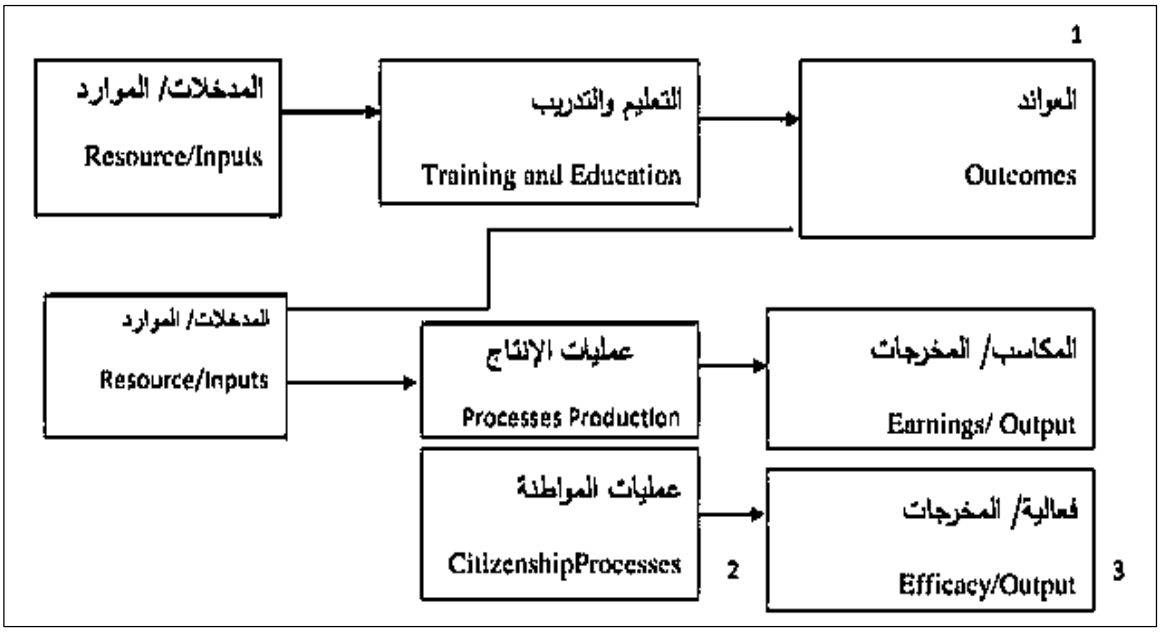
يعمل هذا النوع من التدريب على زيادة إنتاجية العامل سواء فيما يتعلق بالمؤسسة التي يعمل بها والتي توفر له التدريب أو غيرها من المؤسسات التي قد يعمل بها، أي أن هذا النوع من التدريب يقوم به الجميع المؤسسات، ولا يقتصر على مؤسسة واحدة.

2. التدريب الخاص:

هذا النوع من التدريب يزيد من إنتاجية العامل للمؤسسة التي يعمل بها، مما يوفر له هذا النوع من التدريب بشكل أكبر من أي مؤسسة أخرى، كما أن الأجر المقدم للعامل أعلى من الأجر الذي تمنحه مؤسسة أخرى باعتبار أن الأمر خاص بهذه المؤسسة، وليس كل من يفعل ذلك المؤسسات والعائد من هذا التدريب الخاص مرتفع من خلال المهارات التخصصية التي اكتسبها العامل مما يساهم في زيادة إنتاجيته، وساهمت الدراسات التي أجراها شولتز، وبيكر، ومينسر في تطوير نظريات رأس المال البشري، والتي اعتمدت بشكل أساسي على الاستثمار في التعليم والتدريب، وبينوا أن هناك علاقة إيجابية بين

الاستثمار في التعليم وزيادة دخل الفرد والمجتمع، وشددوا على أن الاستثمار في عوائد رأس المال البشري تعود بالنفع على الفرد والمجتمع، وقد شكلت نظرية الاستثمار في رأس المال البشري مجموعة من العلاقات، تظهر في الشكل التالي[1]:

الشكل رقم (3-1): العلاقات التي شكلتها نظرية الاستثمار في رأس المال البشري



المصدر: حدادي محمد لمين، **التعليم العالي وسوق العمل في الدول المغاربية دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر والمغرب**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2021-2022، ص 54.

ساهمت نظرية رأس المال البشري في تفسير العديد من الظواهر الاقتصادية، منها اختلاف النمو الاقتصادي بين الدول النامية والدول المتقدمة، والذي يعود إلى اهتمام الدول المتقدمة بالموارد البشرية وإهمال الدول النامية له باعتباره المساهم الرئيسي في التنمية الاقتصادية، وهو ما أكده شولتز بقوله إن ارتفاع النمو الاقتصادي لم يكن نتيجة لرأس المال المادي، بل بسبب رأس المال البشري، ولا يفسر الفارق في الدخول إلا بالاستثمار في رأس المال البشري، ولنظرية التعليم هذه دور مهم في الحصول على فرص العمل والمساهمة في زيادة الإنتاجية.

[1] حدادي محمد لمين، **نفس المرجع السابق**، ص54.

الفرع الثاني: نظرية الإشارة

هذه النظرية قدمها الاقتصادي سبنس عام 1973، حيث اعتبر وجود بعض الخصائص غير القابلة للتغيير، مثل العمر والعرق والجنس، وهي مؤشرات، في حين أن هناك خصائص أخرى قابلة للتغيير، مثل التعليم والتدريب، وتسمى الإشارات.

تعتبر هذه النظرية التعليم والتدريب بمثابة إشارات، والهدف أساسي هو التعرف على العاملين الذين يتمتعون بمستويات عالية من التعليم أو التدريب، أي أن الفرد المتعلم يمتلك مهارات عالية تمكنه من زيادة الإنتاجية[1].

المطلب الثاني: أهمية ربط التعليم العالي بسوق العمل

وبناء على ما سبق، يتضح أن التعليم يخدم غرضا مزدوجا، ويرتكز على زاويتين فهو استثمار بمعنى أنه يعد الموارد البشرية اللازمة لعمليات الإنتاج، وهو استهلاك بمعنى أنه يلبي احتياجات الأفراد، ولذلك يفترض أن يكون التعليم الجيد في قائمة أولويات المجتمع والدولة لأنه أساس النمو والتطور مجتمع. ولتحقيق ذلك لا بد أن يكون للتعليم دور مهم في تلبية احتياجات الدولة والمجتمع حتى يكتسب أهميته ويكون على رأس قائمة الأولويات ويحظى بكامل الدعم والرعاية، ويتطلب ربط التعليم بسوق العمل في كافة مراحله، من المدارس إلى الجامعات.

لأن أهم نتيجة لعدم الاهتمام بالتعليم هو أن أغلب خريجي الجامعات لا يجدون نتيجة جيدة وملموسة للتعليم، فيخرجون إلى البطالة ويبحثون عن عمل، ويتزاحمون في أماكن محددة، وباقي المجالات الأخرى فالأعمال فارغة ويسيطر عليها مجموعة بسيطة من المتخصصين الذين لا يستطيعون

[1] حدادي محمد لمين، **نفس المرجع السابق**، ص55.

تغطية حاجة الدولة والمجتمع لتلك التخصصات، فتتراجع، وترتفع جودة وأسعار تلك التخصصات والخدمات الناتجة عنها.

ومن أجل تحقيق التكامل وتوحيد مسار التعليم وسوق العمل، بما يؤدي إلى تطوير التعليم وسوق العمل، لا بد من مراعاة النقاط التالية:

- ضرورة التحفيز في كافة المراحل التعليمية.
- تطبيق عملي.
- تنظيم التوزيع حسب الحاجة.
- تحفيز مسارات التعليم لتغطية الحاجة.
- ضرورة ربط جميع الوزارات والمؤسسات بالكليات الجامعية المعادلة لها.
- تصحيح نظام القبول الجامعي.
- تحديث مناهج التعليم وتطوير سوق العمل.
- تطوير البحث العلمي على أرض الواقع[1].

المطلب الثالث: أهم مشكلات التعليم العالي التي تؤثر على سوق العمل

وهي تختلف من بلد إلى آخر، ولكنها بشكل عام هي كما يلي:

- عدم التوازن بين الاحتياجات المتزايدة والموارد المحدودة
- يتم الاهتمام بالكمية أكثر من الجودة
- خلل في التوزيع (بين المستويات، بين الجنسين، بين الحضر والريف، بين الداخل والخارج (المقصود بالتعليم العالي))

[1]مسلم خيرة، كمون جنات، **الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تلبية متطلبات سوق العمل**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات العمل، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2019/2018، ص80-81.

• الافتقار إلى الكفاءة الداخلية (نقص استخدام الموارد المحدودة المتاحة)

• الافتقار إلى الكفاءة الخارجية:

- ✓ قلة عدد الدارسين في بعض التخصصات.
- ✓ طوفان المتعلمين في بعض التخصصات (يؤدي إلى بطالة حادة ومقنعة للمتعلمين، بالإضافة إلى تدهور الأجور وهجرة الأدمغة).
- ✓ ضعف متابعة التقدم العلمي والتقني في المناهج (الحالية والمستقبلية) وغياب أو عدم كفاية وظيفة البحث)[1].

[1] رتيعة محمد، حسيني وسام، **أثر رأس المال البشري على سوق العمل في الدول العربية**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، الجزائر، 2020، ص 144.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة

المطلب الأول: الأدبيات التجريبية للعلاقة بين الاستثمار في التعليم وسوق العمل

سنتطرق فيما سيأتي إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الاستثمار في التعليم وسوق العمل.

أولا: دراسات باللغة العربية:

نذكر فيما سيأتي بعض الدراسات السابقة على المستوى المحلي التي تناولت موضوع دراستنا وهي:

1. **دراسة وفاء تنقوت، بعنوان " فعالية الاستثمار في قطاع التعليم العالي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر-" وهي أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية:**

هدفت هذه الأطروحة إلى دراسة واقع الاستثمار في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، ومدى فعاليته في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في الجزائر، وذلك من خلال دراسة أثر الإنفاق على التعليم العلي على النمو الاقتصادي، علاوة على دراسة أثر الاستثمار في التعليم العالي معبرا عنه بمعدلات الالتحاق بالتعليم العالي على قيم دليل التنمية البشرية، وهذا عن الفترة (1990-2015). تحقيقا لهذه الغاية، تم استخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR)، ومع إجراء جملة من الاختبارات القياسية لضمان مصداقية النتائج.

وأظهرت النتائج استفادة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر من الاهتمام خلال السنوات الماضية، خلال الشروع في توفير الأولويات ذات الأهمية الكبيرة في هذا القطاع، والذي ظهر من خلال التطور والتوسع على الصعيد المالي والمادي والبشري، غير أن هذا التوسع كان توسعا كميا فقط، لم يأخذ يعين الاعتبار معايير الكفاءة، ولم يحقق الغرض المطلوب منه، مما جعله

غير قادر على تحقيق التنمية المنشودة، وهذا ما أكدته الدراسة القياسية التي أظهرت عدم وجود علاقة تأثير بين الإنفاق على التعليم العالي والنمو الاقتصادي من جهة، وغياب العلاقة المعنوية بين معدلات الالتحاق بالتعليم العالي وقيم دليل التنمية البشرية من جهة أخرى، وذلك خلال الفترة المعنية بالدراسة.

2. **دراسة سعيدة نيس، بعنوان " أثر الاستثمار في التعليم العالي على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر-" وهو مقال منشور في مجلة العلوم الإدارية والمالية:**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة السببية بين التعليم العالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1971-2020)، وذلك من خلال تحديد أثر الاستثمار في التعليم العالي على النمو الاقتصادي باستخدام المنهجين الوصفي والتحليلي، والاستعانة بأداة القياس الاقتصادي لتقدير العلاقة بين المتغيرين في المديين الطويل والقصير، واستعملنا لتحقيق ذلك منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية التي أجريت على مختلف الاقتصاديات خاصة تلك التي أجريت على البلدان المتقدمة حيث يبين نموذج التقدير وجود علاقة سببية سلبية ومعنوية بين المتغيرين في المدى الطويل، يظهر ذلك من خلال معلمة رأس المال البشري السالبة (1,38-) التي تدل على أن زيادة مخزون رأس المال البشري المتراكم من خلال التعليم العالي ب 1% يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بـ 1,38%.

3. **دراسة حدادي محمد لمين، بعنوان "التعليم العالي وسوق العمل في الدول المغاربية دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر والمغرب"، وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات العمل:**

تهدف هذه الدراسة إلى قايس تأثير التعليم العالي على معدل البطالة في الجزائر مقارنة بالمغرب في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة (1990-2019)، وقد تم استخدام المنهج الوصفي والقياسي الكمي ممثلا في نموذج الانحدار الذاتي لإبطاء الموزع (ARDL) التي تدرس علاقة تكامل المشترك (العلاقة طويلة الأجل) بين المتغيرات لكل من الجزائر والمغرب.

وقدر أشارت النتائج بتطبيق منهجية (ARDL) على بيانات الجزائر والمغرب إلى:

أ. وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، وأظهرت أيضا أن هناك أثر معنوي موجب للتعليم العالي على معدل البطالة في الأجل الطويل بالنسبة للجزائر.

ب. وجود أثر معنوي سالب في الاجل القصير مع عدم معنويته في الأجل الطويل بالنسبة للمغرب خلال فترة الدراسة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة اتباع سياسة التخطيط في التعليم العالي تجنبا لحدوث فائض في مخرجات التعليم العالي، مع ضرورة التنسيق ما بين التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في الجزائر والمغرب.

4. دراسة عثماني أنيسة، بعنوان "دراسة قياسية لأثر الاستثمار في التعليم العالي على النمو الاقتصادي في الجزائر" وهو مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير:

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة ودرجة تأثير كلا من الانفاق على التعليم العالي وعدد المتخرجين على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، وقد توصلت نتائج الدراسة القياسية إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة مما استدعى

تطبيق نموذج VAR، كما بينت دراسة السببية اعتمادا على منهج Toda Yamamoto عدم وجود علاقة سببية من الانفاق على التعليم العالي باتجاه عدد المتخرجين.

5. **دراسة رتيعة محمد، حسيني وسام، بعنوان " أثر رأس المال البشري على سوق العمل في الدول العربية، دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل" وهو مقال منشور في مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية:**

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تحليل وقياس مدى تأثير رأس المال البشري على سوق العمل في الدول العربية خلال الفترة 1990الى 2018، باستخدام نماذج بانل، حيث تناولنا مجموعة من المفاهيم التي تخص كل من جانب سوق العمل ورأس المال البشري مع تحليل لإحصائيات خاصة بخريجي التعليم العالي في بعض الدول العربية مسجلين بذلك أبرز مشاكل التعليم العالي المؤثرة على سوق العمل، هذا وقد أشارت نتائج التقدير أنه من الضروري تضمين نموذج الأثر العشوائي دليلا على عدم تجانس الخصائص المقطعية لعينة الدول العربية، كما اتضح وجود علاقة طردية بين رأس المال البشري المتمثل في خريجي الجامعات والطلب على العمل الممثل بالقوة العاملة بحيث أن أي زيادة في خريجي الجامعات بـ 1% تزيد القوة العاملة بـ 36% وتعد هذه النسبة ضعيفة جدا بالنسبة لسوق العمل، فالعلاقة التي تربط التعليم بالقوة العاملة هي علاقة تبادلية.

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

1. **Ihga lavrinvich,Olga Lavrinenko,Janis Teivans,"Influence of education on unemployment rate and incomes of residents",procedia social and behavioral sciences,2014**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير التعليم على معدلات البطالة ومقدار دخل سكان لاتفيا للفترة من 2002 إلى 2013، فقد تم التوصل إلى أنه كلما ارتفع مستوى التعليم، كلما كانت حالة التوظيف في

سوق العمل لسكان لاتفيا بين عامي 2002 و2013، والاختلاف في مقدار الدخل يحددها مستوى التعليم.

2. **Christelle Garrouste,Kornelia Kozovska and Elena Arjona,"Education and long-term unemployment",JRC scientific technical reports,2010**.

هدفت هذه الدراسة التي قام بها كريستال والآخرون إلى تحليل العلاقة بين التعليم والبطالة طويلة الأجل من سنة 2004 إلى 2006 ل 11 دولة أوروبية، وبعد تحليلهم لتطور معدلات البطالة حسب مستوى التحصيل العملي في الاتحاد الأوروبي لـ 27 دولة من سنة 2004 إلى 2006، تبين أن معدلات البطالة مرتبطة ارتباطا سلبيا بالمستويات التعليمية باستثناء اليونان.

3. Ekrem Erdem,Can Tansel Tugcu,"Higher education and Unemployement : a coitegration and causality analysis of the case of Turkey",European journal of education,May 2012.

قام البحثين إكرام وكان بتحليل العلاقة التي تربط التعليم العالي والبطالة في المدى القصير والطويل في تركيا خلال الفترة 1960-2007، وذلك باستعمال ARDL باستعمال السببية جرانجر Granger، وقد اعتمد الباحثين على البطالة كمتغير تابع والتعليم العالي الذي تم تمثيله بعدد خريجي التعليم العالي كمتغير مفسر، وأظهر تحليل التكامل المشترك وتصحيح الأخطاء على أن التعليم العالي هو أحد العوامل التي يزيد من معدل البطالة في تركيا على المدى القصير والبعيد، بالإضافة إلى ذلك اكتشفت نتائج السببية أن هناك سببية ثنائية الاتجاه بين التعليم العالي والبطالة، لذا وجب على الدولة الاستثمار في التعليم العالي حسب احتياجات اقتصاد التركي.

المطلب الثاني: تعريف متغيرات الدراسة

بناء على أدبيات النظرية بدراسات التجريبية تناولت العلاقة بين الاستثمار في التعليم وسوق العمل في الجزائر تم حصر المتغيرات التي نستخدمها في هذه الدراسة.

1. **المتغير التابع:** سوق العمل ممثلا بمعدل البطالة الإجمالي (% من إجمالي القوى العاملة) (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية)، وهي نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى إجمالي القوة العاملة في الاقتصاد، ويعبر هذا المعدل على مدى انتشار البطالة في المجتمع.
2. **المتغيرات المستقلة:** تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات للتعبير عن الاستثمار في التعليم وهي كالاتي:

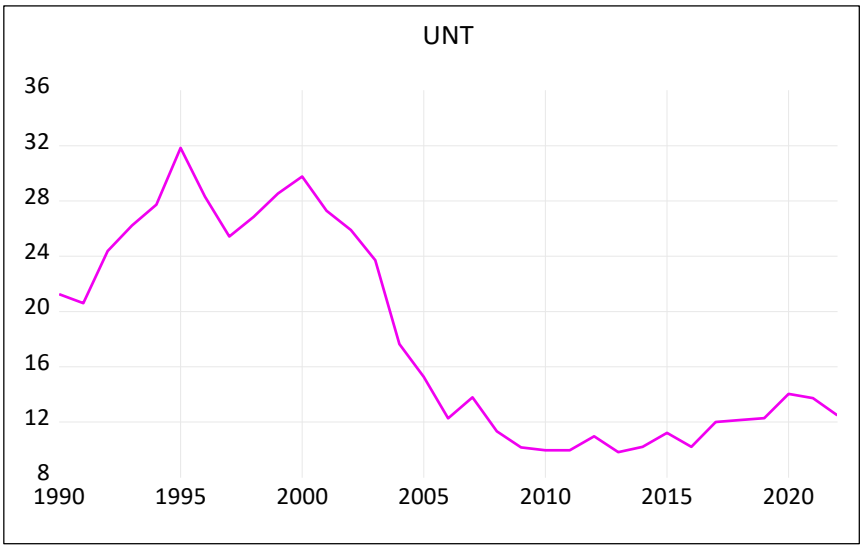
- **K** : رأس المال الثابت (% من إجمالي الناتج المحلي).
- **GDPC** : نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي (القيمة المحلية بالأسعار الثابتة).
- **HOE** : مخرجات التعليم العالي (عدد الخريجين الحاملين للشهادات).
- **EHES** : نسبة الالتحاق بالتعليم العالي (% من الإجمالي).
- **INF** : التضخم، أسعار المستهلك (سنوياً%).

3. **مصادر البيانات:** فيما يخص البيانات المتعلقة بالدراسة فإننا تحصلنا على كل من متغير رأس المال الثابت ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي والتضخم من المؤشرات التنمية العالمية، بينما البطالة ونسبة الالتحاق من التعليم العالي فتحصلنا عليها من البنك الدولي، أما متغير مخرجات التعليم العالي فمن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهي مبينة في الملحق رقم 10.

المطلب الثالث: تطور متغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

1- تطور البطالة في الجزائر:

الشكل رقم (3-2): منحنى بياني يمثل تطور البطالة في الجزائر



المصدر: من اعداد الطالبة حسب مخرجات EViews

يمثل الشكل أعلاه تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة (1991-2022) حيث نلاحظ من الشكل أن البطالة وصلت أقصاها سنة 1995 حيث بلغت نسبتها 31,84% وهذا راجع إلى الفترات الصعبة التي مرت بها الجزائر (العشرية السوداء)، حيث تعرضت لعدة أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة في الجزائر، ونلاحظ أنها انخفضت بشكل طفيف خلال الفترة (1996-1997) حيث بلغت نسبتها 25,43%، وارتفعت من جديد حيث بلغت 29,77% سنة 2000 وشهدت انخفاضا ملحوظا خلال السنوات 2000 إلى غاية 2010 وهذا راجع إلى:

1. الزيادة في انتاج النفط والغاز وزيادة الانفاق الحكومي على البنية التحتية مما ساعد على توفير فرص عمل جديدة.
2. توفير تعليم مجاني وإلزامي للأطفال مما أدى إلى تحسين مستوى التعليم والتدريب وتحسين فرص العمل.

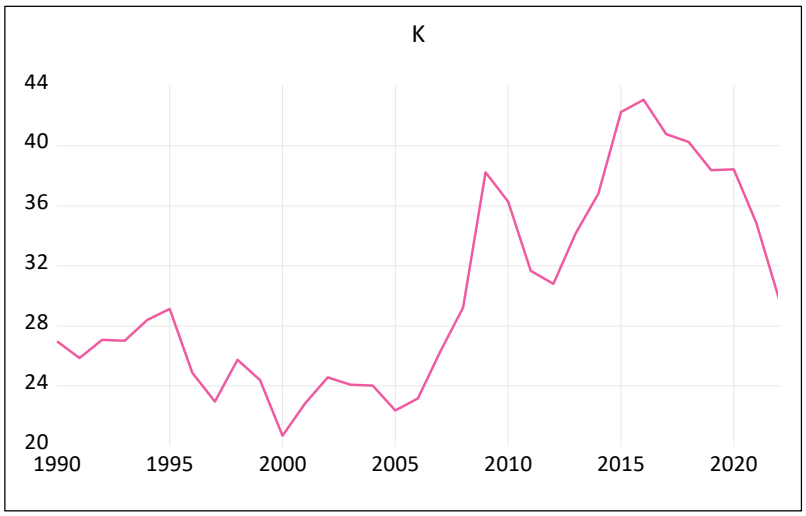
3. الزيادة في حجم الصادرات مما ساعد في تحسين الأوضاع المالية وتوفير فرص عمل جديدة.

ونلاحظ أيضا أنه خلال الفترة (2010-2022) شهدت الجزائر ارتفاعا تدريجيا في معدل البطالة وهذا راجع إلى:

1. التراجع في النمو الاقتصادي مما أدى إلى تقليل فرص العمل الجديدة في السوق
2. مواجهة العديد من شباب الجزائر صعوبات في الحصول على فرص العمل بسبب الفساد الذي يعاني منه النظام الاقتصادي والسياسي في البلاد
3. تأثير جائحة كورونا سلبا على الاقتصاد العالمي والجزائري على وجه الخصوص حيث تم تعليق العديد من الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية والتجارية مما أدى على فقدان العديد من فرص العمل.

2- تطور راس المال الثابت:

الشكل رقم (3-3): منحنى بياني يمثل تطور رأس المال الثابت

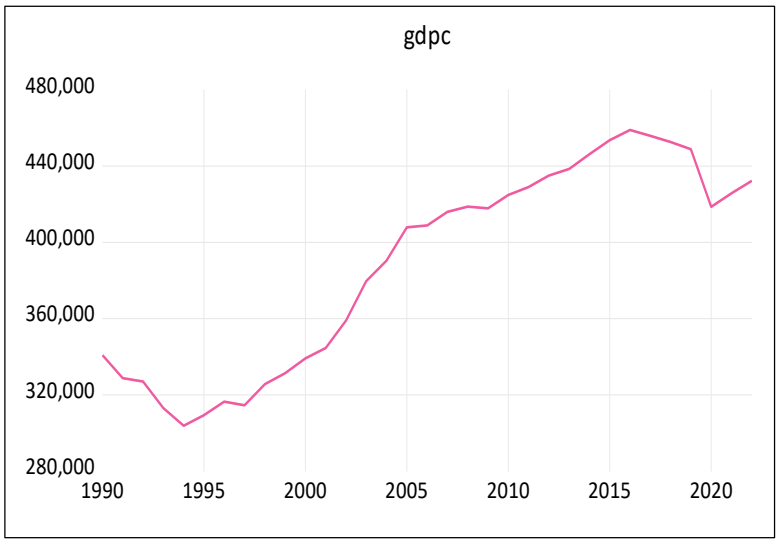


المصدر: من اعداد الطالبة حسب مخرجات EViews

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه ان رأس المال الثابت في تذبذب مستمر طول فترة الدراسة (1990-2022) بحث أعلى قيمة كانت سنة 2016 حيث بلغت 43,0744% وأدني قيمة كانت سنة 2000 حيث بلغت 20,677%، وهذا راجع إلى التغيرات في السياسات الاقتصادية والاستثمارية الحكومية، والتي تؤثر على مناخ الاستثمار في البلاد.

3- تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي:

الشكل رقم (3-4): منحنى بياني يمثل تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي



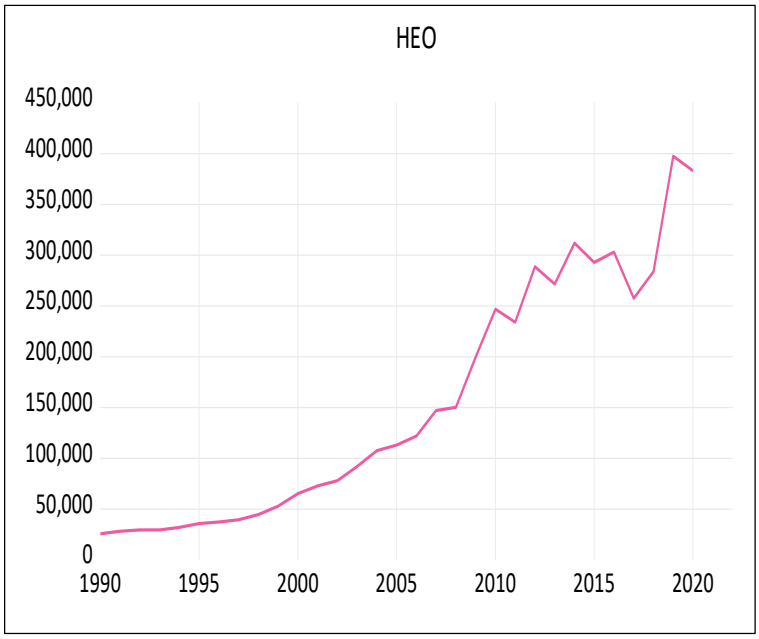
المصدر: من اعداد الطالبة حسب مخرجات EViews

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن، مستويات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ترتفع وتنخفض على مدار فترة الدراسة، حيث نلاحظ انخفاض مستمر لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 1990-1994، إثر تعرض السوق البترولية العالمية لأزمة نفطية أدت لارتفاع في أسعار البترول باعتبار أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على المحروقات، رافقها نمو متباطئ للطلب على البترول نتيجة للركود الذي عانى منه الاقتصاد العالمي، ثم ارتفعت في الفترة الممتدة من 1995-1996 لتعاود الانخفاض سنة 1998 إثر المشاكل التي عانت منها الجزائر داخليا جراء العشرية السوداء والأوضاع المزرية التي مرت بها، وخارجيا إثر الأزمة النفطية التي تعر إليها السوق والتي نتج عنها ارتفاع العرض وانخفاض الطلب مما أدى إلى انخفاض سعر البرميل. ثم نلاحظ ارتفاع نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي بشكل شيه مستمر من سنة 2000إلى غاية سنة 2018 وهذا راجع إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية في البلاد نتيجة لتطبيق الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وارتفاع عدد السكان نظرا لتحسن الظروف الاقتصادية ولعدة

أسباب أخرى مثل تحسن المستوى التعليمي للمرأة ثم انخفض بعد سنة 2018 لعدة أسباب يمكن القول أ، أهمها هو جائحة كورونا.

4- تطور خريجي التعليم العالي:

الشكل رقم (3-5): يمثل تطور خريجي التعليم العالي

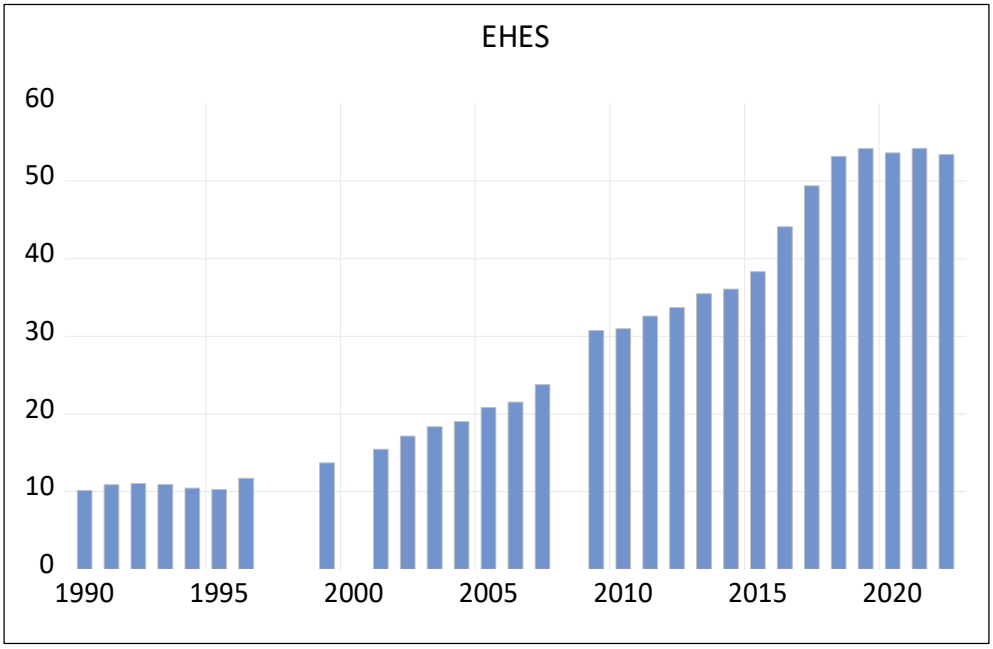


المصدر: من اعداد الطالبة حسب مخرجات EViews

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه ان تطور خريجي التعليم العالي شهدا ارتفاعا طفيفا خلال الفترة (1990-2000) حيث بلغ 65192 متخرج وهذا راجع إلى الفترة السيئة التي كانت تمر بها الدولة والاضطرابات السياسية، ونلاحظ تزايد مستمر خلال الفترة (2001-2010) حيث بلغ 246743 متخرج حيث تم توجيه أنظمة التعليم العالي في العالم نحو تنظيم التعليم في 3 أطوار (ليسانس - ماستر - دكتوراه) سنة 2004، والذي جعل الجزائر تولي أهمية بالغة لإصلاح نظامها التعليمي الجامعي، وهذا لمواكبة العولمة والتكنولوجيا الحاصلة في العالم المغربي، ونلاحظ أيضا تذبذبا طفيفا خلال الفترة (2011-2018) حيث بلغ عدد المتخرجين 283988 متخرج، ونلاحظ ارتفاع مستمر سنة 2019 و 2020 حيث بلغ 383014متخرج.

5- تطور نسب الالتحاق بمدارس التعليم العالي:

الشكل رقم (3-6): منحنى بياني يمثل نسب الالتحاق بمدارس التعليم العالي



المصدر: من اعداد الطالبة حسب مخرجات EViews

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن مستويات نسب الالتحاق بالتعليم العالي في الجزائر خلال فترة التسعينات منخفضة وإنما تتزايد نوعا ما من سنة 1990 إلى غاية سنة 2000، وذلك يعود إلى الظروف السيئة التي مرت بها الدولة والاضطرابات السياسية، والتي انعكست على مختلف جوانب الاقتصادية والاجتماعية وتعد هذه المرحلة بمرحلة التوجه نحو الاقتصاد الحر والعولمة، ونلاحظ تزايد نسب الالتحاق بالتعليم العالي وارتفاعها بشكل متسارع خلال السنوات (2001-2016) حيث تم توجيه أنظمة التعليم العالي في العالم نحو تنظيم التعليم في 3 أطوار (ليسانس - ماستر - دكتوراه) سنة 2004، والذي جعل الجزائر تولي أهمية بالغة لإصلاح نظامها التعليمي الجامعي، وهذا لمواكبة العولمة والتكنولوجيا الحاصلة في العالم المغربي، وتبقى نسب الالتحاق بالتعليم العالي في تزايد إلى غاية سنة 2022 وهذا عائد لتغير متطلبات سوق العمل والتي تدعو أغلبها إلى توفر شهادات عليا.

4. الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة:

في البداية لابد من القيام بمجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات المستعملة في نموذج الدراسة والجدول التالي يوضح ذلك:

1- تحليل جدول بيانات الإحصاء الوصفي:

الجدول رقم (3-1): يمثل بيانات الإحصاء الوصفي

Variabel	Mean	Median	Maximum	Minimun	Std.dev	Obse
UNT	17.37855	13.79000	31.84000	9.820000	7.320461	29
K	30.92906	29.13694	43.07444	22.37032	6.633859	29
HEO	180620.2	146889.0	397400.0	25582.00	130432.3	29
GDPC	393590.8	415920.8	458873.0	303743.1	52924.12	29
EHES	28.45275	23.77421	54.20999	10.14343	15.99254	29
INF	9.216739	4.524212	31.66966	1.382447	9.444804	29

المصدر: من اعداد الطالبة حسب مخرجات EViews

من خلال الجدول نلاحظ بأن:

- متوسط متغير البطالة بلغت قيمتها 17.37855خلال فترة الدراسة بانحراف معياري قدره 7.320461 وبلغت أعلى قيمة للبطالة منذ سنة 1990 قيمته 31.84000 وأدناه 9.820000 أما القيمة الوسطى 13.79000.
- متوسط متغير رأس المال الثابت بلغت قيمته 30.92906 خلال فترة الدراسة بانحراف معياري قدره 6.633859 وبلغت أعلى قيمة لرأس المال الثابت منذ سنة 1990 قيمته 43.07444 وأدناه 22.37032 أما القيمة الوسطى 29.13694.

- متوسط متغير مخرجات التعليم العالي (عدد الخريجين الحاملين للشهادات) بلغت قيمتها 180620.2 خلال فترة الدراسة بانحراف معياري قدره 1130432.3 وبلغت أعلى قيمة للمخرجات التعليم العالي منذ سنة 1990 قيمته 397400.0 وأدناه 25582.00 أما القيمة الوسطى 146889.0.
- متوسط متغير نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بلغ قيمته393590.8 خلال فترة الدراسة بانحراف معياري قدره 52924.12 وبلغت أعلى قيمة لمتغير نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي منذ سنة 1990 قيمته 458873.0 وأدناه 303743.1 أما القيمة الوسطى 415920.8.
- متوسط متغير نسبة الالتحاق بالتعليم العالي بلغ قيمته28.45275 خلال فترة الدراسة بانحراف معياري قدره 15.99254 وبلغت أعلى قيمة لمتغير نسبة الالتحاق بالتعليم العالي نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي منذ سنة 1990 قيمته 54.20999 وأدناه 10.14343 أما القيمة الوسطى 23.77421.
- متوسط متغير التضخم بلغ قيمته9.216739 خلال فترة الدراسة بانحراف معياري قدره 9.444804 وبلغت أعلى قيمة لمتغير التضخم منذ سنة 1990 قيمته 31.66966 وأدناه 1.382447 أما القيمة الوسطى 4.524212.

المبحث الثالث: التحليل القياسي لأثر الاستثمار في التعليم على سوق العمل في الجزائر

المطلب الأول: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك

1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

تعتبر دراسة استقرارية السلاسل الزمنية أحد الشروط المهمة عند دراسة الارتباط والتكامل بين السلاسل الزمنية، لأن غياب الاستقرارية يؤدي إلى مشكلة الانحدار الزائف.

ويهدف اختبار حذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من مؤشر البطالة، إجمالي رأس المال الثابت، مخرجات التعليم العالي وأيضا الناتج الإجمالي المحلي، خلال فترة الدراسة 1990-2022 والتأكد من مدى استقراريتها وتحديد رتبة التكامل لكل متغير، ولاختبار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج محل الدراسة سوف نستخدم اختبار ديكي فولر، واعتمدت في هذا الاختبار على فرضيتين من أجل تحليل النتائج وهما:

- الفرضة الصفرية H_0 : السلسلة تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فهي غير مستقرة.
- الفرضية البديلة H_1 : لسلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فهي مستقرة.

الجدول رقم (3-2): اختبار استقرارية النموذج باستخدام اختبار ديكي_فولر عند المستوى والفرق الأول لجميع المتغيرات

المصدر: من اعداد الطالبة حسب مخرجات EViews

المتغيرات	المستوى		الفرق الأول		درجة التكامل
	إحصائية t المحسوبة	القيم الجدولية عند مستوى 5%	إحصائية t المحسوبة	القيم الجدولية عند مستوى 5%	
UNT	-2.237040	-3.562882	-4.104864	-3.562882	I(1)
K	-2.124995	-3.562882	-3.808265	-3.562882	I(1)
HEO	-2.789672	-3.557759	-6.678671	-3.562882	I(1)
GDPC	-2.236222	-3.568379	-3.945085	-3.562882	I(1)
EHES	0.739983	-1.957204	-4.554545	-2.006292	I(1)
INF	-1.677802	-3.557759	-5.748241	-3.562882	I(1)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-2) نلاحظ أن الإحصائية t المحسوبة عند المستوى (level) أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى المعنوية 5% للمتغيرات وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 ومنه وجود جذر الوحدة، أي أن السلاسل الزمنية غير مستقرة من نوع DS عند المستوى للمتغيرات، وعند أخذ الفرق الأول وإعادة الاختبار أصبحت إحصائية t المحسوبة أقل من المجدولة عند مستوى المعنوي 5%، وبالتالي فإن كل السلاسل لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة عند مستوى معنوي 5%، وهذا يعني أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

1- اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds-Test:

لدراسة التكامل المشترك سنستخدم اختبار الحدود Bounds-Test، حيث يهدف اختبار الحدود إلى كشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث أن في هذه الحالة توجد فرضيتين:

- **الفرضة الصفرية H_0** : عدم وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغير المفسر إلى المتغير التابع إذا كانت F المحسوبة أقل من إحصائية Bounds.
- **الفرضية البديلة H_1** : وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغير المفسر إلى المتغير التابع إذا كانت F المحسوبة أكبر من إحصائية Bounds.

الجدول رقم (3-3): نتائج تقدير اختبار الحدود Bounds-Test

اختبار منهج الحدود للنموذج ARDL Bounds test		
فرضية العدم: لا توجد علاقة طويلة المدى		
Test statistic	**Value**	**K**
F.statistic	8.960020	5
Critical value bounds		**N=22**
Significance	**I(0) bounds**	**I(1) bounds**
10%	2.407	3.517
5%	2.91	4.193
1%	4.134	5.761

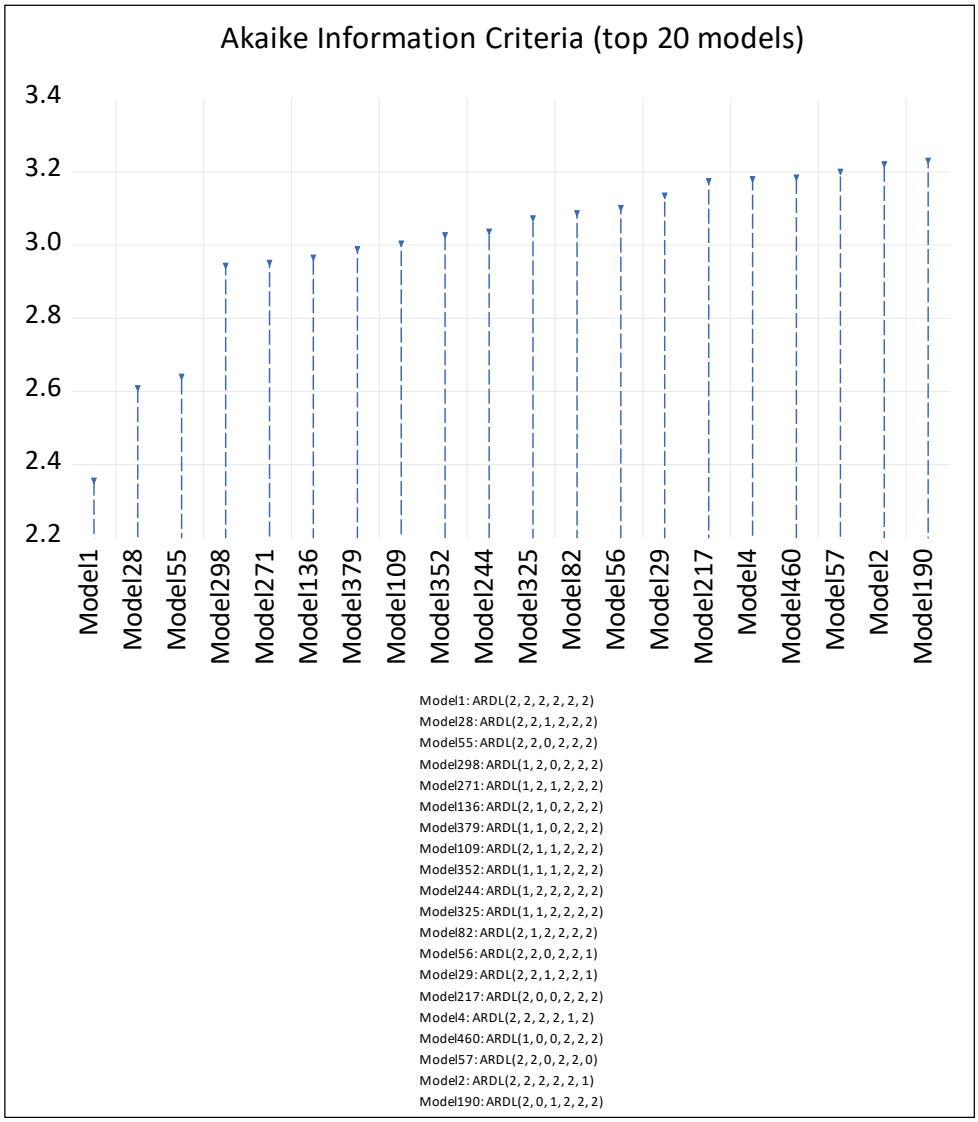
المصدر: من اعداد الطالبة حسب مخرجات EViews

من خلال الجدول نلاحظ f-statistic =8.960020 المحسوبة أكبر من المجدولة عند مستوى معنوية 1% و2% و10% في هذه الحالة نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية يعني وجود علاقة طويلة الأجل.

2- تحديد فترة الابطاء المثلى للنموذج:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ننتقل إلى الخطوة الموالية من اختبار ARDL تتضمن الحصول على مقدرات معلمات الأجل الطويل، حيث سيتم في المرحلة الأولى اختبار فترات التباطؤ باستخدام معيار Akaike information Criteria (ACI) كما هو موضح في الشكل الموالي الذي يبين أفضل فترات التباطؤات التي تم اختيارها على أساس تدنية المعيار المعتمد، حيث يتضح لنا من خلال الشكل أدناه أن فترات الإبطاء المثلى تم الحصول عليها وفق معيار (ACI) هي كالتالي: 2 بالنسبة لـ UNT (البطالة)، 2 بالنسبة لـ K (إجمالي تكوين رأس المال الثابت)، 2 بالنسبة لـ HEO (مخرجات التعليم العالي (عدد الخريجين الحاملين للشهادات))، 2 بالنسبة لـ GDPC (نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي)،2 بالنسبة لـ EHES (نسبة الالتحاق بالتعليم العالي)، 2 بالنسبة لـ INF (التضخم)، ومنه فإن نموذج ARDL المختار هو (2,2,2,2,2,2).

الشكل رقم (3-7): فترات الإبطاء المثلى للنموذج



المصدر: من اعداد الطالبة حسب مخرجات EViews

المطلب الثاني: تقدير وتفسير النموذج

1. تقدير النموذج في الأجل الطويل:

المتغير التابع: البطالة، الإجمالي (% من إجمالي القوى العاملة) (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية).

جدول رقم (3-4): يمثل بينات تقدير النموذج في الأجل الطويل

Variables	Coefficient	Std.Error	t-statistic	Prob
K	0.416395	0.093626	4.447403	0.0113
HEO	1.65E-05	9.76E-06	1.690243	0.1662
GDPC	-0.000336	2.37E-05	-14.18074	0.0001
EHES	0.167760	0.062696	2.675779	0.0555
INF	-0.435667	0.067945	-6.412051	0.0030
C	131.9560	8.046068	16.40007	0.0001

المصدر: من اعداد الطالبة حسب مخرجات EViews

- **تقييم نموذج في الأجل الطويل:**

- **التفسير الاحصائي:**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيم الاحتمالية لمعلمة المتغير K (اجمالي تكوين رأس المال الثابت) والمتغير GDPC (نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي) والمتغير INF (التضخم) أقل من 5%، وبالتالي نقبل الفرضية البديل ونرفض الفرضية الصفرية أي ان متغيرات الدراسة معنوية عند مستوى المعنوية 5%، بينما المتغيرات HEO (مخرجات التعليم العالي) وEHES (نسبة الالتحاق بالتعليم العالي) أكبر من 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديل أي أن متغيرات الدراسة غير معنوية عند مستوى المعنوية 5%.

- **التفسير الاقتصادي:**

من خلال النتائج الموضحة أعلاه تبين لنا أن:

- ✓ قيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة منعدمة فإن البطالة تكون في حدود 131.9560.
- ✓ **بالنسبة للمتغير K:** نلاحظ أن هناك أثر إيجابي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت على البطالة حيث كلما زاد تغير اجمالي تكوين رأس المال الثابت بوحدة واحدة سوف تتغير البطالة بـ 0.416395 وحدة وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية وبما أن K معنوي أي أنها تؤثر في الاجل الطويل.
- ✓ **بالنسبة للمتغير HEO:** نلاحظ أن هناك أثر إيجابي مخرجات التعليم العالي (عدد الخريجين الحاملين للشهادات) على البطالة حيث كلما زاد تغير مخرجات التعليم العالي (عدد الخريجين الحاملين للشهادات) بوحدة واحدة سوف تتغير البطالة ب 1.65E-05 وحدة وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية وبما أن HEO غير معنوي أي أنها لا تؤثر في الاجل الطويل.
- ✓ **بالنسبة للمتغير GDPC:** نلاحظ أن هناك أثر سلبي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي على البطالة حيث كلما زاد تغير لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بوحدة واحدة سوف تتغير البطالة ب 0.000336- وحدة وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية وبما أن GDPC معنوي أي أنها تؤثر في الاجل الطويل.
- ✓ **بالنسبة للمتغير EHES:** نلاحظ أن هناك أثر إيجابي لنسبة الالتحاق بالتعليم العالي على البطالة حيث كلما زاد تغير نسبة الالتحاق بالتعليم العالي بوحدة واحدة سوف تتغير البطالة ب 0.167760 وحدة وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية وبما أن EHES غير معنوي أي أنها لا تؤثر في الاجل الطويل.

- ✓ **بالنسبة لمتغير INF:** نلاحظ أن هناك أثر سلبي للتضخم على البطالة حيث كلما زاد تغير التضخم بوحدة واحدة سوف تتغير البطالة ب 0.435667- وحدة وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية وبما أن INF معنوي أي أنها تؤثر في الاجل الطويل.

2. تقدير نموذج قصير الأجل:

المتغير التابع: البطالة، الإجمالي (% من إجمالي القوى العاملة) (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية).

جدول رقم (3-5): يمثل بينات تقدير النموذج في الأجل القصير

Variables	Coefficient	Std.Error	t-statistic	Prob
D (UNT (-1))	-0.512009	0.078496	-6.522740	0.0029
D (K)	1.135633	0.089702	12.66006	0.0002
D (K (-1))	-0.511221	0.084352	-6.060551	0.0037
D (HEO)	3.27E-05	5.12E-06	6.378480	0.0031
D (HEO (-1))	-1.87E-05	4.25E-06	-4.394314	0.0117
D (GDPC)	-0.000182	1.93E-05	-9.421165	0.0007
D (GDPC (-1))	0.000187	2.79E-05	6.692778	0.0026
D (EHES)	1.418140	0.163676	8.664287	0.0010
D (EHES(-1))	0.803741	1.129970	6.184029	0.0035
D (INF)	-0.541586	0.060716	-8.920005	0.0009
D (INF (-1))	0.172658	0.027951	6.177225	0.0035
CointEq(-1)	-1.788841	0.142856	-12.52199	0.0002

المصدر: من اعداد الطالبة حسب مخرجات EViews

3. تقييم نموذج تصحيح الخطأ:

تشير نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ان معامل تصحيح الخطأ (1-) CointEq سالب ومعنوي حيث أن p.Value=0.0002 وهو أقل من 5%، وهذا يدل على انه توجد علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة، أي أن ما نسبته 1.788841 % من الخطأ يمكن تصحيحه في وحدة من الزمن تستغرق تقريبا حوالي5 أشهر (1/1.788841) من أجل العودة للأجل الطويل (الرجوع إلى الوضع الأصلي).

المطلب الثالث: الاختبارات التشخيصية

من أجل معرفة صلاحية النموذج المقدر لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية عليه كما يلي:

أولا: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

الجدول رقم (3-6): نتائج اختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.155026	Prob. F(2,2)	0.8658
Obs*R-squared	2.952802	Prob. Chi-Square(2)	0.2285

المصدر: من اعداد الطالبة حسب مخرجات EViews

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن Prob=0.8658 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% ومنه نقبل الفرضية البديلة H1 ونرفض الفرضية العدم H0، وبالتالي فإنه لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، ومنه النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

ثانيا: اختبار عدم تجانس وتباين الأخطاء ARCH

الجدول رقم (3-7): نتائج اختبار عدم تجانس وتباين الأخطاء ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.414348	Prob. F(1,17)	0.5284
Obs*R-squared	0.452076	Prob. Chi-Square(1)	0.5014

المصدر: من اعداد الطالبة حسب مخرجات EViews

من الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية اختبار عدم تجانس وتباين الأخطاء Prob=0.5284 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه فإننا نرفض الفرض البديل H1 ونقبل الفرض الصفري H0، وهذا يعني أن النموذج المقدر خال من مشكلة عدم التجانس، أي أن البواقي لها تباين متجانس والفروقات بين تبايناتها غير معنوية.

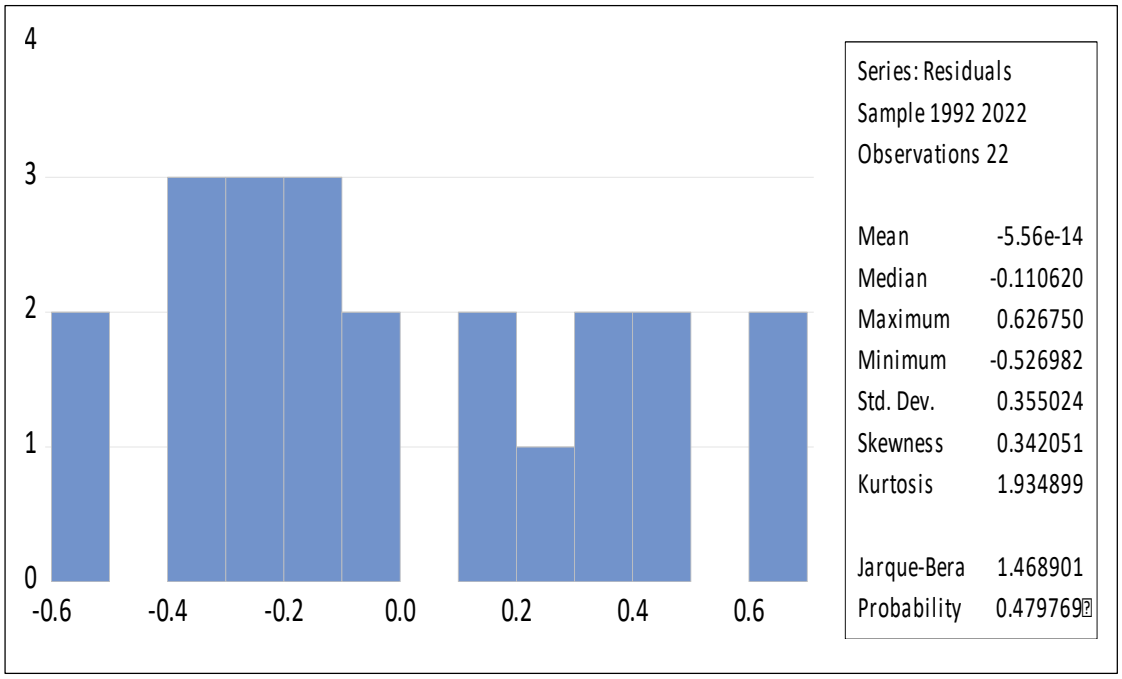
ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

سنعتمد على اختبار Jarque_Bera والذي يسمح باختبار الفرضية التالية:

- H0 : الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي.
- H1 : الخطأ العشوائي لا يتبع التوزيع الطبيعي.

والشكل الموالي يبين نتائج الاختبار:

الشكل رقم (3-8): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Jarque_Bera



المصدر: من اعداد الطالبة حسب مخرجات EViews

من خلال الشكل السابق نلاحظ ان Prob=0.479769 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، ومنه نرفض الفرضية البديل H1 ونقبل الفرضية الصفرية H0، وبالتالي فالأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

رابعا: اختبار صلاحية النموذج من ناحية الشكل الدالي (Ramsy Reset):

اختبار Ramsy Reset يشير إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج من خلال قبول فرضية العدم القائلة بصحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-8): نتائج اختبار Ramsey

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: UNT UNT(-1) UNT(-2) K K(-1) K(-2) HEO HEO(-1) HEO(-2)
GDPC GDPC(-1) GDPC(-2) EHES EHES(-1) EHES(-2) INF INF(-1) INF(-2) C

	Value	Df	Probability
t-statistic	1.203866	3	0.3150
F-statistic	1.449294	(1, 3)	0.3150
Likelihood ratio	8.670931	1	0.0032

المصدر: من اعداد الطالبة حسب مخرجات EViews

من خلال الجدول رقم (3-8) نلاحظ أن القيم الاحتمالية للاختبار Ramsey كانت كلها أكبر من 5% وبذلك نرفض الفرضية البديل H1 ونقبل الفرضية الصفرية H0، أي أن النموذج مقبول من ناحية الشكل.

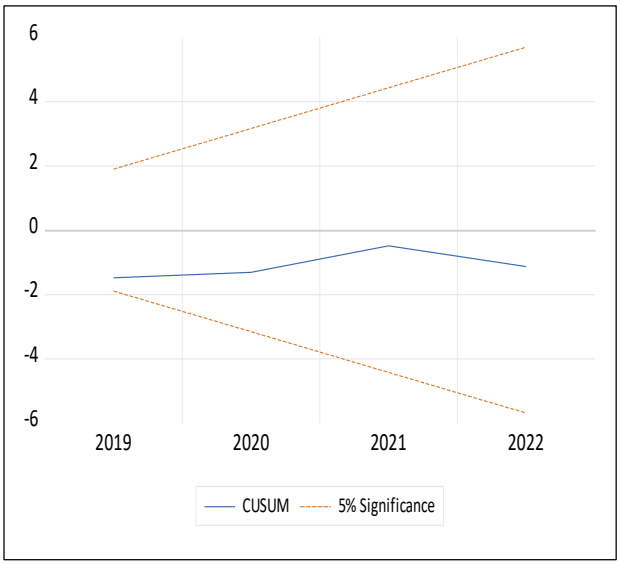
خامسا: اختبار استقرارية النموذج:

من أجل التأكد من أن البيانات المستخدمة في هذه الدراسة تخلو من وجود أي تغيرات هيكلية فيها فسنستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة (CUSUMQ)، حيث يعد هذين الاختبارين من أهم الاختبارات المستخدمة في الكشف عن وجود أي تغير هيكلي في البيانات ومدى استقرار المعلومات طويلة الأجل مع المعلومات قصيرة الأجل، والشكل التالي يوضح اختبار CUSUM وCUSUMQ:

اختبار CUSUM



اختبار CUSUMQ



المصدر: من اعداد الطالبة حسب مخرجات EViews

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUMQ يعبر عن وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة وهذا يشير إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%، كما يوضح الشكل الثاني إلى استقرار النموذج في كل سنوات فترة الزمنية المدروسة.

خلاصة:

جاء هذا الفصل لدراسة لمعرفة تأثير الاستثمار في التعليم على سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2022، حيث احتوى في بدايته على العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل كما حاولنا أن نذكر في هذا الفصل الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الاستثمار التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر، وتقديم الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة، وبعد اجراء دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات باستخدام اختبار ديكي فولر ADF، تم التأكد من أنه يمكننا تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، وتم اتباع مجموعة من الخطوات لتقدير النموذج وقد توصلنا إلى:

- اجراء اختبار Bounds-Test تحصلنا على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.
- وجود علاقة طردية بين كل من مخرجات التعليم العالي ورأس المال الثابت ونسب الالتحاق في التعليم العالي والبطالة.
- وجود علاقة عكسية بين كل من نصيب الفرد من إجمالي المحلي والتضخم مع البطالة.

الخاتمة العامة

الخاتمة

حاولنا من خلال دراستنا هذه التي تحمل عنوان " الاستثمار في التعليم وسوق العمل في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2022)"، وبغية الوصول إلى ذلك تم تقسيم المذكرة على ثلاثة فصول، تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للاستثمار في التعليم، أما الفصل الثاني فتطرقنا إلى أهم تعاريف والمفاهيم الأساسية حول سوق العمل، والفصل الأخير تمثل في دراسة قياسية لمعرفة تأثير الاستثمار في التعليم على سوق العمل في الجزائر.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية تم الوصول إلى النتائج التالية:

من حيث تقيم النموذج في الأجل الطويلة تحصلنا على النتائج التالية:

1. هناك أثر إيجابي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت على البطالة حيث كلما زاد تغير اجمالي تكوين رأس المال الثابت بوحدة واحدة سوف تتغير البطالة بـ 0.416395 وحدة وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية وبما أن K معنوي أي أنها تؤثر في الاجل الطويل.
2. هناك أثر إيجابي مخرجات التعليم العالي (عدد الخريجين الحاملين للشهادات) على البطالة حيث كلما زاد تغير مخرجات التعليم العالي (عدد الخريجين الحاملين للشهادات) بوحدة واحدة سوف تتغير البطالة ب 1.65E-05 وحدة وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية وبما أن HEO غير معنوي أي أنها لا تؤثر في الاجل الطويل.
3. وجود أثر سلبي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي على البطالة حيث كلما زاد تغير لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بوحدة واحدة سوف تتغير البطالة ب 0.000336- وحدة وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية وبما أن GDPC معنوي أي أنها تؤثر في الاجل الطويل.

4. هناك أثر إيجابي لنسبة الالتحاق بالتعليم العالي على البطالة حيث كلما زاد تغير نسبة الالتحاق بالتعليم العالي بوحدة واحدة سوف تتغير البطالة ب 0.167760 وحدة وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية وبما أن EHES غير معنوي أي أنها لا تؤثر في الاجل الطويل.
5. وجود أثر سلبي للتضخم على البطالة حيث كلما زاد تغير التضخم بوحدة واحدة سوف تتغير البطالة ب 0.435667 وحدة وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية وبما أن INF معنوي أي أنها تؤثر في الاجل الطويل.

ومن ناحية تقييم النموذج في الأجل القصير تحصلنا على النتائج التالية:

1. توجد علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة، أي أن ما نسبته 1.788841 % من الخطأ يمكن تصحيحه في وحدة من الزمن تستغرق تقريبا حوالي5 أشهر (1/1.788841) من أجل العودة للأجل الطويل (الرجوع إلى الوضع الأصلي)، كما نلاحظ أيضا أن كل متغيرات الدراسة معنوية ونلاحظ كذلك أن كل من متغير UNT والمتغير GDPC والمتغير INF أن لها تأثير سلبي في الأجل القصير، بينما المتغير K والمتغير HEO والمتغير EHES لها تأثير إيجابي في الأجل القصير.
2. كما توصلنا إلى أن النموذج لا يحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.
3. النموذج المقدر خال من مشكلة عدم تجانس.

التوصيات والاقتراحات:

في ضوء النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم بعض التوصيات والاقتراحات كما يلي:

1. إعطاء أكثر أهمية للتعليم العالي باعتباره السبيل الوحيد للدولة للخروج من التخلف والتحاق بركب الدول المتقدمة، مع إعطاء أكثر أهمية للتخصصات التي تواكب عصرنا الحالي.

2. تعزيز التعليم الفني والمهني لتوفير مهارات عملية للشباب وتمكينهم من الدخول المباشر إلى سوق العمل بعد التخرج.
3. تنسيق وتعاون بين القطاعين العام والخاص لضمان تحقيق أهداف الاستثمار في التعليم، حيث يمكن للشركات والمؤسسات الخاصة المساهمة في تطوير برامج تدريبية وتوفير فرص عمل للخريجين، مما يساهم في تخفيف البطالة وزيادة فرص التوظيف.
4. العمل على تقدير حاجيات سوق العمل من خريجي التعليم العالي، للحد من هدر المورد البشري وتوجيهه إلى مجالات أو تخصصات أخرى يحتاجها سوق العمل.

آفاق الدراسة:

1. جودة التعليم العالي وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر دراسة قياسية.
2. تحسين الوصول إلى التعليم وتأثيره على الاقتصاد في الجزائر دراسة قياسية.
3. تطوير سوق العمل من خلال الاستثمار في التعليم في الجزائر دراسة قياسية.

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

1. بسام الحاج، عبد الله الرزق، الاقتصاد الكلي، دار منهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.
2. تومي صالح، مبادئ تحليل الاقتصاد الكلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
3. الدباغ أسامة البشير، البطالة والتضخم، الأهلية لنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
4. دريد كامل أل شعيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، جامعة الزيتونية الأردنية، الأردن، 2009.
5. علي أحمد مدكور، الاستثمار في التعليم بين خبرات الماضي ومشكلات وتطورات المستقبل، دار الفكر العربي، 2009.
6. علي مزاحم حبيب السامراني، الاستثمار في رأس المال الفكري، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2021.
7. عمر الصخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2000.
8. محمد ساحل، التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية، مركز الكتاب الأكاديمي، 2019.
9. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد لنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
10. مصطفى يوسف الكافي، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، مكتبة الاجماع العربي، الطبعة الأولى، الأردن، 2014.
11. ميثم الزغبي، أسس ومبادئ الاقتصاد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2000.

12. وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، مؤسسة الحديث للكتاب، بيروت، لبنان، 2010.

- **أطروحات ومذكرات:**

1. بلقايد ثورية، الممارسة النسوية للقطاع غير الرسمي وتحديات سوق العمل الجزائري، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل المؤسساتي والتنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017.
2. بوحداجة بشرى، بورحلة حنان، أثر سياسة التعليم العالي على سوق الشغل في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2017-2018.
3. بوشلاغم مروة، واقع خريجي الجامعة الجزائرية في سوق العمل، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، جامعة قالمة، 2023/2022.
4. حدادي محمد لمين، التعليم العالي وسوق العمل في الدول المغاربية دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2022/2021.
5. حمة زرقي، سمير صوالح، دور إدارة رأس المال الفكري في تحقيق الجودة بمؤسسات التعليم العالي، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2018/2017.
6. زاوي هاجر، دراسة العلاقة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الخدمات، جامعة الجزائر 3، 2017/2016.
7. زكريا جرفي، أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020/2019.

8. صغيري سيد علي، دراسة تحليلية وقياسية لتأثير الاستثمار على سوق العمل، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2009/2008.

9. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود المالية، جامعة الجزائر، 2008/2007.

10. محفوظ مراد، الخوصصة وتأثيرها على معدل البطالة –دراسة حالة الجزائر–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر 3، 2013/2014.

11. مسلم خيرة، كمون جنات، الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تلبية متطلبات سوق العمل، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات العمل، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2019/2018.

12. نوال نمور، كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011.

➢ **المجلات العلمية:**

1. البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 1، الجزائر 2014.

2. جغروري كمال، سوق العمل في الجزائر الخصائص والتحديات، المجلة الجزائرية للمناطق القاحلة JARA، الجزائر، 2023.

3. حدادي محمد لمين، زايد مراد، الاستثمار في التعليم ومدى مواءمته لمتطلبات سوق العمل في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، 2019.

4. حدو محمد، دور وأهمية سياسة وبرامج سوق العمل النشط والتشغيل في مكافحة البطالة تجارب دولية رائدة، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 7، العدد 1، الجزائر، 2018.

5. حسين الحاج، مؤشرات سوق العمل، مجلة جسر التنمية، العدد 16، 2003.

6. دادن عبد الغني، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مجلة الباحث، العدد 10، الجزائر، 2012.

7. رتيعة محمد، حسيني وسام، أثر رأس المال البشري على سوق العمل في الدول العربية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، الجزائر، 2020.

8. زبيدة مشري، شهرزاد بولحية، التعليم العالي في الجزائر والسياسات التشغيل، مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع، مجلد 02، العدد 01، جيجل، مارس 2019.

9. زهرة عزيزي، ليليا بن صويلح، الاستثمار في رأس المال والبشري كخيار استراتيجي لتحقيق الجودة الشاملة، مجلة المجتمع والرياضة، المجلد 04، العدد 02، قالمة، جوان 2021.

10. قشار محمد، مفهوم ومكونات العمل في المجتمع، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 02، الجزائر، 2017.

11. ليلى البهنساوي، المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد 78، العدد 1، يناير 2018.

12. محمد قادري، شروق حدوش، تقييم سياسة سوق العمل النشطة في الحد من البطالة –مقاربة نظرية–، مجلة الدراسات العدد الاقتصادي، المجلد 10، العدد 2، جامعة الأغواط، الجزائر، 2019.

13. محمد قادري، شروق حدوش، تقييم فعالية سياسات سوق العمل النشطة في الحد من البطالة مقاربة نظرية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 10 العدد 2 الجزائر، 2019.

➢ **تقارير والمنشورات:**

1. براهيمي بن حراث حياة، مطبوعة جامعية في مادة سياسة واستراتيجية الاستثمار، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، السنة الجامعية 2019-2020.
2. عروف راضية، مطبوعة جامعية مدخل الاقتصاد، جامعة العربي تبسي، تبسة، السنة الجامعية 2021-2022.
3. محمد شريف، محاضرة في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر.

➢ **الدراسات الأجنبية:**

1. Christelle Garrouste,Kornelia Kozovska and Elena Arjona,"Education and long-term unemployment",JRC scientific technical reports,2010.
2. Ekrem Erdem,Can Tansel Tugcu,"Higher education and Unemployement :a coitegration and causality analysis of the case of Turkey",European journal of education,May 2012.
3. Ihga lavrinvich,Olga Lavrinenko,Janis Teivans,"Influence of education on unemployment rate and incomes of residents",procedia social and behavioral sciences,2014

➢ **المواقع الالكترونية:**

1. https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327.
2. https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators.
3. https://www.mesrs.dz/index.php/fr/accueil/.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: جدول اختبار استقرارية لديكي فولر بالنسبة للسلسة UNT

Null Hypothesis: UNT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.237040	0.4538
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(UNT)
Method: Least Squares
Date: 05/29/24 Time: 18:28
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UNT(-1)	-0.196911	0.088023	-2.237040	0.0337
D(UNT(-1))	0.331454	0.175369	1.890038	0.0695
C	5.991769	2.763601	2.168102	0.0391
@TREND("1990")	-0.152516	0.073859	-2.064955	0.0487

R-squared	0.212867	Mean dependent var	-0.261581
Adjusted R-squared	0.125408	S.D. dependent var	2.224265
S.E. of regression	2.080124	Akaike info criterion	4.422647
Sum squared resid	116.8268	Schwarz criterion	4.607677
Log likelihood	-64.55102	Hannan-Quinn criter.	4.482962
F-statistic	2.433901	Durbin-Watson stat	1.992337
Prob(F-statistic)	0.086631		

Null Hypothesis: D(UNT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.104864	0.0152
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(UNT,2)
Method: Least Squares
Date: 05/29/24 Time: 18:31
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UNT(-1))	-0.752005	0.183198	-4.104864	0.0003
C	0.075848	0.857931	0.088408	0.9302
@TREND("1990")	-0.016305	0.044695	-0.364800	0.7180

R-squared	0.376225	Mean dependent var	-0.018645
Adjusted R-squared	0.331669	S.D. dependent var	2.720314
S.E. of regression	2.223898	Akaike info criterion	4.528165
Sum squared resid	138.4802	Schwarz criterion	4.666938
Log likelihood	-67.18656	Hannan-Quinn criter.	4.573402
F-statistic	8.443973	Durbin-Watson stat	1.873596
Prob(F-statistic)	0.001350		

الملحق رقم 02: جدول اختبار استقرارية لديكي فولر بالنسبة للسلسة K

Null Hypothesis: K has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.124995	0.5124
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(K)
Method: Least Squares
Date: 05/29/24 Time: 18:32
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
K(-1)	-0.268762	0.126476	-2.124995	0.0429
D(K(-1))	0.400585	0.189272	2.116450	0.0437
C	6.121837	2.809197	2.179213	0.0382
@TREND("1990")	0.120136	0.092689	1.296125	0.2059

R-squared	0.209144	Mean dependent var	0.127112
Adjusted R-squared	0.121271	S.D. dependent var	3.063100
S.E. of regression	2.871367	Akaike info criterion	5.067368
Sum squared resid	222.6083	Schwarz criterion	5.252398
Log likelihood	-74.54420	Hannan-Quinn criter.	5.127683
F-statistic	2.380070	Durbin-Watson stat	1.780080
Prob(F-statistic)	0.091716		

Null Hypothesis: D(K) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.808265	0.0296
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(K,2)
Method: Least Squares
Date: 05/29/24 Time: 18:34
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(K(-1))	-0.725908	0.190614	-3.808265	0.0007
C	0.635988	1.175194	0.541177	0.5927
@TREND("1990")	-0.034037	0.061198	-0.556173	0.5825

R-squared	0.348084	Mean dependent var	-0.127349
Adjusted R-squared	0.301518	S.D. dependent var	3.644979
S.E. of regression	3.046299	Akaike info criterion	5.157498
Sum squared resid	259.8383	Schwarz criterion	5.296271
Log likelihood	-76.94121	Hannan-Quinn criter.	5.202734
F-statistic	7.475154	Durbin-Watson stat	1.793259
Prob(F-statistic)	0.002504		

الملحق رقم 03: جدول اختبار استقرارية لديكي فولر بالنسبة للسلسة HEO

Null Hypothesis: HEO has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.789672	0.2110
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(HEO)
Method: Least Squares
Date: 05/29/24 Time: 18:37
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
HEO(-1)	-0.358930	0.128664	-2.789672	0.0092
C	-13330.94	10980.48	-1.214059	0.2345
@TREND("1990")	4988.689	1699.292	2.935745	0.0065

R-squared	0.229283	Mean dependent var	11169.75
Adjusted R-squared	0.176130	S.D. dependent var	27641.19
S.E. of regression	25089.16	Akaike info criterion	23.18732
Sum squared resid	1.83E+10	Schwarz criterion	23.32473
Log likelihood	-367.9971	Hannan-Quinn criter.	23.23287
F-statistic	4.313639	Durbin-Watson stat	2.162066
Prob(F-statistic)	0.022908		

Null Hypothesis: D(HEO) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.678671	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(HEO,2)
Method: Least Squares
Date: 05/29/24 Time: 18:39
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(HEO(-1))	-1.236660	0.185166	-6.678671	0.0000
C	4613.445	10787.92	0.427649	0.6722
@TREND("1990")	562.4382	570.6737	0.985569	0.3328

R-squared	0.614623	Mean dependent var	-83.87097
Adjusted R-squared	0.587096	S.D. dependent var	43496.82
S.E. of regression	27950.01	Akaike info criterion	23.40599
Sum squared resid	2.19E+10	Schwarz criterion	23.54476
Log likelihood	-359.7928	Hannan-Quinn criter.	23.45122
F-statistic	22.32807	Durbin-Watson stat	2.048452
Prob(F-statistic)	0.000002		

الملحق رقم 04: جدول اختبار استقرارية لديكي فولر بالنسبة للسلسة GDPC

Null Hypothesis: GDPC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.236222	0.4537
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDPC)
Method: Least Squares
Date: 05/29/24 Time: 18:43
Sample (adjusted): 1993 2022
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPC(-1)	-0.223909	0.100128	-2.236222	0.0345
D(GDPC(-1))	0.364440	0.186354	1.955632	0.0618
D(GDPC(-2))	0.398740	0.191574	2.081381	0.0478
C	67731.88	28674.60	2.362086	0.0263
@TREND("1990")	1198.020	613.8752	1.951569	0.0623

R-squared	0.303188	Mean dependent var	3508.237
Adjusted R-squared	0.191698	S.D. dependent var	9565.916
S.E. of regression	8600.298	Akaike info criterion	21.10799
Sum squared resid	1.85E+09	Schwarz criterion	21.34153
Log likelihood	-311.6199	Hannan-Quinn criter.	21.18270
F-statistic	2.719416	Durbin-Watson stat	2.073350
Prob(F-statistic)	0.052393		

Null Hypothesis: D(GDPC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.945085	0.0219
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDPC,2)
Method: Least Squares
Date: 05/29/24 Time: 18:44
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPC(-1))	-0.669380	0.169674	-3.945085	0.0005
C	4193.879	3569.159	1.175033	0.2499
@TREND("1990")	-103.6271	183.3334	-0.565239	0.5764

R-squared	0.359556	Mean dependent var	598.3936
Adjusted R-squared	0.313810	S.D. dependent var	11011.30
S.E. of regression	9121.381	Akaike info criterion	21.16640
Sum squared resid	2.33E+09	Schwarz criterion	21.30517
Log likelihood	-325.0791	Hannan-Quinn criter.	21.21163
F-statistic	7.859837	Durbin-Watson stat	2.164882
Prob(F-statistic)	0.001953		

الملحق رقم 05: جدول اختبار استقرارية لديكي فولر بالنسبة للسلسة EHES

Null Hypothesis: EHES has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.739983	0.8670
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EHES)
Method: Least Squares
Date: 05/29/24 Time: 18:46
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EHES(-1)	0.009450	0.012770	0.739983	0.4679
D(EHES(-1))	0.687804	0.205172	3.352324	0.0032

R-squared	0.375711	Mean dependent var	1.358816
Adjusted R-squared	0.344497	S.D. dependent var	1.732048
S.E. of regression	1.402321	Akaike info criterion	3.600642
Sum squared resid	39.33006	Schwarz criterion	3.699828
Log likelihood	-37.60706	Hannan-Quinn criter.	3.624007
Durbin-Watson stat	1.568992		

Null Hypothesis: D(EHES) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.554545	0.0009
Test critical values:	1% level	-2.937216	
	5% level	-2.006292	
	10% level	-1.598068	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 7

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EHES,2)
Method: Least Squares
Date: 05/29/24 Time: 18:49
Sample (adjusted): 2016 2022
Included observations: 7 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EHES(-1))	-0.535984	0.117681	-4.554545	0.1376
D(EHES(-1),2)	1.255091	0.224214	5.597727	0.1125
D(EHES(-2),2)	-0.040813	0.187834	-0.217283	0.8638
D(EHES(-3),2)	0.742807	0.197364	3.763642	0.1653
D(EHES(-4),2)	0.107501	0.208764	0.514942	0.6973
D(EHES(-5),2)	1.222535	0.229760	5.320933	0.1183

R-squared	0.980921	Mean dependent var	-0.439639
Adjusted R-squared	0.885528	S.D. dependent var	2.117906
S.E. of regression	0.716567	Akaike info criterion	1.939686
Sum squared resid	0.513469	Schwarz criterion	1.893323
Log likelihood	-0.788901	Hannan-Quinn criter.	1.366651
Durbin-Watson stat	3.175366		

الملحق رقم 06: جدول اختبار استقرارية لديكي فولر بالنسبة للسلسة INF

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.677802	0.7377
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 05/29/24 Time: 18:52
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.206001	0.122780	-1.677802	0.1041
C	2.771831	2.900915	0.955502	0.3472
@TREND("1990")	-0.075117	0.120142	-0.625231	0.5367

R-squared	0.097724	Mean dependent var	-0.230844
Adjusted R-squared	0.035498	S.D. dependent var	4.933906
S.E. of regression	4.845544	Akaike info criterion	6.083056
Sum squared resid	680.8996	Schwarz criterion	6.220469
Log likelihood	-94.32890	Hannan-Quinn criter.	6.128605
F-statistic	1.570462	Durbin-Watson stat	1.632707
Prob(F-statistic)	0.225125		

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.748241	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 05/29/24 Time: 18:53
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.996728	0.173397	-5.748241	0.0000
C	-2.561194	1.834109	-1.396424	0.1736
@TREND("1990")	0.119178	0.095313	1.250391	0.2215

R-squared	0.546024	Mean dependent var	-0.232077
Adjusted R-squared	0.513597	S.D. dependent var	6.784343
S.E. of regression	4.731578	Akaike info criterion	6.038160
Sum squared resid	626.8592	Schwarz criterion	6.176933
Log likelihood	-90.59148	Hannan-Quinn criter.	6.083397
F-statistic	16.83862	Durbin-Watson stat	2.194045
Prob(F-statistic)	0.000016		

الملحق رقم 07: اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bound_Test

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	8.960020	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
		Finite Sample: n=35		
Actual Sample Size	22			
		10%	2.331	3.417
		5%	2.804	4.013
		1%	3.9	5.419
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.407	3.517
		5%	2.91	4.193
		1%	4.134	5.761

الملحق رقم 08: تقدير النموذج في الأجل الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
K	0.416395	0.093626	4.447403	0.0113
HEO	1.65E-05	9.76E-06	1.690243	0.1662
GDPC	-0.000336	2.37E-05	-14.18074	0.0001
EHES	0.167760	0.062696	2.675779	0.0555
INF	-0.435667	0.067945	-6.412051	0.0030
C	131.9560	8.046068	16.40007	0.0001

EC = UNT - (0.4164*K + 0.0000*HEO -0.0003*GDPC + 0.1678*EHES -0.4357 *INF + 131.9560)

الملحق رقم 09: تقدير النموذج في الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(UNT)
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 2)

Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/29/24 Time: 18:58
Sample: 1990 2022
Included observations: 22

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UNT(-1))	-0.512009	0.078496	-6.522740	0.0029
D(K)	1.135633	0.089702	12.66006	0.0002
D(K(-1))	-0.511221	0.084352	-6.060551	0.0037
D(HEO)	3.27E-05	5.12E-06	6.378480	0.0031
D(HEO(-1))	-1.87E-05	4.25E-06	-4.394314	0.0117
D(GDPC)	-0.000182	1.93E-05	-9.421165	0.0007
D(GDPC(-1))	0.000187	2.79E-05	6.692778	0.0026
D(EHES)	1.418140	0.163676	8.664287	0.0010
D(EHES(-1))	0.803741	0.129970	6.184029	0.0035
D(INF)	-0.541586	0.060716	-8.920005	0.0009
D(INF(-1))	0.172658	0.027951	6.177225	0.0035
CointEq(-1)*	-1.788841	0.142856	-12.52199	0.0002

R-squared	0.977966	Mean dependent var	-0.084500
Adjusted R-squared	0.953729	S.D. dependent var	2.391723
S.E. of regression	0.514479	Akaike info criterion	1.811128
Sum squared resid	2.646887	Schwarz criterion	2.406242
Log likelihood	-7.922406	Hannan-Quinn criter.	1.951319
Durbin-Watson stat	2.273900		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

الملحق رقم 10: بيانات ومتغيرات الدراسة

السنوات	K	UNT	HEO	EHES	INF	GDPC
1990	26,97	21.26	25582	10,143	16,65	340782,468
1991	25,861	20,6	28182	10,885	25,89	328759,09
1992	27,075	24,38	29336	11,032	31,67	326989,368
1993	27,007	26,23	29341	10,911	20,54	313030,403
1994	28,401	27,74	31970	10,445	29,05	303743,059
1995	29,137	31,84	35671	10,264	29,78	309295,595
1996	24,879	28,32	37323	11,711	18,68	316348,994
1997	22,952	25,43	39521		5,734	314496,944
1998	25,748	26,856	44531		4,95	325580,829
1999	24,39	28,542	52804	13,704	2,646	331333,408
2000	20,677	29,77	65192		0,339	339134,919
2001	22,84	27,3	72737	15,443	4,226	344535,631
2002	24,571	25,9	77972	17,129	1,418	358954,999
2003	24,088	23,72	91828	18,354	4,269	379623,778
2004	24,018	17,65	107515	18,995	3,962	390414,559
2005	22,37	15,27	112932	20,829	1,382	407847,526
2006	23,166	12,27	121905	21,514	2,311	408846,238
2007	26,325	13,79	146889	23,774	3,679	415920,787
2008	29,232	11,33	150014		4,859	418686,168
2009	38,236	10,16	199767	30,755	5,737	417813,829
2010	36,283	9,96	246743	30,978	3,911	424883,949
2011	31,671	9,96	233879	32,607	4,524	428983,984
2012	30,799	10,97	288602	33,708	8,891	435033,631
2013	34,184	9,82	271430	35,496	3,254	438505,059
2014	36,815	10,21	311976	36,062	2,917	446248,801
2015	42,257	11,21	292683	38,331	4,784	453596,989
2016	43,074	10,2	303100	44,105	6,398	458872,991
2017	40,781	12	257389	49,378	5,591	455829,878
2018	40,264	12,145	283988	53,164	4,27	452602,828
2019	38,382	12,275	397400	54,186	1,952	448797,087
2020	38,437	14,036	383014	53,614	2,415	418593,305
2021	34,858	13,729	383014	54,21	7,226	425709,658
2022	29,802	12,491	383014	53,401	9,266	432236,482